

العدد
30

السنة الثامنة العدد الثلاثون الخريف 1375 و.ر 2009 م



مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

دعوة للمساهمة في دراسات

دراسات مجلة فصلية محكّمة ، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر تهتم بموضوعات وقضايا النظرية العالمية الثالثة ، وتعنى بكافة القضايا التي تقع ضمن دائرة العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة ذات الصلة بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته المختلفة ، كما يمكن لها نشر ما يعنى بالإنسان من الدراسات العلمية التطبيقية .

ترحب المجلة بإسهامات الباحثين في المجالات المذكورة وذلك في الأبواب الخاصة بالمقالات والدراسات والرؤى العلمية والفكرية ، ومراجعات الكتب والتقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

قواعد النشر بالمجلة

1 تقبل المجلة موادّ للنشر باللغتين العربية والإنجليزية شريطة ألا يكون قد تم نشرها أو أن تكون مقدمة للنشر بإصدارات أخرى ويقدم الكاتب إقراراً بذلك في خطاب للمجلة .

2 أن تكون المادة مطبوعة على الحاسب الآلي ببرنامج MS Word مع ضرورة إرسال نسخة على قرص ممغنط Floppy Disk أو CD وأن تقدم مطبوعة على ورق بمساحة مناسبة بين الأسطر .

3 أن تتم الإشارة إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام ، وترد قائمتها بترتيب ورودها في المتن في نهاية النص .

4 تقبل المجلة عروض ومراجعات الكتب على أن تتناول عرضاً وتحليلاً ونقداً للكتاب مع ذكر معلومات وافية عن مؤلفه ومكان ودار وزمان نشره وعدد صفحاته .

5 ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية و النشاطات الأكاديمية على أن يذكر فيها مكان النشاط وزمانه

6 أن يقدم الراغب في النشر بالمجلة بياناً بسيرته العلمية وعنوانه و وسيلة الاتصال به .

7 تخضع جميع المواد لتقييم محكّمين مختصين تختارهم المجلة التي تُعلم صاحب المادة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ استلام مساهمته بقرارها في قبول نشرها من عدمه .

8 تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر وترحب بالتعليقات على ما ينشر بها وكذلك الردود عليها ، كما تحتفظ بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير .

9 تقدم للباحث مكافأة تحددها لائحة النشر بالمركز .

يمكنكم مكاتبتنا أو الاتصال بنا على العنوان التالي



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طريق الشط - قرب مقر إذاعة الجماهيرية العظمى - طرابلس

8021 مكتب أمحمد المقريف - طرابلس ☎ 3409911

كما يمكنكم زيارة موقع المجلة على الإنترنت : www.dirasaat.com.ly

e.mail.dirasaat@greenbookresearch.com

السنة الثامنة العدد الثلاثون الخريف 1375 و.ر 2009 م



العدد
30

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

المراسلات
باسم أمين التحرير ـ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ ص.ب / 8021 قاعة امحمد المقريف / طرابلس
هاتف و فاكس (مباشر) 3403693 بدالة : 3403612 - 3403611

موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.dirasaat.com

تنفيذ واخراج وطباعة دار القبس للطباعة والنشر والخدمات الفنية والإعلامية
طرابلس ـ حي الاندلس ـ مجمع الواحات الاستثماري 021 7132968 - 021 4780030 092 5196457
E-mail: alqps@yahoo.com



مشكلة أداة الحكم هي المشكلة المطروحة أمام كافة أنواع التنظيم البشري ، مذ كانت البشرية وإلى يومنا هذا ، فهي كما يقول الكتاب الأخضر " أداة الحكم هي المشكلة السياسية التي تواجه الجماعات البشرية " ويضيف قوله " أصبحت هذه المشكلة خطيرة جدا بعد أن تكونت المجتمعات الحديثة . " مشكلة أداة الحكم مشكلة تصدى لها الفكر السياسي منذ القدم ، وكانت ولا تزال موضوعا جوهريا لنظريات الحكم والسياسة ، فقد أنتج الفكر الإنساني نظريات وتجارب وأعاد إنتاجها بصور عدة وشتى دون أن يجد سبيلا لحل هذه المشكلة أو إنهاء الصراع الذي يدور حولها وعليها ومن أجلها .مشكلة أداة الحكم هذه ، هي التي أنتجت الصراع على السلطة ، وهو صراع لن يتوقف مادامت السلطة محتكرة بيد أداة حكم غير ديمقراطية ، وتلك هي جوهر مشكلة الديمقراطية في عالم اليوم ، ذلك " إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ، ونتيجته دائما فوز أداة حكم : فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة .. وهزيمة الشعب ، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية ." لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ما صيرورة هذا الصراع المحتوم على السلطة ؟ وكيف يمكن إنهاء هذا الصراع ؟

وماهي الآلية العملية لحل مشكلة الديمقراطية ؟ . لا نجافي منطق الديمقراطية ولا نقفز على دروس التاريخ إذا قلنا : ان صيرورة هذا الصراع تتجه بقوة نحو تحقيق سلطة الشعب . فالديمقراطية تعنى سلطة الشعب وهو أمر لا يتحقق إلا بوصول كل الناس إلى السلطة ، وان لا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان . هذا الأسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هو الأسلوب العملي الذي يحقق ديمقراطية حقيقية ، وينهي الصراع على السلطة .

وهو أسلوب لا يطرح هكذا من فراغ ، بل هو نتاج قراءة واعية لتطور نظرية الديمقراطية ، وهو خلاصة الفكر الإنساني وتجاربه من اجل الديمقراطية ، وكما يقول الكتاب الأخضر " المؤتمرات الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج الفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية)) ، وهو بالتالي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

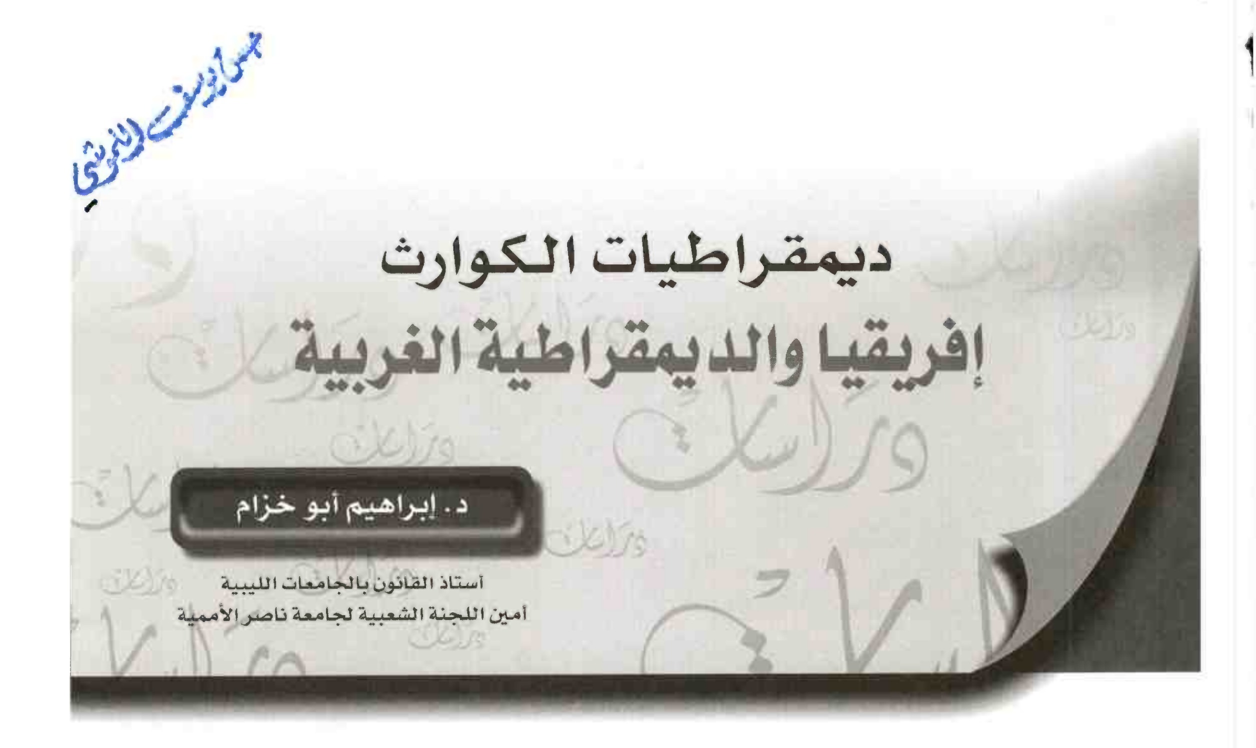
في محور هذا العدد نطرح قضية الديمقراطية وإشكالية أداة الحكم التي رافقت الجماعات البشرية ، ولا تزال تطرح نفسها بإلحاح - على صعيد الفكر والممارسة - إلى يومنا هذا .



المحتويات



المحتويات



ديمقراطيات الكوارث
إفريقيا والديمقراطية الغربية

د. إبراهيم أبو خزام
أستاذ القانون بالجامعات الليبية
أمين اللجنة الشعبية لجامعة ناصر الأممية

قد يكون من المستغرب استخدام مصطلحي الكارثة والديمقراطية في عنوان واحد ، فالشائع أن الديمقراطية هي الطريق الأمثل للاستقرار والتطور والازدهار واحترام حقوق الإنسان ، ومن الممكن ، وللوهلة الأولى ، حمل هذا الاستخدام على أنه وجه من وجوه الإثارة.

إن الإثارة ، لم تكن على أي نحو جزءا من مبتغاي عند استخدام مصطلح" ديمقراطيات الكوارث " ، فقد اخترت هذا العنوان بعد تأمل مستمر في نتائج تطبيق الديمقراطية الغربية في بلدان العالم الثالث.

إن تطبيق الديمقراطية الغربية في مجمل بلدان العالم الثالث قد أفضى إلى إحدى نتيجتين لا ثالثة لهما هما ، الغرق في الكوارث ، أو التطبيق الظاهري والشكلي لتبرير نظام الطغيان والاستبداد.

منذ أكثر من عشر سنوات كتبت كتاباً صغيراً بعنوان " الديمقراطية الغربية والعالم الثالث ، دبّ قطبي في أدغال إستوائية "(1)

ذهبت في استنتاجه الرئيسي إلى أن تطبيق الديمقراطية الغربية في العالم الثالث قد فشل فشلاً ذريعاً ، وهي أغرقت بلدان العالم الثالث في سلسلة من الأزمات والكوارث ، وبدت لي هذه الديمقراطية مثل من يأتي بدِببة الشمال المتجمد لتعيش في أدغال إفريقيا وصحاريها.

إن النتيجة المؤكدة لمثل هذه المحاولة ستكون نفوق الدببة . وهذا هو حال الديمقراطية الغربية عند تطبيقها في بلدان العالم الثالث .ومنذ تاريخ ذلك الكتاب عام 1997 مسيحي لم تتزعزع قناعتي ، بل إنها ازدادت رسوخاً ، ليس بفعل التأملات النظرية المجردة ، بل

بالمزيد من الملاحظة العملية لنتائج هذه التجربة ، فمنذ عام 1997 وإلي اليوم انغمست بلدان جديدة في الصراعات والأزمات والحروب الأهلية ، وقد أصبح بعضها على مشارف الكارثة . والسبب الرئيسي هو انتهاج سبيل (ديمقراطية الكوارث) لقد انغمست بلدان عديدة في الصراعات والحروب والانقلابات بعد أن استدعت النموذج الغربي للديمقراطية وحاكته ، فتبنت قيمه النظرية وشيدت على غرار مؤسساته ، مجالس نيابية ، وأحزابا ، ودساتير وحكومات ، ونظم انتخاب ، ومنظمات للمجتمع المدنى ، ونظام ما يعرف بالصحافة الحرة ، وغير ذلك من آليات النظام الغربي.

لقد كان " غوستاف لوبون " على حق عندما قال : إن تطبيق الديمقراطية الغربية في العالم الثالث قد أدى إلى علاقة تشبه علاقة القرود بالفلاح الإفريقي.

فقد اعتادت قرود أفريقيا محاكاة الفلاحين عند ما يبنون أكواخهم ، والواقع أن هذه القرود قد تتقن بناء الأكواخ ، لكن عندما يحل المساء ، فإن الفلاح الإفريقي ينام داخل كوخه أما القرد فإنه ينام فوقه . فالواقع كما يرى " لوبون " إنه يتعذر على الأمة أن تختار نظمها قبل أن تغير روحها . (2)

إن المقام لا يتسع لإجراء بحث موسع لإثبات هذه الأطروحة الواضحة تماما ، لذلك فإن ما أعرضه يتعلق بالإجابة عن سؤال رئيسي يتعلق بمصدر العطب ، هل يكمن العيب في الديمقراطية نفسها ؟ أم أن الأمر يتعلق ببلدان العالم الثالث التي اختارت النظم قبل أن تغير الروح ، كما يقول " لوبون " ؟ ولماذا نجحت الديمقراطية الغربية في أوطانها وفشلت في بلدان العالم الثالث ؟ وذلك بافتراض نجاحها في العالم الغربي ، وما هي أسباب هذا الفشل في العالم الثالث ؟ وماذا علينا أن نفعل لتتوافق النظم مع طابع الأمم وروحها ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نقول ..

الديمقراطية الغربية ... تعارض القيم مع بناء المؤسسات :-

ليس في نيتى الغوص كثيرا للمجادلة في مقدار المضمون الديمقراطي للنظام الغربي - وهو نظام - في نظري يتباعد مع تطور الزمن عن المضمون الديمقراطي الحقيقي ، وهذا ما سأعود إليه لاحقا ، فمقدار المضمون الديمقراطي للنظام النيابي ضعيف أصلا ، عند استخدامنا للقياس التاريخي ، فالديمقراطية، في الأصل هي نظام الحكم الشعبي الذي ينخرط فيه كل مواطن بنفسه مباشرة دون نيابة أو تمثيل ، وهو النظام الذي ابتدعته أثينا ومارسته ردحاً من الزمن ووصفته بهذا الوصف (الديمقراطية) ، فهو نظام محدد الخصائص معروف المؤسسات والقيم ، فإذا استدعينا هذا الشاهد التاريخي ، فإنه سيظهر لنا مقدار التباعد بين الديمقراطية والنظام الغربي- .

إننا سنقبل ، إلى حين ، حجج دعاة النظام الغربي ، والأسباب العملية الداعية للابتعاد عن النظام الديمقراطي المباشر ، فحجم الدولة الحديثة - كما يقولون - جعل تطبيق الديمقراطية أمرا مستحيلا ، كما أن قرون الطغيان والاستبداد التي أعقبت نكسة الديمقراطية المباشرة ، لم تكن تسمح بالعودة إلى الديمقراطية الكلاسيكية ، وهكذا فقد كان النظام النيابي هو الحل العملي من أجل الديمقراطية الجزئية على الأقل حيث لم يمكن العودة إلى المنابع الصافية للديمقراطية.

لقد كان من المقبول لثورات القرن الثامن عشر ، الثورة الأمريكية عام 1776 ، والثورة الفرنسية عام 1789 م، كان مقبولا منهما اللجوء إلى اختيار النظام النيابي لسببين رئيسيين هما محاولة الاقتراب من النظام الديمقراطي بتطوير فكرة التمثيل وعدم وجود تصور آخر للديمقراطية المباشرة .

إن عدم وجود تصور لنظام الديمقراطية المباشرة ، قد اجبر الثورات الغربية على اللجوء إلى النظام النيابي ، بعد أن فشل فلاسفة الغرب في ابتداع نموذج ديمقراطي حديث ، فحتى "جان جاك روسو" وهو أشهر الفلاسفة معارضة للنظام النيابي وبغضا له ، بعد أن قال عنه " عندما تصبح الخدمة العامة وقد تحول عنها المواطنون، ولم يعدوها أهم أعمالهم وأجدرها بالمزاولة ، وعندما يؤثرون بذل ما لهم دون أشخاصهم ، تصير الدولة إلى خراب قريب . إذا وجب عليهم أن يسيروا إلي الحرب ، استأجروا جنوداً وقبعوا في دورهم ، وإذا اقتضى الأمر أن يذهبوا إلي مجالس الشورى ، عينوا نواباً ولزموا بيوتهم ، فهم بكسلهم وتراخيهم يجندون في آخر الأمر ، جنوداً ليستعبدوا الوطن ، وممثلين ليبيعوه . " (3)

حتى " روسو " اعترف بالفشل في إيجاد بديل للديمقراطية النيابية ، فالثابت تاريخياً ، أن حكومة بولندا ، وقد كانت أقرب حكومة للديمقراطية في عصره ، قد استدعته للاستعانة به في تشييد نظام أكثر ديمقراطية ، وطالبته بوضع تصورات عملية لتنفيذ أفكاره ، غير أنه اعتذر ولم يقدم سوى بعض النصائح لتحسين الديمقراطية النيابية ، فالدولة الديمقراطية الكاملة ، في رأيه ، لن تكون سوى دولة الملائكة .

هكذا إذاً أجبرت دول الغرب ، نتيجة للتصور الفكري من جهة وعدم القدرة على الإبداع من جهة أخرى على تبنى النظام النيابي - .

إن المنصفين من الساسة والمفكرين الغربيين يعترفون صراحة بالتباعد الشديد بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية الحقيقية ، فقد وصف " ونستون تشرشل " النظام النيابي بأنه " من أسوأ الأنظمة باستثناء كل الأنظمة " فهو في نظر تشرشل نظام سيئ لكنه الأفضل عندما يقارن بأنظمة الطغيان والاستبداد ، كما أن السيدة " دوروثي بيكلس " وهي أستاذة إنجليزية مرموقة في العلوم السياسية تذهب إلي أن " النظام النيابي ليس إلا ديمقراطية تقريبية ، ولكنه بالمعني الديمقراطي التاريخي ليس إلا نظام آخر- "

إن عشرات الساسة والمفكرين ، وبعضهم سأورد آراءهم فيما بعد ، يعترفون بالفجوة العميقة بين النظام النيابي والديمقراطي ، لكن الأولوية في هذا البحث هي محاولة تحديد مراكز التصادم بين النظامين و محاولة إجراء تقييم تاريخي للنظام النيابي ، من حيث تطوره في اتجاه الديمقراطية أو انتكاسه المستمر عنها .

مراكز التصادم بين الديمقراطية والنظام النيابي : -

إن مراكز التصادم بين الديمقراطية والنظام النيابي كثيرة ومتنوعة لكنني في هذا البحث لن أتناول ، وبإيجاز ، سوى الجوهري والمهم منها وهى :

1- أن مركز التناقض الجوهري والأصلي ، يكمن في نقطة الانطلاق ، فالنظام الديمقراطي التاريخي والحديث يقوم على " المباشرة " أما النظام النيابي فهو يقوم على مبدأ " التمثيل " فالأول يقوم على " سيادة الشعب " والثاني على " سيادة الأمة " ، وتعني سيادة الشعب ممارسة السيادة من قبل كافة المواطنين وليس بصورة رمزية ومعنوية يجري التعبير عنها في أحيان قليلة ، بل هي ممارسة تتصف بالمباشرة الفعلية والاستمرار في هذه الممارسة ، أما سيادة الأمة ، فهي لاتترك للشعب غير الممارسة الرمزية والمعنوية

معتبرة إياه مصدرا للسلطة ومستودعها دون قدرته على مباشرتها إلا في أوقات متباعدة ، هي أوقات الانتخاب .

2- تضييق التعددية.. تفخر الديمقراطية النيابية بأنها نظام تعددي ، لكن هذا الادعاء ، عند الفحص الدقيق ، يتكشف زيفه ، فالديمقراطية النيابية ، في الواقع لا تنطوي على أي مضمون تعددي حقيقي ، وهي بمعيار التعددية ، تأتي في المرتبة الثانية بعد أنظمة الاستبداد ، من حيث محدودية التعددية ، فإذا كانت الأنظمة الاستبدادية لا تنطوي إلا على الرأي الواحد ، فإن الأنظمة النيابية محدودة التعدد ، و الواقع أن المزيد من التحليل ، يظهرها كالأنظمة الاستبدادية تؤول ، في نهاية المطاف إلى الرأي الواحد . إن الأنظمة النيابية الحديثة تعتمد على قيام الأحزاب السياسية كأطر لتنظيم الآراء الفردية ، فالادعاء الغربي يقوم على أن الأحزاب السياسية هي الأداة الفعالة لتنظيم الآراء الفردية المعبرة عن المصالح الخاصة ، لكن الواقع أن ظهور الأحزاب صادر التعددية من الناحية الواقعية ، وفي ظل الأنظمة الحزبية ، فإن التعددية المحدودة لا تظهر إلا في فترات الصراع على السلطة والاستعداد للانتخابات العامة ، حيث يقوم شكل من أشكال التعددية عن طريق ما تطرحه الأحزاب من برامج ، ولكن فور انتهاء الانتخابات وتكوين المجلس النيابي وتشكيل الحكومة ، يعود النظام النيابي إلى طبيعته ، ليصبح المجتمع محكوماً برأي واحد هو رأي الحزب الحاكم ، ولا ينال من هذه الحقيقية وجود حزب أو أحزاب أخرى معارضة للحزب الحاكم في المجلس النيابي ، فهي و إن كانت تستطيع التعبير عن معارضتها نظرياً ، إلاّ أن السلطة الحقيقية المترجمة إلى تشريعات وسياسات تكون بين يدى الحزب الحاكم الذي تحكمه رؤية واحدة أو عقيدة واحدة وزعامة واحدة . إن ما آلت إليه الأمور في معظمالأنظمة النيابية ، هو وجود أحزاب محدودة ، وفي أغلب الأحيان وجود حزبين رئيسيين يتصارعان على الحكم ويتبادلان السلطة ، فبريطانيا محكومة بحزب المحافظين أو العمال و الولايات المتحدة محكومة بالجمهوريين أو الديمقراطيين وتلك هي حدود التعددية .

إن ما يضاعف هذه المحدودية ، هو ما ابتكرته النظم النيابية من فكرة " الانضباط الحزبي " وهو ماألحق بالنظام النيابي المزيد من التدهور . وتقضي فكرة الانضباط الحزبي بالتقيد التام بأفكار الحزب و أطروحاته ومواقفه و التصويت ، عند اتخاذ القرار ، وفق توجيهات الحزب و ليس حسب وجهة نظر النائب أو وفق ما يمليه عليه ضميره.

إن النظام الديمقراطي المباشر يقوم على التعددية الواسعة ، فكل فرد من أفراد المجتمع هو جزء من هذا التعدد ، وهذا النظام لا يقبل الأحزاب أو يسمح بقيامها ، فالحزب أداة دكتاتورية حديثة تتناقض مع قيم الديمقراطية وممارستها . إن النظام النيابي نفسه كان يمكن أن ينطوي على قدر من التعددية ، بافتراض إطلاقه العنان للنواب للتعبير عن آرائهم و التصويت وفق قناعاتهم ورؤيتهم للمصلحة العامة.

3- صورية المجالس النيابية و هامشية دورها ؛

يقوم النظام النيابي على دعامة أساسية هي ممارسة السيادة من قبل نواب الشعب ، فالشعب الذي لا يستطيع ممارسة السيادة بصورة مباشرة ، فإن ممارستها يجب أن تؤول إلى ممثليه على الأقل ، غير أن ما آل إليه النظام النيابي هو التنامي الشديد لدور الحكومات على حساب المجالس النيابية التي تحولت إلى أجهزة لإضفاء الطابع الشرعي على أعمال الحكومات ، فرغم الصورة البراقة التي تحاول إيهامنا بأن المجالس النيابية هي مستودع السلطة ومحط السيادة فإن التحليل القانوني يظهر هشاشة دور البرلمانات.

إن الأمر لا يستحق التفكير الواسع أو التحليل المعمق

لإثبات محدودية دور البرلمانات مقارنة بالحكومات ، وهي غير منتخبة شعبياً . إن البنيان الدستوري الحديث في جميع الدول النيابية ، بصرف النظر عن أنواعها ، يظهر بصورة واضحة وصريحة أن السلطة التنفيذية هي المحرك الفعلي للدولة المعاصرة ، فالنظرة السريعة للدستور الفرنسي تبين أن الحكومة وليست الجمعية الوطنية هي المشرع والسيد الحقيقي ، وليس للجمعية الوطنية غير دور تشريعي محدود مقارنة بتشريعات الحكومة ، وفي بريطانيا فإن الوزارة المصغرة " الكابنت " هي السلطة الحاكمة ، و حتى الولايات المتحدة ، التي يقوم نظامها على أساس فصل السلطات فإن الرئيس وحكومته هما من يمارس السيادة والتشريع . (4)

إن تحليل النظم النيابية بالدقة السياسية والقانونية يظهر المزيد من مراكز التناقض بينها و بين الديمقراطية الحقيقية ، و هي مراكز تعمق وباستمرار هذا التباعد ، فظهور الأحزاب وقوى الضغط وسطوة وسائل الإعلام الخاصة وتزايد أهمية رؤوس الأموال في صناعة الحكم أضعف بدرجة خطيرة النظام النيابي و ذهب بما تبقى من روح الديمقراطية فيه.

إن هذا يقودنا إلي إجراء تقييم تاريخي لأداء النظام النيابي ، من حيث تطوره أو انتكاسه....

النظام النيابي مزيد من التدهور

كما قلت سابقاً ، فإن المضمون الديمقراطي للنظام النيابي كان ضعيفاً في الأصل عند استخدامنا للقياس التاريخي ، ومع ذلك فإن هذا النظام يسير نحو المزيد من التدهور . لقد مر النظام النيابي ، خلال تاريخه ، بثلاثة أطوار رئيسية ، الطور الأول هو طور البناء الذي استمر معظم القرن التاسع عشر و كانت ديمقراطية مولودة ضعيفة لكنها أكثر صفاء من نظام اليوم ، كانت نيابة صادقة وأكثر تمثيلاً للطبقة البرجوازية الحاكمة ، لم تتشوّه كثيراً بألاعيب الأحزاب وسطوة رأس المال و كان يمكن أن تتطور في طورها الثاني في النصف الأول من القرن العشرين عندما وسعت حق الاقتراع العام وابتكرت وسائل جديدة للاقتراب من النظام الديمقراطي كالاستفتاء والاعتراض الشعبي..

إن النظام النيابي بدأ يتدهور بشكل شديد في النصف الثاني من القرن العشرين ليتحول إلى أحد أشكال الأنظمة الطغيانية ويتجرد من الثقة ليس من الجماهير التي أصابها الإحباط واليأس بل من المفكرين والسياسيين الذين فقدوا الأمل في تطوره .. في مطلع الستينيات كتب الأستاذ الفرنسي الأصل الأمريكي الجنسية " أموري.د.رينكور " كتب أحد أفضل الكتب في تقييم الديمقراطية الغربية ، كتابه ، " القياصرة القادمون " انتهى فيه إلى أن النظام النيابي قد بدأ في التحول نحو النظام القيصري ، وهو تحول لن يتم عن طريق الثورة والاستيلاء على السلطة بالقوة أو نتيجة لطموح فرد طموحاً جارفاً ، بل إن النظام النيابي سيتحول بشكل غير محسوس للحكم الأوتوقراطي .. وتقوم أطروحة " رينكور " على المقارنة التاريخية بين ما آلت آلية الديمقراطية الكلاسيكية في اليونان إلى الحكم القيصري في الإمبراطورية الرومانية ، وما ستؤول إليه الأنظمة النيابية التي نشأت في أوروبا إلى القيصرية الحديثة التى ستنشأ في أمريكا . إن أوربا اليوم هي يونان العصور القديمة وأمريكا اليوم هي روما العصور القديمة ، ومثلما ظهرت الديمقراطية وازدهرت في اليونان وانتكست في العصر الروماني وتحولت إلى القيصرية ، فإن التاريخ سيعيد نفسه ، فالنظام النيابي الذي ظهر في أوربا ، في الطور

الديمقراطي الأول ، بدأ ينتكس في الإمبراطورية الرومانية الحديثة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مهد الحكم القيصري الحديث .

إن تحليلات " رينكور " لا تستند فقط إلى المقارنة التاريخية ، بل إلى التحليل المعمق لسير مؤسسات الحكم النيابي التي تميل إلي التركيز المستمر للسلطة في يد الأقلية ثم الفرد وذلك بشكل بطيء وغير محسوس ثم تتسارع وتيرته بالحروب والثورات والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية . إن تحليلات " رينكور " قد صدقت تماماً عندما يقول " سوف يظهر قياصرة المستقبل في واشنطن لا في لندن أو باريس أو برلين " فالواقع أن النظام النيابي الأكبر قد أصبح نظاماً قيصرياً تتركز فيه السلطة في الواقع ، في يد رجل واحد .

إن " رينكور " ليس مفكراً معزولاً فقد ظهرت في العالم الغربي سلسلة من الكتابات المشابهة ، وهي مازالت تتدفق ، ومن بينها ما كتب الأستاذ الفرنسي " جان ماري جيهنيو " في كتابه الشهير " نهاية الديمقراطية " فالديمقراطية الغربية في نظره في طريقها للنهاية لأسباب ذاتية كامنة فيها وعلل تنخرها من الداخل ، وهي في حقيقتها ، ليست نهاية التاريخ ، كما ذهب البعض ، بل إنها ليست سوى فصل من فصول تاريخ و التطور البشري وتنظيمه السياسي ، لذلك فإنه يدعو إلى البحث عن نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على أسس عقيدة جديدة تستوحي من العصر المؤسساتي الآفل ، قاصداً العصر اليوناني .

إنني لا أريد الإفاضة و متابعة ما يقول أهل الفكر والسياسة في العالم الغربي عن أزمة هذا النظام ومحنته ، يكفي أن نحيل على " الفن توفلر " عن تحول السلطة والحاجة إلى قفزة جديدة للتاريخ " نعوم تشومسكي " في " ردع الديمقراطية " وختاماً ما يقول " جيسكارديستان " في " الديمقراطية الفرنسية " أو الرئيس السابق "جاك شيراك " في كتابه المعروف " فرنسا جديدة فرنسا للجميع " ، فكلهم يجمع على أزمة هذا النظام والحاجة إلى تغييره ، أما كيف ؟ فذلك لا يعلمونه بدقة .. عودة إلى تناقض القيم والمؤسسات ..

إن مكمن الخلل في النظام النيابي والفكر اللبرالي بشكل عام هو حجم التناقض الهائل بين ما يطرحه من قيم نظرية وعجز المؤسسات التي يقيمها عن استيعاب هذه القيم وترجمتها عملياً ، فلا يمكن الجدل كثيرا حول سلامة معظم القيم النظرية المطروحة في الفكر الغربي لكن المؤكد هو عطب المؤسسات وعدم مقدرتها على التجاوب وتجسيد ما هو مطروح من قيم نظرية و كذلك في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إننا في هذا البحث القصير ، لا يمكننا عرض جميع القيم النظرية وكيفية تناقضها مع المؤسسات المقامة لتجسيدها ، ولكننا نورد بعض الأمثلة التي يصح القياس عليها لإظهار التناقض بين القيم والمؤسسات

* المشاركة السياسية

تزعم النظم النيابية أن هدف النظام النيابي هو إقامة نظام يقوم على المشاركة السياسية بإتاحة الفرص أمام المواطنين جميعاً بالمشاركة في الشؤون العامة تتضمن الدساتير النصوص الواضحة التي تعطي المواطنين حق المشاركة على قدم المساواة وعدم حرمانهم من تولي الوظائف العامة أو ترشحهم للمجالس النيابية ، فما من دستور ، يحرم على المواطنين هذه الحقوق ، إلا بشكل ضيق ، ولتجسيد هذه المشاركة فقد أقيمت المجالس النيابية والحكومات للتمتع بهذه الحقوق ، وهي مفتوحة أمام المواطنين جميعاً ، إن القيمة النظرية هنا سليمة تماماً ، أما المؤسسة السياسية " المجلس النيابي " فهو عاجز تماماً عن تجسيد هذه المشاركة ، فحق المواطن ، هنا يغدو نظرياً لا قيمة له ، فأقصي ما يتيحه النظام النيابي للمواطن هو حق الانتخاب كتعبير عن المشاركة ، فإذا

أضيف إلى ذلك الأعباء المالية ، وهي كبيرة جداً ، في العصر الحديث ، فإن التناقض يظهر جلياً بين القيمة النظرية والمؤسسة التي شيدت من أجل تجسيدها .

* حرية التعبير : -

تزعم النظم النيابية أنها نظم تضمن حرية التعبير ، فلكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه والجهر به وتضمن الدساتير والقوانين هذه الحرية وتسمح من أجل ممارسة هذه الحرية ، بإنشاء الصحف الحرة ووسائل الإعلام المختلفة ، فالمواطن حر في إقامة هذه الصحف واتخاذها منابر للتعبير عن رأيه والدفاع عن أفكاره .

إن القيمة النظرية هنا سليمة تماماً ، أما مؤسسة تجسيدها فهي معطوبة كلياً ، فحرية إنشاء الصحف أو المجلات والإذاعات مجرد حرية نظرية لا قيمة لها في ظل نظام احتكاري من الناحية الواقعية لا يسمح لغير الأغنياء بإقامة هذه المؤسسات ومن ثم فان حرية التعبير تصبح لهم وحدهم .

* حرية الملكية : -

تدعي النظم الليبرالية احترامها وتقديسها لحرية الملكية للمواطنين على قدم المساواة وتضمن ذلك نصوص الدساتير والقوانين ، فالمواطن له حرية التملك وبدون حدود ، لكن الملكية كغيرها من الحقوق والحريات لا تتجاوز الحق النظري ، فطبيعة النظام الاقتصادي الاحتكارية لا تسمح لغير القلة ، واقعياً ، بالتملك فهم وحدهم من يملك ومن يحكم في نهاية المطاف ، فالتناقض ، واضح تماماً ، بين الأطروحة النظرية والمؤسسة المفترضة للتعبير عنها .

إن ما عدّدناه ليس سوى أمثلة يصح القياس عليها ، فالخلل الأساسي في النظام النيابي هو التناقض الصارخ بين قيمه ومؤسساته ، وعجز هذه المؤسسات عن تجسيد هذه القيم وتفعيلها عملياً .

نتائج التطبيق العملي للديمقراطية الغربية في دول العالم الثالث : -

بصرف النظر عن نتائج تطبيق الديمقراطية في العالم الغربي ، فلا جدال في أن تطبيق هذا النظام في بلدان العالم الثالث قد انحدر بهذه البلدان نحو الكوارث والتوترات والصراعات المريرة والحروب الأهلية الطاحنة ، وكل تطبيق جديد لهذا النظام في بلد ما من بلدان العالم الثالث يؤكد هذه الحقيقة ، بل إن هذا النظام قد أصبح الوصفة الجاهزة لتخريب هذه البلدان والطريق المأمون لزعزعة استقرارها .

إن الدول الغربية التي رفعت خلال السنوات الماضية شعارات الإصلاح السياسي حثت على انتهاج الأسلوب الغربي كبديل لهذا الإصلاح وكانت تمارس عملية تخريب واعية لبلدان العالم الثالث لخلق التوترات والصراعات مما يمكنها من السيطرة عليها ويمنحها حق التدخل في شؤونها الداخلية والعبث باستقرارها وضمان تبعيتها الدائمة ، فالدول الغربية التي أجبرت على الخروج المادي من مستعمراتها القديمة لم تعجز عن إيجاد حيل جديدة لعودتها الاستعمارية ، وقد رأت أن أفضل سبيل لذلك هو إغراق مستعمراتها القديمة في الصراع والفوضى ، كما أدركت أن أفضل طريق لذلك هو حثها على انتهاج الأسلوب الغربي .. لذلك فقد تعالت في السنوات الماضية دعاوى الإصلاح وهي دعاوى لتوفير الغطاء الأخلاقي لهذا الإفساد والتخريب المتعمد لبلدان العالم الثالث .

إننا في هذا البحث لن نتابع "ديمقراطيات الكوارث" في مختلف بلدان العالم الثالث بل نكتفي بأمثلة بارزة ، ونعرض لبعض الحالات التي يبدو أن شروط نجاحها كانت أوفر من غيرها ، ومع ذلك فقد قادت هذه التجارب إلى كوارث وطنية مريعة .

*ففي لبنان، الذي يبدو متوفرا على أفضل شروط الديمقراطية، انحدرت هذه البلاد نحو الكارثة والحرب الأهلية منذ فجر استقلالها، وهي إلى اليوم منغمسة في كارثة وطنية تبدو بلا نهاية .

إن لبنان هو بلد غني روحيا وثقافيا وماديا ، وقد كانت، قبل الكارثة مزدهرة اقتصاديا واستطاعت أن تبلغ درجة عالية من التطور الحضاري والثقافي ، إذ بلغت المستوى الأوروبي تقريبا ، فظهرت فيها وفرة اقتصادية تسمح بالاستقرار وازدهرت ثقافيا حتى تحولت إلى بؤرة الوعي الثقافي في المنطقة فازدهرت صناعة الثقافة والفن والأدب ، وأصبحت الدولة القائدة تقريبا في محيطها العربي ، لكنها نتيجة لاستنساخ التجربة الفرنسية واستيراد نظامها الدستوري سرعان ما انحدرت نحو الكارثة والصراع ... إن سبب الفشل اللبناني ، بالإضافة إلى عجز النظام النيابي ، يعود إلى البيئة اللبنانية الهشة والبناء الاجتماعي الذي لا توافقه قواعد السلطة في النظام الغربي ، فلبنان هو بلد الطوائف والأديان والمذاهب المتعددة ، وقد صممت الآلة السياسية اللبنانية كانعكاس لهذه الهيكلة الاجتماعية ، وجاء الدستور انعكاسا لهذه البنية وظهرت الأحزاب السياسية كتعبير عنها .

إن الصراع على السلطة في لبنان ، الذي يبدو في ظاهره صراعا بين أحزاب عصرية ، هو في حقيقته، صراع اجتماعي بين الطوائف والأديان والمذاهب ، وإذا كانت الأحزاب في فرنسا انعكاسا لأصحاب المصالح الواحدة أو الرؤى والعقائد ، فان أحزاب لبنان، هي أحزاب الطوائف والأديان والمذاهب حتى وإن تخفت وراء أسمائها العصرية ، فحزب الكتائب هو حزب الموارنة والاشتراكي للدروز وحزب الله للشيعة وأمل لمن يظن أنهم من المحرومين الشيعة ... وهكذا ما تبقى من أحزاب .

إن لبنان الذي كان يصنف ، باعتباره النموذج المثالي لدولة عصرية في العالم الثالث ينغمس في الكارثة منذ عقود ولم يستطع إجراء انتخاباته البرلمانية أو الرئاسية عدة مرات ، واغتيل الكثير من زعمائه ووزرائه وساسته وكتابه وصحافييه وعشرات الألوف من أبناء شعبه ، وشرد منهم مئات الألوف وحول نفسه إلى ساحة للصراع الدولي والإقليمي وعرّض بشكل خطير استقلاله الوطني للزوال ... بل إنه في السنوات الأخيرة لم يستطع عقد المصالحات المؤقتة إلاّ تحت عباءات الخليج ، وهي مصالحات يفوح فيها المال سواء في الطائف أو الدوحة .

لقد كان لبنان قادراً على خلق وطن اللبنانيين جميعاً وحفظ تماسكه واستقراره لو أفلح في إيجاد النظام الديمقراطي الملائم له ، أما وقد استنسخ النظام النيابي فليس أمامه سوى استمرار صراع الطوائف .

* إن الجزائر هي النموذج الثاني لبلد يمتلك شروط الاستقرار والتطور ، لكن أمثولة الكفاح في القرن العشرين انغمست في العنف بسبب " ديمقراطية الكوارث " لقد خرجت الجزائر من محنة الاستعمار سليمة معافاة ، وما من دولة خرجت من أتون الحرب بوحدة وطنية متماسكة مثلما كانت الجزائر ، بل إنها دخلت بسرعة مذهلة عصر التنمية ، وكانت على وشك الخروج من دائرة التخلف لتتحول إلى أمل ليس جزائرياً بل قومي ، كما أصبحت دولة فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي .

لكن الجزائر ، لسبب ما ، قد يكون المؤامرة أو الجهل ، اختارت في وقت عصيب النموذج الغربي ، بحجة الإصلاح السياسي وولوج عصر التعددية . إن الانفجار قد حدث في الوقت الذي اختارت فيه الجزائر التعددية بالمفهوم الغربي كطريق للخروج من أزمة الشرعية .

إننا لا نستطيع الإفاضة في تحليل تجربة الجزائر ، لكن المؤكد أن لجوءها إلى النموذج الغربي هو الذي قادها

نحو كارثة الحاضر التي نأمل ألا تطول . (5)
إن لبنان والجزائر ليستا البلدين الوحيدين فمن تجارب الكارثة ما يحدث في موريتانيا الشقيقة التي انجرفت نحو النموذج الغربي لتصنع لشعبها قيداً لا يمكن احتماله ، فالشعب الموريتاني ، وهو بدوي حر في معظم مكوناته ، كبّلته لأحزاب وتوجهاتها المحدودة وصادرت حريته الطبيعية ، مؤسسات جاءت من وراء البحار أصابتها الرطوبة والعفونة فور أن دّبت في صحارى موريتانيا الحرة ، وليس من سبيل أمام موريتانيا إلا إعادة تأمّل تجربتها المرة قبل أن تغرق في الفوضى وتنغمس في الكارثة .
إن دولة فلسطين تقدم لنا نموذجا مؤسفاً ، لدولة مازال وجودها افتراضياً ، تغرق في الفوضى والصراع والكارثة ، قبل أن تحقق استقلالها وقبل الحصول على سلطة قابلة للصراع عليها ، فالمشهد المجيد لبطولة الشعب الفلسطيني ، أصبح يتوارى أمام كوارث الصراع الداخلي ، فالثورة الفلسطينية التي صنعتها جبهة متماسكة للتحرير ، بدأت في الانفجار بعد التلويح بدولة ، والتماسك الذي صنعه الكفاح الثوري ، بدأ في التناثر فور ولوج تجربة التعددية ، فقد سقطت الدولة الفلسطينية مع أول انتخاب نيابي ، رغم ما شهد به العالم من نزاهة الانتخاب فها هي الدولة الفلسطينية تغرق نحو الكارثة قبل ولادتها .
إن تدمير دولة من العالم الثالث لا يستحق سوى وصفة واحدة ، زرع النظام النيابي ، فهو يتكفل بالباقي ... هذه هي الوصفة المؤامرة ، التي طبقت على الشعب الفلسطيني وهلل لها الزعماء على أمل إثبات حسن السلوك ... لكن الدولة كلها أصبحت في مهب الريح ، ولا حاجة بعد ذلك لسلوكها .
إن إفريقيا زاخرة بتجارب (ديمقراطيات الكوارث) الكونغو ، زمبابوي مدغشقر ، بورندي ، رواندا ، كينيا ، غينيا كونا كري ... الخ .
إن هذه الدول جميعاً قد انزلقت نحو الكارثة والتوترات والصراعات والحروب بعد أن زين لها الغرب طريق الحكم النيابي وألزمها بالسير فيه إذا أرادت الترخيص لها بالاندماج في المجتمع العالمي . وكما في إفريقيا فإن التجربة دلت على صحة هذا الاستنتاج في كل مكان من العالم لثالث ، الفلبين ، باكستان ، أفغانستان ، العراق وحتى في الدول الأقرب إلى العالم الغربي ، أوكرانيا ، جورجيا ، فإن وصفة النظام النيابي هي الوصفة الصالحة لتمزيق المجتمعات .
إن هناك من قد يجادل ، في أن تجربة الحكم النيابي قد نجحت في خلق الاستقرار في بعض بلدان العالم الثالث، فها هي دول ، ليس من الضروري أن أسميها ، تعيش في كنف النظام النيابي مستقرة إلى حد كبير وآمنة تقريبا .
إن هذا الاستنتاج غير صحيح نهائياً ، فالدول المعنية لا تحقق سوى استقرار وقتي مفروض ، تحرسه القوة وسلطة طغيانية، لا تأخذ من النظام النيابي سوى شكله الخارجي وآلياته الانتخابية، فرغم وجود مجالس نيابية شكلية في هذه البلدان ، فإن السلطة الحقيقية بيد فرد أو عائلة ، أما المجالس النيابية فليست سوى تبرير لسلطة الحاكم الفعلي وتزيين لها . إنني كما قلت لا أستطيع أن أتابع تفاصيل ما يجرى في كل هذه البلدان لأبين مقدار الخلل الذي ولدته التجربة النيابية وكيف قادت المجتمع نحو قدره المحتوم (العنف والتمزق وعدم الاستقرار) ذلك أن كل مثال من هذه البلدان يؤكد دقة وصفة التخريب الذي يحدثه النظام النيابي ، وسأكتفي ، على المستوى العالمي بتناول أربع دول تتدحرج نحو الكارثة هي الباكستان ، العراق ، السودان ، أوكرانيا ، وهذا لا يعني استبعاد غيرها لكنها تعد أمثلة صادقة في إثبات قوة التخريب التي يزرعها النظام النيابي .
فالباكستان ، التي كانت أملا إسلاميا اندفعت بعد وقت

وجيز من استقلالها نحو العنف والكوارث بانتهاج النظام النيابي الذي لم يولد غير الانقلابات الدامية والمتتالية ، لأن هذا النظام النيابي ، ببساطة تامة لم ينجح في إرضاء شعبها ويمكنه من المشاركة في حكم هذه البلاد الواعدة ، ورغم أن باكستان هي بلد إسلامي متماسك وبلغ درجة عالية من التطور العلمي والتقني وصلت إلى حد الدخول إلى النادي النووي ورغم حجم الموارد المواتية لبناء دولة عصرية مقتدرة ، فإن انتهاج أسلوب الحكم النيابي انزلق بالبلاد مبكراً نحو العنف والكوارث ، وهاهي اليوم تدخل مرحلة خطرة من (تآكل الوطن) وتفقد سيطرتها على أجزاء مهمة من ترابها وشعبها بسبب نوع نظام حكمها لا غير ، وهي لن تكون قادرة على تجاوز محنتها بغير ولوج نهج جديد واختيار نظام الحكم المناسب لروح وتكوين شعبها .

إن العراق تقدم لنا النموذج الثاني المماثل ، فهي تغرق منذ سنوات في العنف والكوارث بسبب إجبارها على اختيار النظام النيابي من قبل محتل لم يكتفِ بتحطيم البلاد الآني بل زرع النظام الكفيل بإعاقة النهوض في المستقبل .

إن المحتل الأمريكي ، مهما أورد من ذرائع ، لم يكن له من هدف سوى تحطيم الكيان العراقي وإخراجه نهائياً من معادلات التوازن في الشرق الأوسط وذلك لمصلحة صهيونية واضحة وبتخطيط صهيوني لا شك فيه ، ورغم نجاح هذه الدوائر في تحطيم العراق ، فإن هذه الدوائر مدركة تماما لإمكانية تعافي العراق وعودته إلى ميدان الصراع مستقبلا ، لذلك فقد قدمت وصفة الإجهاز على الكيان العراقي بصياغة دستور (بول بريمر) وحكومته النيابية .

وفور صياغة هذا الدستور (قانون إدارة الدولة) اندفعت البلاد نحو العنف والكوارث بظهور الأحزاب الطائفية والمحاصصة في الحكم والتقسيم الفدرالي المقيت .

إن المحتل في العراق اليوم ، يعرف أنه سيخرج مكرهاً ذات يوم ، فالقاعدة التاريخية تقول (إن الاحتلال يؤسس المقاومة) وإن المقاومة لابد أن تقضي على الاحتلال مهما كانت قوته وقسوته ، ولأنه يعرف ذلك فقد قدم وصفته الجاهزة (الحكم النيابي) ، وهي وصفة قادرة على عطب العراق والإجهاز عليها .

إن السودان ، هي لسوء الحظ ، تجربة مأساوية مماثلة ، فقد اندفعت منذ استقلالها نحو تجربة الحكم النيابي نتيجة وهم زرعه المستعمر في ذهن زعماء استقلالها دون إدراك حقيقي لتكوين الشعب السوداني ونزعته نحو الحرية فتم تكبيله بالمجالس النيابية والأحزاب ونظم الانتخاب الغربية ، ولقد كانت النتيجة سلسلة من الانقلابات الدامية والحروب الأهلية المستمرة وأزمة مازالت مستفحلة إلى اليوم ، وهي أزمة قد تقود نحو تآكل الوطن السوداني برمته .

أما خارج العالم الثالث المألوف فتنتصب "جمهورية أوكرانيا " شاهدة على فشل النظام النيابي ، فبعد أكثر من سبعين عاماً من الانضواء تحت الاتحاد السوفيتي استعادت هذه الجمهورية استقلالها وبدت لأول وهلة على أبواب عصر جديد وقادرة على بناء أمة لها شأنها ، فهي أمة ذات تراكم تاريخي طويل وقد بلغ شعبها قمة التعلم والتطور في العهد السوفييتي وتحتوي البلاد على موارد اقتصادية هائلة ومتنوعة ، زراعية وصناعية ، فقد كانت هذه البلاد سلة الغذاء للاتحاد السوفيتي في مجمله وزهرة بلدانه الصناعية وفيها أجمل منتجعاته السياحية وهي فوق ذلك جبهته المطلة على العالم الغربي التي يمكنها امتصاص أفضل ما فيه ، لكنها فور الاستقلال اندفعت نحو الحكم النيابي بكل مؤسساته وآلياته ، ولقد كانت النتيجة هي الفشل الذريع والانحدار نحو العنف والصراع الذي لم توقفه

الثورة البرتقالية بل فتحته نحو عنف متتالٍ وبألوان جديدة .
إن ديمقراطية الكوارث ليست مقصورة على العالم الثالث وحده ، فهي تخلخل الآن المجتمعات الغربية نفسها غير أن آثارها في بلدان العالم الثالث أشد خطورة ، لأسباب عديدة ومتنوعة ، لكن أهمها هو بنيانه الاجتماعي الخاص الذي لا تناسبه سوى الديمقراطية الحقيقية .
إن بلدان العالم الثالث تتميز بطبيعتها الخاصة باعتبارها مجتمعات طبيعية لم تعبث بتكوينها ضرورات المجتمعات الصناعية وتركيبها ، فالاختلاف بيِّن بين المجتمعين، مجتمعات العالم الثالث مازالت في جوهرها مجتمعات " الأرياف " أما مجتمعات الغرب الصناعي فهي مجتمعات " المدن " والفارق شاسع بين المجتمعين في القيم ولذلك فإن من العبث فرض المؤسسات عند اختلاف القيم . (6)
إن السبب الرئيسي للفشل السياسي في بلدان العالم الثالث هو استيراد مؤسسات الغرب لتطبيقها في مجتمعات مختلفة القيم ما أدى إلى ظهور ديمقراطيات الكوارث ، فإذا كانت الديمقراطية الغربية قد فشلت في بلدانها بسبب عجز المؤسسات عن " استيعاب " القيم ، فإن فشلها في العالم الثالث يعود إلى " تصادم " المؤسسات والقيم ، وهذا هو ما يجعل الديمقراطية الغربية في العالم الثالث ذات أثر كارثي .
إن الديمقراطية النيابية قد فشلت في الحالتين ، غير أن الاختلاف كان في درجة الفشل لا في نوعه .
إن الحل المطروح أمام دول العالم الثالث هو البحث عن الديمقراطية الحقيقية الملائمة لقيم مجتمعات الأرياف ومؤسساتها الاجتماعية وهي الديمقراطية المباشرة ، أما الإصرار على استيراد النموذج الغربي فلن يجر هذه البلدان إلاَّ للصراع والعنف والكوارث .

هوامش

(1) كتابنا الديمقراطية الغربية والعالم الثالث - منشورات مكتبة دار العلوم - بغداد - 1997م

(2) غوستاف لوبون (روح الثورات والثورة الفرنسية) ترجمة محمد عادل زعيتر - المطبعة العصرية -مصر -ط 2 سنة 1924 م ص33

(3) جان جاك روسو - العقد الإجتماعي

(4) للإلمام بتفاصيل ذلك يمكن مراجعة كتابنا - الوسيط في القانون الدستوري - منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة -بيروت 2001م .

(5) لمن يريد التعرف على تجربة الجزائر المؤسفة يمكن مراجعة - العياش عنصر - سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر - الازمة الجزائرية - او - منعم العمار - الجزائر والتعددية المكلفة - الازمة الجزائرية - منشورات مركز الدراسات الوحدة العربية - سلسلة كتاب المستقبل العربى -ط (1) -بيروت 1996 م .

(6) سأتناول في مناسبة أخرى مجتمعات الأرياف ومجتمعات المدن من حيث قيمها ومؤسساتها.

عيسى يوسف اللوبشي

الليبرالية وإشكالية الديمقراطية

أ. فـــرج بن لامـــة
عضو هيئة التدريس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامـــعة الفـــاتـــح

ثمـــة إشكاليـــات عـــدة قائـــمة ومماثـــلة بيـــن الديمقـــراطية والليبرالية .. تـحكـــم هذه الإشكاليات صيغ ثلاث نابعة من جدليـــة مقاربـــة الليبراليـــة للمسـألـــة الديـمـقـراطـــية . الصيغـــة الأولى تـقـــر بتـعـــارض المفـهـوميـــن ، فهـــما لا يلـتـقـــيان .. الصيـغة الثـانيـة ، هي صيغة توفيقية تقر بمقولة أنهما يلتقيان نعم ، ويختلفان نعـم ، بيـنما الصـيغة الثـالثـة ، تـقر بتماهي الديمـقراطـية مـع الليبرالية ، وبمعـنى آخـر ، أن حضـور أحدهـما يعـني بداهـة حضـور الآخـر .. في تصـديه لدراسـة جدليـة العلاقـات بـين الديمقـراطية والليبـرالية يناقـش ا " نوربيرتو بوبيو " في كتابـه " الليبـرالية والديمقـراطية " ثلاث صيغ لهذه العلاقة ، هي :

أ - إن الليبـرالية والديمقــراطية متناغمتان ، ومن ثمّ يمكن أن تتعايشا فيما بينهما بـمعنى إمكانية وجود دولة تكون ليبرالية وديمقراطية في الوقت نفسـه ، لكن ذلك لا يستبعد وجود دولة ليبـرالية لا ديمقــراطية ، أو أخرى ديمقـــراطية لا ليبـــرالية " كالتي يراها الليبـــراليون المحـــافظون في الحـــالة الأولى ، والديمقـــراطيون الثوريون الراديكاليون في الحالة الثانية . ".

ب - إن الليبـرالية والديمقـراطية على طرفي نقـيض بـمعنى أن دفع الديمقـراطية إلى حـدودها القـصوى يفضي إلى تدمير الدولة الليبـــــرالية " ذلك هو رأي الليبـراليين المحـافظين " ، أو أن الديمقراطية لا يمكن

تحقيقــها تحقيقــا كاملا إلا في دولة اجتماعية قبـلت التخلي عن نمـوذج الدولـة الدنيـا "و ذلـك هـو رأي الديمقراطيين الراديكاليين الثوريين. "

ج - إن الليبرالية والديمقـراطية مترابـطتان ترابـطا حتميا وضروريا بمعنى أن الديمقراطية وحدها القـادرة على التحقـق الكامل للنموذج الليبــرالي الأمثل ، وأن الدولة الليبرالية وحدها هي القـادرة على توفير فرصة وضع الديمقراطية موضع التنفيذ " (نوربيرتو بوبيو ، ص 61 - 62) . ..ويخلص إلى الإقرار بحقيقـة مهمة مفادها " وفي الأحـــوال كلها تبقـــى الليبــــرالية والديمقـــراطية عقـــيدتين متخاصمتين وحـــركتين متعاديتين عبر القرن الأخير " (نوربيرتو بوبيو ، ص 84) هذه الخلاصة المفيدة خلص إليهـا كثيرون مـن الذين تصدوا لدراســة العلاقـــة بـــين الليبـــرالية والديمقـــراطية ، حـيث إن العلاقـة بـينهما هي علاقـة مشبـــوهة ، أي أنهما " تمثلان في نمط من التشابـــه الزائف " (باســـكال بـــروكنر ، ص 206) .. ، والمعنى يفيد بتمايز المفهومين ، فالليبـرالية ليسـت بالضرورة قرينة الديمقراطية ، و ليس صحيحـا القـول بتطابـق الديمقـراطية مع الفكر الليبـرالي رغم لبـس الليبـــرالية الثوب الديمقـــراطي وفق معادلة لبـــرلة الديمقراطية أو دمقرطة الليبرالية .. فالتناقض قائم بين المفهومين سـواء من الناحيـة التاريخيـة أو من النـاحيـة المفاهيمية والفلسفية والواقعية .. وهي إشكالية ليست نتاج اليوم ، بـل إنها إشـكالية ظهرت على صعيد الفكر والتنظير ، مثلما ظهرت على صعيد الممارســــــة والتطبـيق ، منذ أن أطلت الليبـــرالية برأســـها على السـطح الفكري في الغرب ، وأسقـطت مفاهيمها على الواقع الغربي ، وسعت إلى مد ونشر فلسفتها ونماذجها خارج حدودها .. وذلك اعتمادا على الآتي :

- إن الديمقـــراطية من حـــيث اشتقاقـــها اللغوي و دلالتها الاصطلاحية تشير إلى كل ما هو خير ونافع لمصلحة الفرد والجماعة وللمصلحـــــة العامة إجمالا . ذلك أن مصطلح الديمقـــراطية لغويا كلمة مركبـــة مِن كلمتين: الأولى مشتقـــة من الكلمة اليونانية Demos وتعني (عامة الناس)، و الثانية من kratia وتعني (حكم) و بـهذا تكون الديمقـراطية Demoacratia تعني لغة 'حكم الشعب' أو 'حكم الشعب لِنفسهِ'. بينما الليبـرالية من حيث اشتقاقـها اللغوي تنتسب إلى الفسـاد وحرية ممارسة العربدة " فالليبرالية حسب المراجع الغربية ، هي كلمة تطورت في الرومانية من اسـم الإله " ليبـر libre " الذي يعني الحــرية الناتجة عن ذهاب الوعي بسبــب شــرب الخمر ، وما يتبــع ذلك من حــرية المخمورين في ممارســة العربــدة والفســاد .. وأدى التطور اللغوي لهذا الاسم إلى استخدامه للدلالة على " الحرية الشخصية " أي حرية المرء في فعل ما يشـاء ، واشتقت منها كلمات " الحرية " liberty و " حر liberal " و " الليبرالية .. " liberalism والليبرالية حســب هذا التطور اللغوي هي مصطلح يعبــر عن " الفلسفة التحررية " (انظر ، سميرة رجب) .

- إن الديمقـــراطية كظاهرة ومفهوم سابقــة في الظهور تاريخيا على الليبرالية .. فالديمقراطية كظاهرة عرفتها المجتمعات منذ القـــدم قبـــل أن تعرف تلك المجتمعات الليبـرالية بقرون عدة .. والديمقـراطية كمفهوم تبلور وظهر قبـل أن تظهر الليبــــرالية إلى الوجود كسـلاح أيدلوجي للبـــرجوازية في مواجهة الإقـــطاع .. وفي مواجهة الكنيسة ..إذ تستحضر كل الأدبيات التي اهتمت بدراسة نظرية الديمقـراطية التجربـة الديمقـــراطية في أثينا قبـل الميلاد ، حـــيث " انبثقـت رؤية جديدة لنظام سياســي يمكن تطبيقــه : نظام يتم من خلاله لشـعب أن

يتمتع بالسيادة لا لحكم ذاته فقط ، بل امتلاك كافة الموارد والمؤسسات الضرورية للقيام بذلك أيضا . وتواصل هذه الرؤية بقاءها كامنة في صلب الأفكار الديمقراطية الحديثة ، وتستمر في صياغة شكل المؤسسات والممارسات الديمقراطية " (روبرت دال ، ص 27) *. والمعنى هو أن الديمقراطية كظاهرة ومفهوم ليست اختراعا ليبراليا ،كما يتراءى للكثيرين ، أو كما يروج الليبراليون لذلك . وهنا يجب التأكيد على " الفصل النظري والتطبيقي بين الديمقراطية ، كمفهوم قيمي نابع من الحضارات القديمة ، وبين الليبرالية ، كنتاج لمرحلة تكريس السوق الرأسمالية وصعود الطبقة البرجوازية في أعقاب عصر النهضة الأوروبية .. ذلك أن الديمقراطية سابقة ، من حيث النظرية والتطبيق ، لليبرالية ، بل إن الديمقراطية ، من حيث إنها تستهدف لا مركزية القرار وتوسيع قاعدة المشاركة ، ستعقب الليبرالية حتما حيث المستقبل للديمقراطية وليس لليبرالية " (عوض الكريم موسى ، ص 79) .

- إن الديمقراطية هي ظاهرة إنسانية وعالمية صاغتها تجارب الشعوب وأفكارها ومحاولاتها ونضالاتها وكفاحها عبر كل العصور ومراحل وحقب التاريخ الإنساني الطويل ، بينما الليبرالية هي نتاج التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الغربية .. وهي بذلك لا تستند إلى الإرث الإنساني ، بل هي إرث أوروبي خاص ، حاول الغرب من خلاله إقصاء أفكار وتجارب الشعوب والمجتمعات الأخرى وإسهاماتها الحضارية في مسيرة الإنسانية ، حيث يقصد " بالليبرالية تلك الأفكار والمبادئ التي ظهرت مصاحبة لظهور الرأسمالية في الغرب ، وخاصة في القرن السابع عشر على يد توماس هوبز وجون لوك . وكانت موضوعة في صورة فلسفية لأن أصحابها حرصوا على تأسيسها على مبادئ عامة وكلية ونظرة شاملة للإنسان " (أشرف منصور ، ص 18) . ومحاولة فرض الليبرالية على الديمقراطية هي عمل تعسفي وقسري ، مثلما هي محاولات الليبراليين فرض منطقهم على شعوب ومجتمعات أخرى لم تمر بنفس معطيات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أوروبا .

- من ناحية ثانية فإن سمة الديمقراطية سمة جماعية لا تقوم إلا بوجود الشعب كله .. فالديمقراطية تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب .. بينما الليبرالية تنحاز إلى الفردانية أو المذهب الفردي الذري حيث تصبح مصالح الفرد سابقة على مصالح الجماعة وفي الغالب تتم التضحية بمصالح الجماعة عندما تتعارض مع مصالح الفرد الأناني . بمعنى أن الليبرالية " تعتمد في رؤيتها هذه على نظرة خاصة للإنسان تتصف بكونها ذرية أو تفتيتية Atomist ، حيث ترد المجتمع إلى أفراده المكونين له ، وتنظر إلى هؤلاء الأفراد على أنهم ذرات مستقل بعضها عن البعض الآخر ولا تختزل المذاهب الليبرالية المجتمع إلى أفراده وحسب ، بل هي كذلك تحمل تصورا خاصا عن الفرد . فالفرد لديها كائن بيولوجي بصفة رئيسية ، يصدر عنه سلوك مشروط بالرغبة في حفظ بقائه مثله مثل أي حيوان آخر " (اشرف منصور ، ص 19 - 20) .. وإذا كان البعض يحرص على استجلاء الجوانب الفردية في مفهوم الديمقراطية ، باعتبار أن الديمقراطية تخدم مصالح الفرد مثلما تخدم مصالح الجماعة ، فإنه ينبغي " أن نضيف أن الفرد من وجهة نظر الليبرالية ليس هو نفسه من وجهة نظر الديمقراطية على الرغم من أنهما مفهومان فرديان ، أو بصورة أكثر دقة ، ليست المصلحة الفردية التي تسعى الليبرالية إلى صيانتها هي نفسها التي تريد .

▪ تقوم الديمقراطية في التصور الليبرالي على تصور خاص للتعددية السياسية " على أساس أنها فكرة تعكس الاختلاف في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع ، ويمكن النظر إليها كنظرية ترفض حالة القوة المنفردة أو الموحدة أو الكلية " (عبد الفتاح الراشدان ، ص 144) . غير أن التعددية السياسية ، المقصودة - في التصور الليبرالي - هي تعددية شكلية ومقيدة ومسيجة بالنظام الحزبي " بمعنى أن نطاق التعددية محدود في التنظيم الحزبي بحد ذاته " (عبد الفتاح الراشدان ، ص 156).. وبمعنى آخر نجد أن الصيغة الليبرالية للديمقراطية اختزلت مفهوم التعددية السياسية في التعددية الحزبية ، وهذه مغالطة كبرى في حق الديمقراطية الحقيقة " ذلك أن التعددية في ظل الديمقراطية المباشرة تتسع لاستيعاب سائر أفراد المجتمع ، وسائر فاعلياته ، فهي تعددية بعدد أفراد المجتمع من جهة ، وبعدد مؤتمراته الشعبية من جهة ثانية ، وبعدد فاعلياته من جهة ثالثة " (عوض الكريم موسى ، ص 71) . ومن الناحية الواقعية نجد أن التعددية السياسية المفترضة في التصور الليبرالي تفضي إلى الأحادية الحزبية ، بل هي أحادية شمولية بكل معنى الكلمة ، فعلي " رغم استهداف التعددية الليبرالية تحقيق أكبر قدر من التنوع والتعدد ، فإنها لا تبتعد عن الأحادية . فلكونها قللت تعدد القيم إلى مجرد الصراع على المصالح جعلت من نفسها قيمة عليا تعلو قيم المجتمع الأخرى " (انظر سعدي كريم) .. أو كما يخلص الفن توفلر * من خلال مؤلفاته ، ومن خلال نقده للأحزاب والمؤسسات الحكومية في المجتمعات الليبرالية إلى " أن وراء التعددية الحزبية البادية في النظام الليبرالي أحادية حزبية خفية .. الحزب البيروقراطي الخفي " (عوض الكريم موسى ، 92) . وبمعنى أخر نجد حصيلة التعددية السياسية الحزبية في النظام الليبرالي تفضي إلى وصول حزب واحد إلى السلطة ، وتولد صراعا حادا على السلطة ، يقضى على مبدأ التعددية من جهة ، ويضحى بمصالح الشعب من جهة ثانية ، ويقوض الديمقراطية من جهة ثالثة . لقد نالت الظاهرة الحزبية ، في صورتها الأحادية والتعددية حظها من النقد والتعرية في مقاربتها لمفهوم الديمقراطية ، سواء على الصعيد النظري أو العملي . وباتت مستهجنة ، " إذ إن الحزب هو حكم جزء للكل .. وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن . وبما أن الحزب ليس فردا ، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه . فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق ، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل ، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم . ولا يجوز ديمقراطيا أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب الذي تختلف وتتباين بين أفراده العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد " (الكتاب الأخضر ، ص 19 - 20) . بل إن الظاهرة الحزبية أصبحت محل انتقاد حتى في عقر دار الليبرالية ومن قبل عدة مفكرين غربيين تصدوا لمراجعة الأسس الحزبية ومبدأ التعددية السياسية التي تقوم على الظاهرة الحزبية ، حيث " يطرح الصحفي والكاتب البريطاني الكبير " بربان كروزير " فكرة الدولة اللاحزبية بعد أن يبرهن على عجز نظام التعددية الحزبية ، وفشل نظام الحزب الواحد ، على السواء .. وهو يرى أن الأحزاب السياسية ليست شرطا ضروريا للحفاظ على الحريات السياسية ، وبعد أن يعدد الشروط السياسية والاقتصادية للمجتمع الحر " (عوض الكريم موسى ، ص 89) .

▪ رغم انحياز الليبرالية الظاهري إلى مفهوم التعددية السياسية ، وتقدها مفهوم النخبة ، فإنّها - أي الليبرالية تخفى هذا المفهوم النخبوي في طياتها ، بل إن نظرية الديمقراطية في التصور الليبرالي هي نظرية نخبوية ، هي كذلك من حيث منطقها الفكري ، و هي كذلك من حيث واقعها المعيش ، حيث يلتبس مفهوم التعددية السياسية ، في الواقع ، مع مفهوم التنافسية النخبوية أو التنافس بين النخب السياسية . ذلك أن من أهم المشكلات التاريخية لليبرالية هي أنها ولدت نخبوية التشكيل والطابع ، وقد حافظت الليبرالية على ذلك ، إذ تسبغ هذه السمة المفاهيم الليبرالية بطابعها النخبوي الخاص ، وبمعنى " إن الديمقراطية البرجوازية ما كان بإمكانها أن تكون غير ديمقراطية نخبوية " (انظر منذر خدام) .. فالليبرالية في المقام الأول هي ايدولوجيا الطبقة البرجوازية وسلاحها في مواجهة الطبقات الأخرى .. وهي من ثمّ ليس بمقدورها التخلص من سيطرة النخبة البرجوازية ، أو التخلي عنها . بل " إن البرجوازية تمثل في النظرية الليبرالية قوة طليعية في دعم وبقاء الديمقراطية وإرساء دعائمها " (صلاح زرنوقة ، ص 29) الأساس النخبوي في الديمقراطية الليبرالية كان ومايزال محل نقاش عام حتى داخل الأوساط الليبرالية الغربية ، وهو نقاش يؤكد على الطابع النخبوي في العملية الديمقراطية الليبرالية ، وربما عبر عنه بوضوح أبرز منظّري نظرية النخبة ، حيث " في القرن التاسع عشر ، تحدث موسكا Moska وباريتو Pareto عن التفاوت في الكفاءات والمهارات والقدرات البشرية ، وهو ما يمثل الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية ، ومن هنا وصف باريتو الديمقراطية بأنها عواء إذاعة الضعفاء ، كذلك هناك ما اسماه ميشلز R.Michels بالقانون الحديدي للاوليجاركية iron low of oligarhy بعد دراسته عددا من الأحزاب في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى ، ووصل إلى أن هناك اتجاها عاما في الأحزاب ، وكل التنظيمات الكبيرة كالنقابات ، إلى نمو جهازها الإداري الأمر الذي يحول دون قيام ديمقراطية حقيقية بداخلها " (انظر ، خالد كاظم أبو دوح) .

إن الطابع النخبوي لليبرالية يجعل من الديمقراطية مجرد ديمقراطية شكلية وصورية وزائفة ، وهذه مشكلة عويصة لا تقوى الليبرالية على التخلص منها أو تجاوزها إلا بالتخلص من الليبرالية ذاتها ، ذلك أن المبادئ الليبرالية في الحكم تصبح مجرد " آلية لاختيار الحكام عن طريق الديمقراطية الشكلية ، أي النظام الانتخابي الذي تضع فيه الصفوة السياسية رجالها أمام الشعب ليختار واحدا منهم . وعلى الرغم من أن الشعب هو الذي يختار حكامه في هذا النظام الشكلي ، فإن هذا كله ليس سوى وهم كبير ، لأن الحقيقة أن الصفوة هي التي تختار نفسها " (اشرف منصور ، ص 59) .

▪ إن نظرية الديمقراطية نظرية للتسامح والتعايش ، كونها نظرية تضع في أولويات اعتباراتها تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، بينما تنظر الليبرالية إلى الصراع كمكون محوري في فلسفتها ، إذ تؤكد على أن الصراع قيمة ديمقراطية ، حيث يركز الليبراليون التعدديون " من أمثال روبرت دال Dahl وسيمور مارتن ليبست Lipset على الصراع بين الفئات ذات المصالح المتعارضة في المجتمعات الحديثة " (انظر ، عادل ضاهر) . إن هؤلاء التعدديين يحاولون إخفاء الطبيعة الصراعية التي تكمن في طيات النظرية الليبرالية تحت عباءة التعددية الديمقراطية ، وهم ينظرون إلى ذلك كدعامة أساسية وجوهرية من دعائم الديمقراطية . روبرت دال الذي يعتبر من رواد التعددية الديمقراطية " يذهب إلى القول بأن صراع الأفراد

والجماعات من أجل الاستقلالية Autonomy في علاقاتهم للتحكم في الآخرين هو كالجهود التي تبذل للحصول على سيطرة على الآخرين ، خاصية جوهرية للحياة السياسية . الصراع من أجل الاستقلالية ينتج من صراعات وانقسامات عندما تكون هذه الصراعات ناجحة ، كما هي في الغالب ، تؤدي من ثمّ إلى التعددية

- من ناحية أخرى فإن الديمقراطية تعني ضمان حرية الأفراد وممارستهم المباشرة للسلطة ، ومشاركتهم في العملية السياسية واستقلالهم، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق بدون وجود حد أدنى من العدالة والإنصاف في توزيع الثروة.. وهذه الضمانات مفقودة في النظام الليبرالي الذي يعتمد على فلسفة نظام السوق الحرة والذي يؤدي إلى تكدس الثروة في أيدي قلة من الأغنياء ما يحيل الديمقراطية الليبرالية إلى ديمقراطية صورية وشكلية وفق أسلوب الانتخابات التي لا يقوى على خوضها والنجاح فيها إلا الأغنياء فقط بوصفهم القادرين على خوض العمليات الانتخابية وتمويل حملاتها الدعائية .. وهكذا فإن نظام السوق بالرغم من قانون المنافسة الذي ينبغي أن يضبطه يقود حتما وبصورة تلقائية إلى تركيز الثروة، ومن ثمّ أيضا السلطة والمعرفة بيد فئات قليلة.. فالديمقراطية مفتقدة في النظام الليبرالي سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي ، بل هي ديمقراطية يمكن شراؤها ا بالمال ، حيث تصبح الأصوات عرضة للبيع والشراء ، عرضة للتلاعب والتزوير ، ربما عبّر عن هذه الحقيقة الكاتب " ثور شتاين فبلن " في كتابه " نظرية الطبقة المترفة " الذي تصدي فيه لنقد الليبرالية الاقتصادية موضحا أن نظام السوق الليبرالي يقود إلى نشوء فئة في المجتمع تؤهلها إمكاناتها المادية للسيطرة على المجتمع من الناحية السياسية ، ذلك " أن الأنظمة السياسية التي غدت تتحكم فيها قوانين السوق وحدها تنحط بصفة مذهلة ، فيغلب عليها شراء الأصوات والإسراف في الإنفاق " (باسكال بروكنر ، ص 203) . إن خرافة سيادة المستهلك في نظام السوق الليبرالي الذي تتحكم فيه مؤسسات مالية احتكارية كبرى ، يمكن نقلها من فضائها الاقتصادي إلى الفضاء السياسي ، بحيث تغدو سيادة الشعب في المفهوم الليبرالي خرافة أخرى ، حيث يصادر نظام السوق الليبرالي هذه السيادة ، ويجعل مؤسسة السوق هي المهيمنة على العملية السياسية ، ذلك " أن ديمقراطية السوق تؤدي إلى إفساد الديمقراطية ، بوضعها منزلة الشرعية في المؤسسة وليس في البرلمان ، ولا تعرف إلا نمطا واحدا من المواطنة هو نمط المستهلك المساهم الذي يقدم مصالحه الخاصة ، وشهواته الخاصة انطلاقا من مبدأ .. ليهلك العالم شريطة أن يربح المتجر " (باسكال بروكنر ، ص 206) . هذا المبدأ اللاخلاقي هو ما يردده الليبراليون اليوم بصيغة مماثلة " ليهلك العالم و لتذهب الديمقراطية الحقيقية إلى الجحيم شريطة أن يسود النموذج الليبرالي " .

المصادر

1- الكتاب الأخضر
2 - أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة : جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية ، القاهرة : دار رؤية للنشر والتوزيع ، 2008 م
3 - باسكال بروكنر ، بؤس الرفاهية : ديانة السوق وأعداؤها ، ترجمة : عبد الله السيد ولد أباه ، الرياض : دار العبيكان ، ط 1 ، 2006 م.
4- ثناء عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1997 م
5 - روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها ، ترجمة : نمير عباس مظفر ، عمان : دار الفارس للنشر ، 1995 م .
6- صامويل هنتنجتون ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، القاهرة - الكويت : مركز ابن خلدون - دار سعاد الصباح ، ط 1 ، 1993 م .

7- صلاح زرنوقة ، الشركات الدولية والتنمية : الجوانب السياسية ، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2002 م .

8- عبد الفتاح الرشدان ، التعددية السياسية في الوطن العربي : دراسة في الأسباب والخصائص والآفاق المستقبلية ، المجلة العربية لحقوق الإنسان ، العدد 6 ، اغسطس 1999م .

9- عوض الكريم موسى ، ديمقراطية بلا أحزاب ، في المؤتمرات الشعبية : النظرية والتطبيق ، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1996 م .

10- محمود محمد خلف ، أمحمد مصباح عيسى ، الديمقراطية في سويسرا : دراسة تحليلية في أسس الحكم الديمقراطي ، طرابلس : أكاديمية الفكر الجماهيري ، ط 1 ، 2003 م .

11- نوربيرتو بوبيو ، الليبرالية والديمقراطية ، ترجمة : فاضل جتكر ، دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر ، ط 1 ، 1994 م .

مواقع إلكترونية

1- خالد كاظم ابودوح ، مفهوم الديمقراطية بين الليبرالية والماركسية ، موقع www.alhewar.org

2 - سعدي كريم ، بين التعددية الراديكالية والتعددية الليبرالية ، موقع صحيفة الصباح www.alsabaah.com

3- سميرة رجب ، الليبرالية الأصولية في المجتمع العربي ، موقع www.al-moharar.net

4- عادل ضاهر ، فصل الدين عن الدولة بين النظرية الراديكلية والنظرية الليبرالية ، موقع www.tahawolat

5- منذر خدام ، الديمقراطية والنخبة ، موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org





إخفاقات عمليات الدمقرطة فى أفريقيا

د / ميلاد مفتاح الحراثى
عضو هيئة التدريس/ كلية الاقتصاد/ قسم العلوم السياسيه
جامعة قاريونس - بنغازى / ليبيا

لا يختلف اثنان في أن أفريقيا تعيش في الزمن الراهن جملة من التحديات ، إلا أن هذا الاتفاق سوف يزول إذا تعلق الموضوع بتفسير أسباب الأزمة الافريقية سياسياً واقتصاياً وتنموياً. فالبعض يقدرها بفعل عوامل خارجية والبعض الأخر يراها بفعل عوامل داخلية إلا أن التفسير هو تلاقي العامل الخارجي والداخلي معاً في هذه الأزمة ومعنى الدمقرطة في هذا السياق ليست ذاك الذي يحيل عليه مفهوم الديمقراطية .

مقدمة

تعيش أفريقيا جملة من التحديات التي تأخذ مظاهرمتعددة من مأزق تنموي وديموقراطي ، فالبعض يعزو ذلك إلى عوامل داخلية والبعض الآخر إلى عوامل خارجية لاتملك أفريقيا عليها أية سيطرة، وطرف ثالث يراها بالتقاء العاملين الداخلي والخارجي لإخفاقات تطور ونمو أفريقيا. فإفريقيا بكل المقاييس لم تفلح فى بناء بوصلة ومنوال تنموى يضمن لها التطور للاستقلال عن قوى الخارج، لذلك لم تنتج عمليات الدمقرطة الإفريقية إلا حلقات من الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . والسؤال ماهو المقصود من عمليات الدمقرطة فى أفريقيا؟ وماهو البعد المفاهيمى للدمقرطة الذي يخالف مفهوم عمليات الديموقراطية ؟

هذه الدراسة تحاول معالجة فرضية أساسية مفادها أن مفهوم عمليات الدمقرطة فى إفريقيا يختلف باختلاف مفهوم الديموقراطية مفاهيمياً فى النظرية والممارسة. وتعتمد المعالجة العلمية لهذه الدراسة على تقديم الظاهرة والأشكال التى اتخذتها إخفاقات عمليات الدمقرطة فى أفريقيا ، وأخيرا محاولة استشراف مستقبل أفريقيا فى ظل خيارات الدمقرطة بشكل مقارن .

أولاً ـ تأصيل مفاهيمي ومعــرفي للدمــقـــرطــة

القراءة التى نود خوضها نتوقع منها أن تلتقى فى هذه الدراسة حول حقيقة أن المجتمع الإفريقى المُنوع لم ينجح بعد فى تبنى منوال وبوصلة تنموية تكفل لأفريقيا الاستقلال وممارسة السيادة على الآخر ، وأن مايجرى الأن فى أفريقيا لاينبع من ديناميكية داخلية ، لذلك فإن عمليات الدمقرطة لا تفضى إلا إلى إخفاقات.

الفرق بين عمليات " الدمقرطة" و"الديمقراطية " قد يبدو رفيعاً يصعب معه تتبع خيوط هذه الفروقات، وقد تتشابه معاني الدمقرطة مع الديمقـراطية نظرياً ، لكن عملياً تظل الدمقـرطة مختلفة تماماً عن الديمقـراطية. فالديمقراطية كما يقدمها الغرب مختلفة عمّن يطبقـها فى الدول النامية ، فهي نتاج لعمليات تحـولية تاريخية ومسارات طويلة ولا تعبر عن الإرادة السياسية . إلا أن عمليات الدمقــرطة تعبــر دائماً عن إرادة سياســية نخبوية وليست جمعوية.

ومن ثمّ تكون عمليات الدمقرطة المستنسـخة خطأ من الديموقراطية فى أفريقـيا مجرد نوع من أنواع الإكراه القسرى تمارسه النخبة (1). المكونة للمجتمع السياسى (مجتمع السـلطة) فى إفريقـيا على الفئات الاجتماعية قصد منه إحداث توافق مع متطلبات قيام أى نوع من أنواع الســـلطة وأنماط الإنتاج إعتماداً على خارج إفريقيا وحدودها .

فقادة الاستقلال فى أفريقيا شكلوا نخبـا وأخذوا على عاتقهم تحديث مجتمعات الاستقلال فى ظل وعيهم بـعدم تقبل هذه المجتمعات لأنظمة حـكم مسـتوردة ووافدة ، بحكم أن الاستعمار قد أدى مهمته فى تغذية العصبيات وإثراء الحـراك الاثني وإحـياء النزوع القبـلي خدمة لوجوده طيلة فترة استعمارة لأفريقيا (2) .

فالنخب الافريقية التى تعلقت بالاستقلال مباشـرة، لم تقحـم نفسـها فى تجاوز الأنماط والعمليات السياسـية المعاصرة للحكم والسياسـة والسـلطة والالتفات إلى الأنماط والأشـكال السياسـية المحـلية والركون إلى طبيعة العلائق الطبيعية المتبـادلة بـين الدين والتراث والسياسة .

ذلك المسار لم تحـد عنه تلك النخب باعتبـارها الوارث المباشر للاستعمار، وليس من مصلحـتها أن تنقـطع عنهُ . فعمليات الدمقــرطة أثناء وبـعد الاستقـلال فى إفريقيا لم تقدم إضافة إلى أفريقـيا إلا تشـويه الأبـنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وشل قـوى الإنتاج البشرى والاقتصادي ليجعل منها مجرد مخزن للموارد الطبيعية وإلى يومنا هذا .

فوضعت النخب الأفريقـــــية دولها آنذاك فى ثوب الديمقـراطية ، ولكنها كانت شـعاراً استبـدل بـعمليات الدمقــرطة من خلال تركيب الخطاب الليبــرالي يعمل على تمجيد " العدالة " و " المسـاواة " و " الحـرية " " المواطنة " و " المشـاركة " و " التنمية " والكفاح ضد الإســـتعمار والتخلف " . (3) فوجدت المجتمعات الأفريقية نفسها على سكة الدمقرطة والتحديث القسرى فى محـاولة انكســاريه لطمس الموروث السياســي التاريخي الواقعى كما فعلت حركة الاستعمار فى القارة. مثل هذا التوجه الذي صاحب معظم حكومات الاستقلال فى إفريقيا وإلى يومنا هذا ، لا يصعب علينا تتبع جذوره خصوصاً إذا علمنا أن معظم تلك النخب ، وبـخاصة فى عقـــود الســتينيات والسبـــعينيات والثمانينيات والتسـعينيات من القـرن الماضي ، تسـتمد مرجعيتها للدمقـرطه من الغرب بحـكم تعلمها وتكونها فى معاهد وجامعات وكليات ومدارس غربية أثناء فترة استعمار أفريقيا ، وحـتى بـعد الاستقـلال: (ليبـولد سـنغور - السـنغال) مجرد مثال بسـيط على ذلك ، حـيث درس بأشهر المعاهد الفرنسية وتلقى تعليمه هناك ، وكوامى

نيكروما (1956-1966) أحد قادة غانا، حيث من دعم السود فى الغرب لدعواته للدمقرطة تأثر هو الأخر بالتنظيم السياسي الأمريكي والبريطانى ولقد استلهم هو الأخر العديد من عمليات الدمقرطة وقدمها بلباس أفريقي على أنها ديمقراطية افريقية (4) .

فكانت غير مدركة لحقيقة الديموقراطية فى الغرب أنها لاتعّبر عن إرادة سياسية بقدر ماتعكسه من حراك طويل ومستمر وتحريك طبيعي لمكونات تحولات القوة لديها وأسلوب من أساليب الحياة ، (5) وليس غاية كما فى عمليات الدمقرطة التى مرت بها إفريقيا. فلم تشهد أفريقيا بعد استقلالها جهودا حقيقية لصنع نظم حكم ديمقراطية . فالتطورات فى إفريقيا سياسياً واقتصادياً بعد حقبة الإستقلال لم تضف شيئاً إلى قيام مشروع ديمقراطي افريقي يحقق التنمية والاستقرار ، بل على العكس حاول زعماء افريقيا الذين قادوا بلدانهم إلى نيل الاستقلال من المستعمر التأكيد على عمليات الدمقرطة القسرية وبالإكراه وظهور شعارات عديدة منها ما أستخدمهُ سنجور - الزنوجه - والجماعة أو- ujama الذي استخدمه جيوليوس نيريرى، والاشتراكية الإفريقية وكذلك شعار " الإنسانية الزامبية " (6). فكل هذه الشعارات كانت تخفى وراءها أساليب ممارسة الدمقرطة بالإكراه القسرى، فى حين أنهم كانوا يتنكرون لهويتهم الإفريقية وجهلهم التام بالديموقراطية فى آن واحد .

وحتى وإن قبلنا بأن هناك نظماً اتخذت نظام الحزب الواحد ، فإن الأمر لم يخرج عن فرض برامج الدمقرطة ، حيث السلطة والقوة دائماً فى يد شخص واحد او الأقلية الحاكمة .

وباسم هذه الشعارات تحولت معظم أحزاب الاستقلال فى إفريقيا التى قادت البلاد إلى التحرر من الاستعمار،إلى احتكار الحياة السياسية بتأييد شعبي واسع، كمظهر من مظاهر الدمقرطة . فحتى التجربة البرلمانية الإفريقية تم توريثها من الحكم الاستعمارى وقدمت على أنها أعلى مراتب الديمقراطية،إلا أنها كانت تعبيرا عن الدمقرطة ولم تفعل شيئاً لترسيخ العمل الديمقراطي.(7) .

وحتى التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تنتظره أفريقيا فى تلك الفترة لم يحقق إلى الآن، وكذلك الأمن والاستقرار وتوفر الحكم الرشيد ونجاح آلية التعددية الحزبية ، كل ذلك مرجعهُ التعويل المستمر على عمليات الدمقرطة وبأشكال مختلفة بعيدة كل البعد عن مضامين المشروع الديموقراطى الإفريقي .

السؤال : لماذا تفشل أفريقيا فى تحديد اختياراتها الديمقراطية ؟ السبب هو مضي من يملك القوة والسلطة فى ممارسة برامج وشعارات الدمقرطة كضرب من ضروب الإكراه القسري تمارسه السلطة على الفئات الواسعة فى المجتمع الإفريقي قصد منه تدجينها وإعدادها دائماً مع متطلبات استمرارها فى السلطة وإنتاج علائق تستمد وجودها من خارج القارة .

إذاً مقصدنا من عمليات الدمقرطة فى أفريقيا تعبير يشير إلى تجارب خصوصية فى ظروف تاريخية محددة وجدت فيها النخب الحاكمة فى أفريقيا ملزمة بالتصدى لجملة من الطلبات والأهداف بلورتها حركة الاستقلال والتحرير وقطاعاتها الجماهيرية لضمان حقها فى " الحرية " والعدالة " و " الكرامة " و " والمشاركة " وممارسة السلطة " (8) .

فاتخذت النخب الأفريقية هذه الشعارات لممارسة سيادتها على مجتمعاتها فى محاولة منها لإثبات أن "مشروع الاستقلال" يتجاوز دلالتهُ مجرد القطيعة مع الاستعمار المباشر لتكون له العديد من الآثار على الشعوب الأفريقية. سياسياً : حلت النخب العسكرية

والمثقفة والتى تلقت تعليمها فى الخارج محل النخب التقليدية التى قادت حروب المقاومة ضد المستعمر ، ومحل كبار الملاك المتحالفين مع الاستعمار .

ولذلك يمكن القول إن فشل أحزاب النخبة فى إفريقيا ، خصوصاً أنظمة الحزب الواحد أو التعددية ، لايرجع إلى عملية تمثيلها للشعب ، بل على العكس، فهذه النخبوية الحزبية خصوصاً بعد الاستقلال هى التى فشلت فى تكوين وتأسيس التمثيل الحقيقى والفعلي لإرادة الشعب ، أضف إلى ذلك الدور السلبي للأعراف والتقاليد .

ومن سوء الطالع أن كل هذه البرامج تمت ولاتزال ممارستها فى ظل غياب تعددية مؤسسات الدولة نفسها التى تقوم على فصل السلطات، والذي يُفسر لنا أن كل مايتم نشره وتطبيقه فى أفريقيا باسم الديمقراطية ما هو إلا عمليات دمقرطة فى ظل احتكار صراعي للسلطة لترسيخ حكم الأقلية النخبوية .

وبهذا المعنى فإن الدمقرطه ليست الديموقراطية فى أفريقيا ولكنها جملة من البرامج والشعارات ذات محتوى سياسي ومعرفي واجتماعي تهدف بالدرجة الأولى إلى تنميط المجتمع الإفريقي بحيث يكسب النظام السياسى فيه شرعية الوجود ويعيد من فترة إلى أخرى إدماج فئات معينة تم إقصاؤها من حلفاء الداخل أو الخارج أو من الإفراز الأثينى ، إلا أنها لم تكن قادرة على بناء مؤسسات ديمقراطية ، لأن استمرار مثل هذه العمليات من الدمقرطة محكومة بظروف سياسية محددة .

ومايعزز الاعتقاد فى ذلك أن عمليات الدمقرطة التى تحدث فى أفريقيا فشلت فى التقدم لمسألة التغيير الاجتماعي وإحلاله محل التغيير السياسي؛ الانتقال من حزب الاستقلال إلى نظام الحزب الواحد ، ثم الانقلابات العسكرية ، ثم التعددية ، ثم الحروب الأهلية . ومن ثمّ ليس من باب الغرابة أن تنتهى تلك التجارب إلى الفشل وأن تشهد عمليات الدمقرطة فى أفريقيا سلسلة من الإخفاقات لبعدها عن مقومات الديمقراطية .

مقصد القول أن التحديات التى تعيشها أفريقيا اليوم بدرجات متفاوتة ، ليست إلا إمتداد لإخفاقات قوى خارجية فى فرض وإملاء وصفات علاجية على هيئة برامج دمقرطة قصيرة لتعميق مدى روابط التبعية التى تشد أفريقيا إليها . ولمزيد من التحليل لا يكفى مجرد الإشارة إلى تلك الإخفاقات ، ولكن يلزمنا توضيح الإشكال والصور التى اتخذتها المجالات التى تعرضنا لها والتى حصرنا تحليلنا من خلالها .

ثانياً - مظاهر وإشكال إخفاقات الدمقرطة (9)

هناك سؤال مركزى قد يساعدنا فى الإجابة على المقارنة بين الديمقراطية والدمقرطة، لماذا لم تؤل التحولات المختلفة فى الغرب إلى نفس ما آلت إليه عمليات الدمقرطة فى إفريقيا ؟ والإجابة قد تكون مختلفا بشأنها ثقافياً .

مسارات التحضر والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية فى الغرب عموماً تمت بصور تدريجية، والنتيجة الديمقراطية التى أفرزها الغرب كانت حصيلة التراكم من خلال تتويجه لمؤسسة الدولة(STATE) لسلسلة من التحولات المجتمعية ، ومن هناك فالديمقراطية كانت عبارة عن حالات نضوج متواصلة للمجتمعات هناك ، بالرغم من أن الغرب لم يلتحق بعربة الديمقراطية إلا فى نهاية القرن التاسع عشر .

بمعنى أن الحراك والتحول المجتمعى هو الذي سبق الدولة وهو الذي صنع وخلق الدولة لتواكب منظوره المجتمعى . أما فى الحالة الأفريقية والدول النامية، فالدولة هى التى سبقت المجتمع وتسبقه دائماً وهى

التى صاغتهُ وشكلتهُ وفق منظورها التحولى من خلال ماتم تقديمه لعمليات الدمقرطة ، فكانت النتيجة حرق العديد من المراحل المهمة لبناء المجتمع والدولة لجنى ثمار النهضة والإستقرار ،فكانت عمليات الدمقرطة المشوهة بأن قُدمت باسم الديموقراطية تُمارس بشكل إكراهي وقسري، وخلق تحضر ومدنية فوضوية يغذيها الفقر والإقصاء . فكانت خطابات الدمقرطة فى أفريقيا منذ فترة الاستقلال وإلى اليوم تعتمد على تغيير الشعارات مثل " المقاومة " و " الإمبريالية " و " الاستعمار " و " التبعية " و " الأستعمار الجديد " إلى شعارات " الرقى " و " التقدم " و " التنمية " و " التطور " و " المشاركة " و " التعددية " و " الحكم الرشيد " و " الانتخابات النزيهة " و " حقوق الإنسان" و " الديموقراطيه" وكأن الطريق والاختيار الذي اتخذه الغرب هو الطريق الوحيد لخلق الديمقراطية والتمدن والتنمية فى أفريقيا .

هنا إذاً يمكن الحديث عن أن إخفاقات الدمقرطة فى أفريقيا هى نتيجة لطبيعية خيار قادة الاستقلال لهذا المسار لارتباطه بأزمة " منوال تنموى وفقدان بوصلى " أفريقي يستمد معطياته المفاهيمية والعقائدية من تجارب تاريخية نشأت أصلاً فى تربة غير التربة الإفريقية .

فعلى الصعيد السياسي لم تنجح النخب الحاكمة فى أفريقيا فى كسب الرهان القبلى والتنوع الاثينى وبقايا المستوطنين ، ولم تكسب شرائح اجتماعية واسعة ، خصوصاً الفقراء والفئات المتوسطة والتى صعدت باسمها خلال عقود من الزمن إلى سدة المجتمع السياسي الإفريقي (مجتمع السلطة) . فلم تشهد أفريقيا جهوداً مهمة لتغيير دور النُخب الحاكمة، فهم عادة ماكانو يرفضون التنازل عن الحكم بل ذهبوا لاستخدام العسكر فى توطيد مراكزهم وحل الضغط السياسي محل الأسلوب الديمقراطى فى الحكم والإدارة، فظهرت فكرة " رؤساء مدى الحياة " . وحتى عام 1990 لم يتنازل عن السلطة طوعية فى أفريقيا سوى اثنين من القادة الأفارقة (أباسنجو فى نيجيريا وسوار الذهب فى السودان) ويمكن إضافة أسماء نخب حاكمة تركت السلطة بعد أن أمضت سنين طويلة (أهيدجو فى الكميرون ، وجيوليوس نيريرى فى تنزانيا، وسنجور فى السنغال وسياكا فى سيراليون)(10) .

كل هذه الشعارات والمظاهر البراقة لعمليات الدمقرطة التى تجرى فى أفريقيا قدمت على أساس أنها ممارسة للديمقراطية، ولكنها فى حقيقة الأمر تعبير عن أزمة تحول مجتمعى باسم الديمقراطية ، فحتى التحول الديمقراطي الذي شهدته فرنسا لم يبدأ إلا سنة 1787 ولم يتم إنجازه إلا فى سنة 1900 من القرن الماضى وذلك من خلال دعم المجتمع الفرنسي للجمهورية الثالثة ، وفى بريطانيا بدأ الانتقال الديمقراطي من خلال إصلاحات قانون الانتخابات لسنة 1822 ولم يتم إنجازه إلا سنة 1918 ، ومن هنا يكفى القول إنه حتى مجرد الانتقال فى عمليات الديموقراطية يحتاج إلى معامل الزمن وعلاقته بالدور المجتمعى المطلوب . (11) .

ففى حين كانت عمليات التحول الديمقراطى فى الغرب تستغرق قروناً قبل حديثها عن الديموقراطية ، فإن عمليات الدمقرطة فى أفريقيا ، ولأنها عمليات إكراه قسرى يمارسهُ المجتمع السياسي الإفريقي (مجتمع السلطة) فكل نظام سياسي إفريقي لايستمر لأكثر من بضع سنين ، ثم يأتى نظام آخر ليبدأ من الصفر .

بشكل آخر، تقع ممارسة السلطة فى أفريقيا، من خلال عمليات الدمقرطة فى مفهوم غريب وناقص البناء ، بمعنى مفهوم عمليات الدمقرطة قُدم لوصف جملة من النقلات النوعية المفترضة للواقع الأفريقي، وهذه النقلات أخذت أشكالاً متعددة بحسب تجارب الدمقرطة التي عرفتها بعض النظم الأفريقية فى النصف الثاني

من القرن الماضي ، فأنتجت هذه النقلات نظماً سياسية مغلقة ولاتسمح بالمشاركة السياسية ، وكل الحقوق مقيدة بالمجتمع السياسي النخبوى الأفريقي ولا تتيح مبدأ تداول السلطة ، وإلا فبماذا نفسر حالات اللا استقرار السياسي والمجتمعي فى إفريقيا وزيادة حدة الصراعات وتعثر التنمية فيها ؟؟؟ .

لقد أفادت تجارب الدمقرطة فى أفريقيا أنه ليس هناك تعددية سياسية بقدر وجود تعددية حزبية خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة وتحولات النظام العالمى وسيطرة القطب الأحادي على مصير الكون السياسي الدولي والإقليمي . فعمليات الدمقرطة فى أفريقيا تُظهر لنا دائماً عدم تطابق التعدية الحزبية مع التعددية السياسية بحيث يكون الحزب الحاكم، مثلاً، تأطيراً لتوجه سياسي معين وقوة مجتمعة أفريقية رافدة له . هذه المعادلة وبشكلها العكسى يمكن توفراها فقط فى حالة الحراك الديمقراطى الطويل الآجل .
والمشكل الآخر الذي يعبر عن الإخفاق لعمليات الدمقرطة فى أفريقيا كيفية التعامل مع الانتخابات ؟ ففى الحالة الأفريقية الانتخابات لها وظائف غير ذات صلة بالتحول الديمقراطى ، ومجرد إضفاء الشرعية الشعبية الزائفة على الذين يشكلون محور السلطة أو تعبئة الجماهير الشعبية وراء القادة والنخب ، وصرف الأنظار عن الإصلاحات والتحولات الحقيقية كاستحقاقات لعمليات الدمقرطة ، أو التخفيف من حدة الضغوطات الخارجية والمعارضة الداخلية ، وكذلك مطالب دعاة حقوق الإنسان (12) .

فهذه الانتخابات عموماً لا تتم بشكل دورى ومنتظم، وضعف شفافيتها وحياديتها وطبيعة إعلان نتائجها فى ظل عدم احترام الرأى السياسي الأضعف. فهذه الانتخابات أيضاً تتسم بعدم تمكين الناخبين من منافسة الذين من هم فى سدة المجتمع السياسي الإفريقي .(13) .
وبشكل عام، فمن مظاهر إخفاق عمليات الدمقرطة فى أفريقيا الضعف المستمر لمؤسسات الدولة المدنية وغياب آلة القانون وضعف الدساتير وتدخلات العسكر وتدنى معدل التنمية والمشاكل العرقية، مثلماحصل للتوتسي والهوتو فى رواندا، والكونغو الديموقراطية وأحداث 2008، وتفاقم الخلافات الحدودية واللاجئين والمجاعة وتفشى الأمراض والحروب الأهلية (الصومال فى مواجهة المحاكم الإسلامية ، أوغندا فى مواجهة جيش الرب ، سيراليون فى مواجهة المعارضة ، الكونغو ، ليبيريا وساحل العاج ، والسودان فى مواجهة انفصال الجنوب ودارفور وتشاد ضد فصائل المعارضة فى شرق البلاد،وانتخابات كينيا وزمبابوى لسنة2008 ...إلخ) (14) .
يتضح من التحليل أن عمليات الدمقرطة فى إفريقيا ماهى إلا وجه أيديولوجي غير مقنن تعتقد النخب الإفريقية من خلاله بسط الديمقراطية ، إلا أنها دمقرطة آقتضتها ظرفية تاريخية آمنت فيها بعض القوى الاجتماعية الإفريقية بحقها فى صنع القرار بعد أن كانت حليفاً وشريكاً فى معارك الاستقلال والتحرير .

وفى هذه الأثناء ظهرت أصوات أفريقية تقول بأن ليس أمام الأفارقة إلا الوحدة والاتحاد.(15) مما لاشك فيه أن حالة العجز الافريقي تفرز دائماً حلولاً خارج دائرة الزمان والمكان .
لقد أدت عمليات الدمقرطة فى إفريقيا إلى انتهاج أساليب المحاكاة والتفكير لمظاهر الديمقراطية فى الغرب بعيداً عن جوهر التحولات الديمقراطية المطلوبة، بحيث أصبحت هذه العمليات لا تمت بصلة إلى العائلة الديمقراطية المنشودة . فالتحول الديمقراطى يحتاج إلى مسافة زمنية لإحداث المسافة الديمقراطية، ويلاحظ فى الحالة الأفريقية انعدام المسافة الديموقراطية بفعل انعدام المسافة الزمنية

حيث معظم النظم والدول ماتزال فى طور التكوين وهى لم تخلقها مجتمعاتها .

لقد أثبتت الدلائل فى ظل مايعرف بالعولمة اختفاء مفهوم الدولة فى إفريقيا ، كما يحصل فى الصومال وفى السودان وكما حصل فى ليبيريا وتشاد وسيراليون ، حيث كان لهذه الدول مجرد الاسم ولكن مقوماتها اختفت بفعل الصراعات الداخلية والحروب والإكراه القسري لممارسة الدمقرطة؟ . فهل يمكن الحديث مثلاً عن أن هناك ضرورة للتعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الدمقرطة ، فضلا حتى عن الأنظمة ذات الحزب الواحد فى الوقت الذي لاتوجد فيه حكومة مركزية مسيطرة ، بل مناطق يسيطر عليها المنشقون والثوار والمعارضة (16) ومن ثم ماهو الإنجاز فى مفهوم التعددية الحزبية التى تفرض فى أحيان كثيرة بالإكراه القسرى بفعل عوامل داخلية أو خارجية؟ وماهى الأولويات للإنسان الإفريقي الحياة الكريمة أم الدمقرطه؟ وهل ماجرى فى الغرب من تحول ديموقراطى مناسب لإفريقيا وواقعيتها السياسية التاريخية ؟

فمظاهر إخفاق عمليات الدمقرطة فى إفريقيا يمكن حصرها فى فشلها فى الجانب الاجتماعي والاقتصادى، فالاعتقاد أن الدمقرطة فى إفريقيا ستؤدى إلى تحقيق التنمية لا يستند إلى واقع ولا مؤشرات ممكنة . إذ إن المتعارف عليه فى ظل توفر مقومات الفقر والبطالة وتدنى معدلات التنمية والصراعات الحزبية والسلطوية فى مجتمع معين لا تؤدى عمليات الدمقرطة القسريه وبالإكراه إلى مشاركة شعبية فاعلة ومؤثرة، وفى الغالب فإن هذه الشرائح دائماً تخشى الانحسار فى ظل عدم إحساسها بعدم تمكنها من الثروة والحياة الكريمة، ويمكن لهذه الشرائح أن تندفع إلى محاربة الدولة ورموزها واللجوء إلى العنف .

انعدام الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي، حيث يلاحظ على عمليات الدمقرطة ولكونها بالإكراه القسري لممارستها بأنها عاجزة فى الحالة الإفريقية، على خلق الوسائل السلمية والقانونية للتقدم إلى معضلة المشاركة السياسية ، وخير الأدلة على ذلك حالة تشاد سنة 1962 (17) وأنجولا والكونغو والصومال سنة 2007 (18)

ولقد حملت الدمقرطة معها أيضاً مفهوم الحكم الرشيد Good governance بحيث يشمل هذا المفهوم إعادة البناء القانوني والسياسي للدولة فى إفريقيا ، وهو بالطبيعة مصطلح وافد وارتبط بالدول المانحة للمساعدات المالية للدول الإفريقية، ولا يمت بصلة إلى المطالب الديموقراطية وتحولاتها .

وبطبيعة الحال تثبت الوقائع الإفريقية لعمليات الدمقرطة فى بعض النظم السياسية قصرها ، من حيث الممارسة بالإكراه القسرى على سكان المدن والعواصم من خلال ممارسة النخب لبرامج الدمقرطة، دون أن تمتد هذه الممارسة إلى الأطراف والأرياف ، كل ذلك يتم فى ظل عدم التقدم لمسألة الولاء فى معظم النظم الأفريقية الذي يتراوح بين القبيلة أو العرق الأثيني أو الحزب الحاكم .

لقد تكاثفت مجموعة من العوامل أحدثت عمليات الدمقرطة فى افريقيا فى غياب بعديها المسافي والزمني للديموقراطية ، فاندفعت معظم الدول الأفريقية نحو الدمقرطة بسبب عوامل خارجية، منها انتهاء صلاحية الأنظمة الاشتراكية وشعاراتها السياسية وتفكيك المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة بنهاية الاتحاد السوفيتي سابقاً عام 1990-1991 (19) فسقطت العديد من الأنظمة الشمولية وتشكلت وحدات دولية جديدة . فكانت أفريقيا الطرف الأضعف فى هذه المعادلة الكونية .

فأدت هذه التداعيات إلى المزيد من برامج الدمقرطة فى أفريقيا تلبية للوضع الدولي الجديد بدون أخذ الاعتبارات الواقعية السياسية التاريخية الأفريقية (20)

فاجتاحت موجات التعددية الحزبية معظم النظم السياسية الأفريقية بدون قراءة دروس تجربة الحزب الواحد والقائد الواحد . فلقد عبرت عمليات الدمقرطة فى إفريقيا فى ظل أنظمة الحزب الأحادى الممارس للسياسة والسلطة عن فشلها فى تحقيق شعاراتها وضمان أصوات المجتمع المدنى لها واحتواء النقابات الطلابية والعمالية والأكاديمية إلى جانبها .

فى النيجر أزيح الرئيس على ايبو من الحكم وحل محلهُ محمد عثمان الذي فاز فى انتخابات مارس 1993 وفى الكونغو حل الرئيس باسكال ليسوبا محل ساسو نجيسو فى أغسطس 1992 ، وفى زامبيا تمت الإطاحة بالرئيس كينث كاوندا وورثه الرئيس فريدريك تشيلوبا . وفى سنة 1991 انتهى حكم موسي تراورى فى مالى ، وفى الكونغو وبقيادة رولا كابيلا ، وفى 17/مايو 1997 تم إسقاط نظام الرئيس موبوتو ، ولاحقاً اغتيال كابيلا الذي ورثه ابنه جوزيف فى السلطة . (21)وتكرر نفس السناريو فى كل من ساحل العاج وروواندا وبوروندى وفى ليبيريا سنة 1997 ، وعودة الرئيس احمد تيجانى كابا إلى السلطة فى سيراليون سنة 2000 ميلادية .(22) .

ويستثنى من السيناريو السابق كل من السنغال وكينيا وغانا و انتخاباتها لسنة 2000 إلا أن الحالة الكينية فى إنتخابات 2007 قدمت عكس ذلك وسقوط المئات من الضحايا وتشريد الآلاف ، نموذجاً للدمقرطة وبشكلها الأسلوبى وليس الجوهرى من خلال التداول على السلطة ولكن لم تسهم هذه التغيرات فى إحداث نقلات تنموية ومشاركة سياسية لقطاعات عريضة من شعوبها (23). إلا أن حالة ارتيريا ما تزال خاضعة للتجربة وانتظار النتائج لعمليات الدمقرطة من خلال الانتخابات التعددية، ففى 2/12/2001 طرح فى أرتيريا قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

من كل ماسبق يتضح أن الحراك الديمقراطى من خلال عمليات الدمقرطة فى أفريقيا يدور فى فلك التغيرات فى الأساليب وليس الجوهر الذى يعتنى بالمشاركة الواسعة لفئات اجتماعية فى صنع القرار والتنافسية المستقرة وتقوية الولاء للدولة الإفريقية ونشر قيم العدل والمساواة والتنمية العادلة ومن ثَمَّ إحداث وتحقيق الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي المفقود .

فى ضوء ماتقدم من تحليلات يمكن الجزم أن إخفاقات الدمقرطة فى إفريقيا لاتعود إلى طبيعة المجتمعات الافريقية التى يقدمها الغرب بأنها متخلفة ولاتملك مورثات سياسية ومجتمعية وتقاليد ديمقراطية تقليدية ليبرر حاجتها المستمرة إلى من يقدم لها الوصفات المسكنة لوعيها وتبنى نماذجه ، وإنما الأمر يعود إلى السلوك البرامجى القاصر لعمليات الدمقرطة وكذلك الشعارات التي ركبتها النخب الافريقية بعد الاستقلال وأثناء الحرب الباردة ومابعدها ، حيث إنها أى عمليات الدمقرطة دجنت المجتمعات الأفريقية وغلبت قوى المجتمع السياسي (مجتمع السلطة) على قوى المجتمع المدنى لتحوله إلى مجرد هياكل سياسية مجردة تديره وفقاً لمصالح البقاء فى السلطة ومتطلبات ارتباطاتها بقوى الخارج .

إن تركيزنا فى هذه الدراسة على المؤسسات السياسية الإفريقية (مجتمع السلطة) من خلال أساليب التعددية والانقلابات والانتخابات وتداول السلطة وسياسات التهميش والإقصاء وفقدان المنوال التنموى الأفريقى لاتجاهاته فى خطط ايديولجية غير مكتملة البناء تُعرف بعمليات الدمقرطة ، تلك العمليات التى تمارسها النخب الأفريقية على مجتمعاتها بشكل إكراه قسرى لغرض الهيمنة واحتكار ممارسة السلطة وصنع القرار ، تحمل إشارة مهمة وهى ضرورة التفريق مفاهيمياً بين الديمقراطية وممارستها بمشروطية توفر المسافة الزمنية لخلق المسافة الديموقراطية ، وبين ماهو موجود من خلط واختلال فى الفهم للواقع الأفريقي

الذي يوضح أن ماتشهده أفريقيا وحتى فى ظل العولمة وتداعياتها مجرد عمليات دمقرطة فى شكلها الأسلوبى والشكلى بعيدة كل البعد عن العائلة الديموقراطية المتعارف عليها .

ثالثاً ـ خلاصة ماتقدم من تحليل

لقد أكدت الدراسة أن فرضيتها قد تكون متحققة من خلال الأشكال والصور لمظاهر إخفاقات الدمقرطة فى إفريقيا وأن مفهوم الدمقرطة فى الحالة الأفريقية أنتج مفهوماً مخالفاً لمفاهيم الديمقراطية المتعارف عليها ، فهى تختلف باختلاف مفهوم الديموقراطية مفاهيمياً وواقعياً ، وأن الأمثلة التى قدمت فى سياق الدراسة ليست الوحيدة فهى تذهب إلى التعليم والثقافة والنظرية والممارسة للمجتمع المدنى الأفريقي وقضايا التخلف والحداثة فى إفريقيا .
لقد ارتبطت الدمقرطة فى أفريقيا بمسار الحداثة القسرية والإكراه عندما أخذت حكومات الاستقلال ومابعدها من نظم سياسية تحديث أبنيتها التقليدية ، وهذه الإرادة السياسية النخبوية التى اختارت برامج الدمقرطة فى ظروف غامضة لم تُفرز إلا مفارقات أدت إلى إخفاقات متوالية للدمقرطة عندما انتهى " مشروع الدولة الوطنية فى إفريقيا " إلى عكس ما قام عليه .
لماذا القول بذلك ؟ إن الخصوصية التى تمتعت بها افريقيا من خلال ديموقراطيتها أفضت إلى ممارسة المجتمع السياسي (مجتمع السلطة) العنف والإكراه القسرى على المجتمع المدنى ، الأمر الذى لم تشهده ديموقراطيات المجتمع الغربى ، حيث المجتمع هناك كان صاحب مشروع يتحكم فى منواله التنموى وبوصلته وهو الذى صنع الدولة فيها .(24) .
وبفعل فشل مؤسسة السلطة فى أفريقيا فى تقديم جذور الممارسة الواقعية التاريخية لإرث الديمقراطيه وأشكالها البديعة وفك الارتباط الديمقراطي بالغرب وتجاربه ، لم تجد حكومات أفريقيا المتعاقبة من حل لمعالجة أوضاع القارة إلا من خلال سياسات تطوير المؤسسة الأمنية والحزبية التى لاتختلف فى هدفيتها كثيراً عن المنطق الذى يعامل به دُعاة العولمة أفريقيا وقضاياها ، ففى ظل الحرب الباردة لاتنتج أفريقيا إلا " التخلف وعدم الاستقرار " ، ومابعد الحرب الباردة وطيف العولمة فأفريقيا لاتنتج إلا " الإرهاب " و " الهجرة غير الشرعية" "والقرصنة البحرية " .
من التحليل السابق يتضح أنه لاغرابة أن يتحول السلوك الانتخابي فى إفريقيا إلى مجرد إجراء روتينى أملتهُ مصلحة الأقلية الحاكمة أو مصالح خارجية وضغوطات إقليمية . لذلك ينتهى أمر الانتخابات فى أفريقيا دوماً إلى التشكيك فى نزاهتها والطعن فى شرعيتها وهى ممارسة لم يخلُ منها مجتمع من المجتمعات الأفريقية وانتخابات زمبابوى لسنة 2008 مثال لذلك .
والثقافة التغريبية ، والمتمثلة فى ثقافة الدمقرطة المفروضة بالإجبار القسرى والإكراه بتبنيها إفريقياً ، رسخت بدورها فى العقلية الإفريقية فكرة أن الغير لابد أن يفعل كل شيء وألا يفعل هو شيئا من أجل هويته ومستقبله .
يبدو وفى ضوء التكهن بمستقبل افريقيا أنها لاتسيطر على حاضرها السياسي ومن لاحاضر لهُ لامستقبل له خصوصاً فى جزئية إخفاقات الدمقرطة ، فهى لم تتمخض فيها عملية الحداثة ولا التطوير إلا عن نتائج كارثية لا تهيئ القوى المسئولة عن الدمقرطة التى قام باسمها مشروع التقدم منذ الاستقلال حتى الآن للعب دورها التاريخي المفترض ودفع أفريقيا باتجاه تقدمها واستقلاليتها .
وأخيراً لعل هذا التحليل يفضي إلى بروز مفهوم مستقل فى علم السياسة ، بفعل إخفاقات الدمقرطة فى إفريقيا ، إن الدمقرطة أسلوب ومفهوم مختلف جوهرياً وأسلوبياً

عن أختها الديموقــراطية التى تتعامل مع المســافة الزمنية لخلق المســافة الديموقــراطية ، فى حــين أن الدمقرطة تتعامل مع المسافة السـلطوية والإقـصائية والإكراهية القسرية لخلق المسـافة التهميشـية ، وهذا من سوء الطالع .

هــوامــــش

(1) لمزيد من معرفة طبيعة عمليات الدمقرطة في افريقيا وكيفية تقديمها إلى القارة انظر إلى أحمد حجاج ، افريـقيا : التعددية السياسية الجديـدة" مجـلة الديمقراطية ، العــدد ، شتــاء 2003 ، المعيزي ، محمد زاهي ، جدلية الديمقراطية والتنمية في افريقيا. مجلة دراسات ، السنة الرابعة ، العدد 15 ، طرابلس ، 2005 ، احمد حـجاج ""الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في افريقيا"" مجلة السياســة الدولية العدد 153 ، يوليو .2003

(2) هناك فرق شاسع بين مفهوم الاستعمار والاحتلال ، فافريقيا مرت بمرحلتين الأولى مرحلة الاحتلال ثم مرحلة الاستعمار ، وما بين المرحـلتين هنـاك العديـد من السلوكيات والأحداث لم يكشف عنها التاريخ إلى الآن .

(3) لقد دأبت حكومات الاستقلال على رفع الشـعارات أثـناء حـرب المـقاومة أو بعد الاستقلال : كوامي نيكروما (1956-1966) نـظرية الفعــــل الإيـجابي أنـا أتحـدث الحـرية ""والأيــام السوداء في غانا"" جيوليوس نيريري ""الوحدة والحــرية"" ، ""الحـرية والتنمية"" ، ""الحــرية والاشـتراكية"" نظرية يوجاما ujama i ليبولد مسنجور"" مفهوم الزنجوجة ""

(4) كوامي نيكروما ، كان طالباً في جامعة بنسـيلفينيا الأمريكية ترأس هناك جمعية الطلاب الأفارقة في شمال امريكا ، ليبولد سنـجور درس في مدرسة المتـفوقــين ، بفرنسا ، أيضــاً انــظر إلــى الحكم والسياسة في افريقيا"" ، تحرير اكوديبا ، ترجمة مجموعة من الباحثين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة سلسلة رقم 155 ، 2001.

(5) نظراً لتشابـه الحــالة الافريقـية للعربـية ، انظر إلي عمران الزعفوري "" ، إخفاقات الدمقـرطة في المجتمعات العربـية"" مجلة شـئون عربـية ، العدد 128 ، 2006 ص180 ص .192

(6) حاول هؤلاء الزعماء تبصير افريقيا بأن لها طريقاً للدمقرطة باستخدام شعارات تعني ضمناً الدمــقرطة بالإكــراه القســري (الزنجوجة كهوية افريقية لليولد سجو ، ""ويوجاما"" لنيريري ، ""والإنسانية الزامبية"" لكينث كاوندا ، كل هذه الشعارات بـاتت تخفي وراءها الرغبـة في تأكيد سـيطرة الحـزب الواحـد من خلال عمليات الدمقرطة القسرية.

(7) لقد أثبتت التجربـة البرلمانية في افريقيا أن من يسـيطر على الجهاز التنفيذي في بلد أفريقي ما يسيطر عادة على عمل البرلمان ، انظــر أحمــد حجــاج ، " الديمــوقراطية والتعـدديه الحزبــية والانتخابات فى إفريقيا " ، السياسية الدولية ، العدد 153 ، يوليو .2003

(8) مصدر سبق ذكره.

(9) لقد حاولت الورقة التركيز على البعد السياسي لعمليات الدمقرطة فى إفريقيا ولم تهتم ببقية الأبعاد الأخرى مثل التعليم والثقافة والاقتصاد والمديونية والتنمية ، نظراً لطبيعة حدود الدراسة .

(10) تطلق بعض الأدبيات على هذه الظاهرة " بتداول السلطة لسلمى " ، انظر إلى السفير بكارى درامى ، " افاق الديمقراطية والتعددية فى إفريقـيا " مجـلة السـياسة الـدولية العـدد 153، يوليو .2003

(11) زيد العايدي حمزاوى ، " الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطى فى المغرب " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 16 خريف ، 2007، ص .101

(12) مصدر سبق ذكره ، أحمد حجاج "الديموقراطية والتعددية الحزبية للانتخابات فى إفريقيا " ، السياسة الدولية (العدد 153-.(2003

(13) نفس المصدر السابق

(14) كمثال للتعددية الحزبـية كمظهر من مظاهر الدمقـرطة تشـكل حـالة رواندا وبوروندى مشهداً سياسياً لإخفاقات الدمقرطة ، نظراً لثنائية التركيبة العرقية ، حيث المـذابح الجماعـية فى حـين أن هـذين البـلدين يتكـونان من قبـيلة الهوتو بنسبة (75%) وقبيلة التوتسى بنسبة (24%)

(15) وفى محـاولة للخروج من مأزق الديموقـراطية وأخيراً الدمقــرطة ، ارتفعت اصوات افريقية فى فترة مابعد الاستقلال مطالبة بدعوات اتحادية ووحدوية للقارة مثل قيام منظمة الوحدة الأفريقــية ، وفى عهــد التكــتلات الإقليمية والدولية وتداعيات العولمة طالبت نخب أخرى بقيام الاتحاد الإفريقي (9/9/1999) .

(16) مصدر سبـق ذكره ، أحـمد حـجاج ، " الديمـوقـراطيه والتعددية الحزبـية والانتخابات فى " إفريقيا " ، السياسة الدولية ، العدد 153-2003 .

(17) تعتبر حـالات : تشاد ، أنغولا ، الصومال ، سيراليون ، السـودان ، ليبـيريا ، انتخابـات كينيا 2007 أهم حـالات اللا استقرار وانعدام الأمن وغياب السلم الأهلى خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

(18) فى سـنة 2007 تحـديداً فى منتصفها تعرضت الصومال إلى صعود حـركة المحاكم الإسلامية إلى السلطة وسيطرتها على العديد من المناطق الصومالية ، ولكن الجار الأثيوبـى قـام ، وبمباركة امريكية ، بـالتدخل العسكرى فى الشـأن الصومالي بحجة دعوته من السلطة الشرعية - والمعارك وما تزال تدور رحاها وأن حالات عدم الاستقرار الصومالي ماهي إلا صراع اثيوبي - أرتريا فى الصومال .

وفى بداية سنة 2009وصلت حـركة المحـاكم الصومالية إلى مقديشـو لتولى شـؤون البلاد فى ظل تنامى ظاهرة القرصنة البحرية الصومالية .

(19) لعل أحـد التفسيرات التى تؤيد توجه إفريقيا نحـو الدمقرطه وبـهذه الكيفية هو تأثرها بأبـعاد النظام الدولى وانتهاء الحـرب البـاردة وسـيطرة القـطب الأحــادي وتأثيراته في الطرف الأضعف فى المعادلة الديمقراطية .

(20) Ake, c, (1996) Is Africa Democraizing? (port Harcourt : center for Advanced social science). Monograph, No5

(21) يعنى هذا فى الحالة الكونغولية غياب الدستور ، حيث عندما تولى جوزيف كابيلا الرئاسه عقب اغتيال والده ، ويكفى أن نقول إن كابيلا كمناضل أفريقي لم يفكر يوماً من الأيام فى خلافه ابنه الذي اختير فعلياً للرئاسة (وهذا المثل لعله سوف يخلق اتجاهاً هاماً فى الدمقرطة فى افريقيا نحو " الترك الاختيارى للسلطة " أو " التداول السلمى " " أو الذهاب إلى القبر " .

(22) احمد حجاج ، مصدر سبق ذكره .

(23) عمران الزعفورى ، مصدر سبق ذكره .

(24) مصدر سبق ذكره .

قائمة المراجع

- السفير بكارى ، " آفاق التجربة الديموقراطية التعددية فى افريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 153 يوليو 2005 .
- أحمد حجاج ، "الديموقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات فى إفريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 153 ، يوليو 2003 .
- نادية يوسف ، " أزمة المديونية الأفريقية " ، مجلة دراسات ، العدد 12، مارس 2003 .
- محمد الفرجانى الحصن ، " آثار العولمة على القارة الأفريقية" ، مجلة دراسات ، ليبيا ، العدد 12 ، مارس 2003 .
- المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب فى مجال الانماء الاجتماعي ، " التعليم والتنمية فى إفريقيا : نظرة عامة ، تقرير ، مجلة دراسات العدد 12، مارس 2003 .
- مالك عبد الهادى المهدى ، " الحرب الأهلية فى السودان : دراسة فى التطور التاريخي السياسي" ، مجلة دراسات ، العدد 12 ، مارس 2003 .
- أحمد السيد تركى ، " جنوب إفريقيا : خطوة نحو الديمقراطيه " ، مجلة الديموقراطية ، مصر ، العدد 15 ، يوليو 2004 .
- أحمد السيد تركى ، " الانتخابات الكينية : انقلاب فى الخريطة السياسية" ، مجلة الديموقراطية ، مصر ، العدد 10 ، ربيع 2003 .
- أحمد إبراهيم محمود ، " الكونغو الديموقراطية : تحديات الإصلاح السياسى " مجلة الديموقراطية ، العدد 6 ، ربيع 2002 .
- أحمد حجاج ، " أفريقيا : التعديدة السياسية الجديدة " ، مجلة الديموقراطية ، العدد 9 شتاء 2003 .
- المغربيى ، محمد زاهى ، " جدلية الديمقراطية والتنمية فى إفريقيا " مجلة دراسات ، طرابلس ، السنة الرابعة ، العدد 15، 2005 .
- جون تاى نوت يوه ، إفريقيا والعالم فى القرن القادم ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1998 .
- جاف بيار كريتيان ، إفريقيا البحيرات الكبرى : ألف عام من التاريخ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، 2000 .
- نوزاد ، الهيتى ، " التنمية فى إفريقيا وتحدياتها فى القرن الحادى والعشرين " ، مجلة دراسات ، العدد السابع ، 2001 .
- أحمد طه محمد ، " الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا "، السياسه الدولية ، يوليو عدد 141، 2000 .
- ميلاد مفتاح ميلاد الحراثى ، " نظريات الاندماج والتكامل : دراسة تطبيقية لحالة إفريقيا " ، مجلة الدراسات العليا ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس العدد 12 شتاء 2002 .
- الحكم والسياسية فى افريقيا ، تحرير : اكوديبا ، ترجمة مجموعة من الباحثين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة سلسلة رقم 155، 2001 .
- ميلاد مفتاح ميلاد الحراثى، " المركب المفاهيمى لتجربة الحكم والسياسة فى افريقيا "مجلة السياسة الدولية العدد الثالث والسبعون بعد المائة، يوليو 2008 .

قائمة المراجع الأجنبية

- Ake, c. , (1996) Is Africa Democratizing? (Port Harcourt : Centre For Advanced Social Science) Monograph No5.
- Aina, T. , (1996) Globalization And Social Policy In Africa : Issues And Research Direction Codesria Working Paper 6-96 (Dakar : Codesria).
- Bratton, M., "Political Liberalization In Africa In The 1990's : Advanced And Set Back" Proceeding Paper Of A Work Shop For Spa Donors Hosted By The US Agency For International Development, April - 14-15 , Washington D.C, U.S.A.
- Chazan , N., (1992) "Africa's Democratic Challenge : Strengthening Civil Society And State, World Policy Journal, Spring.
- Hutchful , e., (1998) "The Civil Society Debate In Africa "International Journal, II Winter.
- Khadiaqalag g. (1995) "The Military In Africa's Democratic Transition : Regional Dimensions "Africa Today, Vol, 42 , Nos 1-2.
- Ninsin, K, (ed) (1998) Ghana Transition To Democracy (Dakar : Codesria).



الإصلاح السياسي و الديمقراطية في أفريقيا
رؤيـــــة جماهيـريـــة

د. المدني علي الصديق
أستاذ القانون الدولي
جامعة الفاتح- الجماهيرية العظمى

الديمقراطية كأسلوب للحكم الجماعي ليست حكراً على حضارة معينة أو حبيسة تجربة تاريخية بذاتها ،وإنما هي حـــالة ديناميكية متجذرة ومتجددة صنعتها تجارب تاريخية عديدة على المســـتوى الكوني منذ نشـــوء الحـــضارات الإنســـانية المختلفة . وهذا ما أكد عليه الكتاب الأخضر عندما قدم الحل النهائي لمشكلة السلطة باعتبـاره:(نتاج للفكر الإنســاني الذي اسـتوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية) (1)

والديمقراطية كحكم للشعب أو سلطة كل الناس لا يمكن اختزالها في حرية التعبير أو الرأي أو التجمع السلمي و حـــرية التظاهر و الإضرابـــات ، أو تدوينها في نصوص دســـتورية ســـواء أكانت جامدة أم مرنة ، أم شـرعنتها من خلال شـرعيات الأمر الواقـــع . فلو كان الأمر كذلك فليس هناك أســـــهل من صياغة الأفكار .

وبالفعل فغالبية دول العالم ، إن لم تكن جميعها ، تستند في حكمها إلى نصوص دستورية ،غالبـا مسـتوردة ، ولديها كل المؤسســـات التقـليدية المتعارف عليها من بـرلمانات و أحزاب سياسية ،وصحـافة ،لدرجة أننا لا نستطيع ،استنادا إلى هذه النصوص وحدها ، أن نحكم أيهما أكثر ديمقراطية ،بريطانيا أم زيمبابوي ، فرنسا أم ساحل العاج ، خصوصا أن غالبية الدساتير الأفريقية و بالذات دساتير الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسي، هي نسخة طبق الأصل من دسـتور الجمهورية الخامســـة الفرنسي.

إن عجز العالم حتى الآن،بـالرغم من التقـدم الهائل في وسائل المواصلات ، و في سرعة تنقل الأفكار،وبالرغم من أنه يعيش في ظل تجارب سياســـية مكررة يحـــاكي

بعضها بعضا ، لم تنتج إلا الحروب و الخراب و الدمار ، و اليأس والإحباط ، لم يصل بعد إلى فهم مشترك ، أوحل توافقي ، يقع خارج الثقافات والمفاهيم الأيديولوجية الضيقة ،إلى الآلية السليمة التي تمكن الشعب في مجموعه من ممارسة سيادته و تقرير مصيره دون وصاية أو إنابة من أحد . إن غياب مثل هذه الآلية التي يطلق عليها الكتاب الأخضر :" المؤتمرات الشعبية " و حصرها في فئة أو نخبة أو طبقة أو حزب هو الذي جعل من الديمقراطية مفهوماً نسبياً متعدداً بتعدد أدوات الحكم ، مع أن الإنسان محور الديمقراطية،وجوهرها،وأداتها واحد لا فرق في ذلك في أن يكون أفريقيا ، أوروبياً ،أمريكياً، وآسيويا. فهو واحد في شعوره و إحساسه وإن كان متعدداً في لونه وانتماءاته.

و قد عبّر الكتاب الأخضر عن هذه الصورة البائسة للديمقراطية خير تعبير عندما قال : " تواجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة ،و تعاني المجتمعات العديد من الأخطاء و الآثار المترتبة عليها و لم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً" (2)

وبنظرة تأملية لمصادر الفكر السياسي الأوروبي الذي أنتج الديمقراطية الغربية في جميع صورها وطبقها من فاشية ، و ماركسية ، و ليبرالية ، و الذي يتم الآن تسويقه و عولمته ،لا يختلف كثيرا في جوهره، و إن بدا في الظاهر متباعداً.

فجميع النظم السياسية التي شهدها العالم ، و التي تمت استعارتها أو تم فرضها من الغرب ، كان يجمعها تراث ديني مسيحي واحد ، و خصائص سياسية وبنيوية مشتركة ، من مجالس نيابية منتخبة أو معينة ، حكومات ذات أغلبية حزبية و صلت إلى السلطة عن طريق الاقتراع السري ، حريات فردية و عامة توصف بالأساسية أو الشكلية على حسب الأحوال.

الفكر الفاشي مثلاً يعظم من دور الدولة و يعتبرها المصدر الأساسي المنشئ لهذه الحقوق، وينفي من ثمّ أي وجود مستقل للأفراد خارج إطار الدولة . في المقابل يصل الفكر الماركسي إلى نفس النتيجة ، و إن كانت بصورة مختلفة وبرؤى مغايرة . فالدولة ، حسب المذهب الماركسي تعبير سياسي عن سيطرة طبقة معينة . و لهذا كما يقول إنجلز ، فإن البروليتاريا في حاجة إلى دولة ، لا من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها.

أما الليبرالية التي تمثل من وجهة نظر" فوكوياما "نهاية التاريخ ، فهي لا تختلف ، لا في مفرداتها ،و لا في مضامينها عن الليبرالية التي طبقتها أوروبا وعرفها العالم ، و تم تحت غطائها ارتكاب أبشع الجرائم وأقذرها . فما اقترفه هتلر و موسليني وستالين من جرائم ضد الإنسانية جمعاء ، خصوصاً في أوروبا فقد كرر كل من بلير وبوش نفس الجرم و اقترفا نفس الفعل بارتكابهما جرائم حرب ، و جرائم ضد الإنسانية في كل من العراق وأفغانستان . و لا ننسى أن جميع هؤلاء الرؤساء، سواء وصفوا بالفاشيين أو الليبراليين ، قد وصلوا جميعاً إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع . و أن الأزمات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها مجتمعاتهم ، والتي هيأت لهم فرص الوصول إلى السلطة ، قد تعيد أمثالهم إليها كلما تكرر حدوثها أوافتعالها . و لا ننسى أيضاً أن نظام القطبية الثنائية الذي هيمن على الحياة السياسية الدولية طوال النصف الأخير من القرن الماضي ، قد لعب دورا كبيرا في بلورة هذه الاتجاهات والخيارات السياسية الخاطئة ، حتى رأينا كيف كانت النظم السياسية، تغير بكل سهولة في معتقداتها الإيديولوجية وفي خياراتها السياسية وتتقلب ما بين اليسار واليمين دون أن يرتب عليها هذا التقلب

والمزاجية أية مسئوليات وطنية أو دولية والأمثلة على ذلك كثيرة خاصة على الساحة الأفريقية " أثيوبيا - بنيين - تنزانيا-الكونغو "
و في بلد عربي مجاور لكم ، في إريتريا ، رفعت الرايات و الأعلام الحمراء ، و تم الاحتفال بمولد لينيين العظيم . كما تعهدت البروليتاريا من شرائح القبائل العربية بسحق الامبريالية ، وانحيازها الكامل للثورة الماوية ضد التحريفيين والرجعيين الروس على حد قولها .وقد جرت تصفيات دموية كثيرة بين الرفاق . و انتهكت حريات أساسية دون تدخل يذكر من منظمات حقوق الإنسان ،أو من الدول الكبرى الراعية للشرعية الدولية.
وقد تكرر هذا المشهد الدرامي في أكثر من بلد أفريقي: رواندا- بوروندي ، و إن كان تحت غطاء قبلي ونزاعات أثنية .

لكن بمجرد انهيار الاتحاد السوفييتي مع بداية تسعينيات القرن الماضي ، وغيابه كأحد طرفي التوازن الدولي تغيرت صورة الحياة السياسية الدولية . ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت الصورة كاملة . صورة النظام العالمي الجديد بحربه المعلنة على الإرهاب ، و بشعاراته المنادية بالإصلاح السياسي و الديمقراطية وفقا للرؤية الأمريكية التي حولت العالم إلى بؤرة ساخنة مفتوحة لكل أنواع المواجهات والاحتمالات.

و على الرغم من أن سياسات الدول الغربية ،خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت في غالبيتها إما داعمة لأنظمة دكتاتورية أو مسقطة لها،سواء في أفريقيا أو دول أمريكا الجنوبية ،نجدها اليوم تحاول تدويل المفاهيم الدستورية الغربية و فرضها على الدول الأفريقية.

و أسوأ ما في الأمر ربط المساعدات التي تقدمها الدول الغربية وأمريكا للدول الأفريقية بشرط موافقة هذه الدول على تغيير دساتيرها أو تعديلها بما يتماشى والمفاهيم الليبرالية في الديمقراطية .ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، حيث انتهجت الدول الغربية سياسة فرض العقوبات على الدول التي تمتنع عن تطبيق الديمقراطية الغربية أو نسخ هذه النظم ككل بدلا من التركيز على حالات محددة للديمقراطية الغربية.
وقد تم في هذا الخصوص إنشاء الصندوق القومي للديمقراطية عام 1986 الذي كان من بين أهدافه المعلنة فتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات الأمريكية.
وفي هذا السياق تأتي مطالبة البرلمان الأوروبي ومنظمة التجارة و التعاون الأوروبية من بعض الدول الأفريقية بإدخال إصلاحات دستورية لكي تعقد معها اتفاقات للتعاون الاقتصادي و المساعدات المالية.
وقد أعيد فرض نفس الشروط خلال مؤتمر لشبونة فيما يتعلق باتفاقيات القروض التي تقدمها مؤسسة بريتون وودز .كما أن مؤتمر لابول للدول الفرنكوفونية قد إتبع نفس النهج .
وإذا كان الاتحاد الأوروبي يركز - كما يدعي - على الجانب الثقافي و الحضاري في تصدير نموذجه الديمقراطي إلا أنه لا يستبعد اللجوء إلى القوة و التدخل العسكري تطبيقاً لقرار رؤساء قادة الدول ال19 الأعضاء في حلف الأطلسي الذي قرر في قمة واشنطن عام 1999 من القرن الماضي تصورا إستراتيجيا يعطي للحلف حق التدخل العسكري كلما تعلق الأمر بقضايا عالمية مثل حقوق الإنسان و أسلحة الدمار الشامل.

و يأتي تهديده المتكرر بالتدخل عسكرياً في الشأن السوداني ، فيما يتعلق بقضية دارفور ،تطبيقاً لهذه

الإستراتيجية العدوانية ، خاصة و أنه يحتضن عدداً من قادة الفصائل السودانية المتصارعة،ما يعد من وجهة نظري شرعنة للعدوان و توسيعا لدائرة التدخل و انتهاكا صريحا لمبدأ سيادة الدول.

عموما الدول الأفريقية في معظمها تعاطت إيجابياً مع هذه الاشتراطات ، و أدخلت تعديلات جوهرية على دساتيرها ، و أقرت مبدأ الانتخابات الحرة ، و الشفافية كطريقة وحيدة للوصول إلى الحكم ، كما حددت فترة الرئاسة مما جعل كثيراً من الرؤساء الأفارقة ينسحبون من الساحة السياسية.

"رولنج و جون كوفور في غانا- أوباسانجوفي نيجيريا - ألفا عمر كوناري في مالي و البينيني ماثيوكريكو ."

كذلك أقرت غالبية الدول الأفريقية مبدأ التعددية الحزبية بدلاً من نظام الجبهة أو الحزب الواحد،الذي عرفته الساحة الأفريقية أثناء مرحلة الكفاح المسلح لنيل الاسقلال ،حتى صار في الكونغو الديمقراطية وحدها أكثر من 200 حزب سياسي بدلاً من حزب سياسي واحد . بمعنى تحويل العلاقات القبلية و القرابية إلى تنظيم سياسي.

وحتى يتم استيعاب هذه الرزمة من الإصلاحات السياسية المطلوبة في أفريقيا ، تم في السنغال وحدها، خلال الفترة 2001-2008 إفرنجي تعديل الدستور أكثر من 14 مرة أي بمعدل تعديل كل ستة أشهر . كما أجريت منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي و حتى الآن ، عدة انتخابات تشريعية و رئاسية في أكثر من بلد أفريقي .

المتتبع لمسيرة العلاقات الليبية الغربية عموما والأمريكية خصوصاً، منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة و حتى بداية هذا القرن ، يلاحظ كيف تحولت ليبيا إلى ساحة للصراع و المجابهة في مواجهة الإملاءات الغربية طوال ثلاثة عقود . وقد كان الهدف المعلن لهذه المجابهة مزدوجاً: محاربة الجماهيرية كفكرة أي كنظام سياسي ديمقراطي ،والقضاء جسدياً على صاحب الفكر كقيادة تاريخية عالمية.

تاريخياً، ماضيا وحاضرا، لم تتعامل دول الشمال مع دول الجنوب بندّية ، حيث كانت تعتقد و مازالت بعلوية أفكارها و بتفوق نموذجها السياسي ،مما جعل دول الجنوب مسرحاً لغزو ثقافي متواصل وحقلا لتجارب سياسية مكررة "وهذا ما نشاهده عملياً من تسييس مبرمج لمفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني وتوظيف هذه المفاهيم كسلاح إيديولوجي لتفكيك بنية هذه المجتمعات وإعادة تركيبها بما يخدم مصالح الدول الغنية.وهذا ما يجعل من المساعدات الاقتصادية التي قد تقدم من بعض هذه الدول سلاحاً استراتيجيا قد ينطوي على تنازلات سياسية من جانب الدول المتلقية لهذه المساعدات ، بمعنى آخر تنميط هذه الدول في القالب الرأسمالي المتأزم الأمر الذي سيقوض مستقبل هذه العلاقات و يجعلها محلا للصراع بدلا من أن تكون جسرا للتواصل الثقافي والحضاري. "

في المقابل يرى البعض في محاكاة الغرب عملاً مشروعاً فرضته معطيات الواقع و لا يعبر إطلاقاً عن واقع استلاب ثقافي و حضاري . الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة يرى فيه ضمانة للاستقرار السياسي في بلده عندما صرح في سنة 1957:" إننا نلاحظ بتأثر عدم الاستقرار الذي يطبع الحياة السياسية الفرنسية ، لذلك نتجه نحو تطبيق نظام يوفر على الأقل الاستقرارفي قمة الدولة . ومن أجل ذلك نفضل النظام الرئاسي الأمريكي . وبناء على ذلك جاء الاختيار التونسي في اقتباس النظام الرئاسي الأمريكي.وأطلق على منصب الوزير تعبير كاتب الدولة كما هو متبع في

النظام الأمريكي " (3)
السؤال المنطقي الذي يبرز إلى الذهن و يفرض نفسه : هل حققت هذه الإصلاحات السياسية المطلوبة أوروبياً وأمريكياً، والمحمولة على أجندة المساعدات الاقتصادية ، الاستقرار السياسي لإفريقيا ، وساعدت على نموها وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي ؟ أم بالعكس وضعتها على حافة الحروب الأهلية ؟ ودمرت بنيتها التحتية ومزقت نسيجها الاجتماعي.

فكل الانتخابات التي أجريت في الدول الأفريقية : ساحل العاج 1995، الكاميرون 1997، أفريقيا الوسطى 1998 ، بوركينا فاسو 2000، الكابون 2001،التوغو 2005 ،كينيا 2007،زيمبابوي 2008 ، تشاد الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، جميعها تسببت في مواجهات عرقية و أثنية و قبلية خطيرة ، لا تزال احتمالات تصعيدها وتوسيع دائرتها قائمة.

فهل يحق لأفريقيا بعد هذه التجربة الانتخابية المريرة والدامية التعاطي مع الديمقراطية الغربية و الاستمرار على نهجها و تكرار تجارب سياسية من خارج القارة فاشلة ومتأزمة.
آلا يوجد في التراث الأفريقي و الأعراف الأفريقية ، ما قبل الاستعمار الأوروبي ،ما يمكن الرجوع إليه والاستفادة منه ؟ بمعنى آخر كيف كانت أفريقيا ما قبل الاستعمار الأوروبي تتعامل مع الشأن العام.

هذا ما يجيب عليه الرئيس المناضل نيلسون مانديلا الذي يؤكد على أن " الشعوب الأفريقية كانت تعيش في سلام تحت حكم ديمقراطي لملوكها.وقد كان جميع الأفارقة أحراراً و متساوين . و كانت توجد مجالس شعبية.كل أفراد القبيلة،الرئيس والرعية ،المحارب والمعالج ،جميعهم يشاركون في صنع القرار " (3)

و هذه ما أكد أيضًا قادة أفريقيا التاريخيون ،كنت كاو ندا ،جوليوس نيريري ، أحمد سيكاتوري ،على أن الديمقراطية هي حالة أفريقية تكمن في التقاليد والأعراف وهي عنصر أساسي في توحيد القارة (4)

و هذا ما يؤكد أيضا على أن الديمقراطية الشعبية المباشرة ليست من ابتكارات الكتاب الأخضر ، و إنما هي قيمة إنسانية مشتركة صنعتها تجارب الشعوب في حكم نفسها بنفسها . الخصوصية المطلقة للنظرية العالمية الثالثة " الكتاب الأخضر " ، تتمثل في ابتكارها لأسلوب جديد يتحقق بموجبه التطبيق العملي للديمقراطية الشعبية المباشرة و هو أسلوب المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية.
فطبقاً لهذا الأسلوب البديع تطرح للنقاش و المداولة وإتخاذ القرار كافة الخيارات في المجتمع في ظل علاقات متكافئة ،غير متصارعة و إن كانت متنافسة.

الانتقال أو التحول إلى هذا النموذج العملي للحكم الشعبي قد يتم بطريقة سلمية ،كما يرى القذافي،وليس بالضرورة عن طريق الثورة أو العنف ،كما هو الحال في الفكر الماركسي الذي يؤكد على حتمية الثورات الوطنية و حتمية الحروب ضد البرجوازية ، أو عن طريق ما يسمى الفوضى الخلاقة التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي ، كما ينسب إلى السيدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة .
الخلاصة: إن جميع مبادرات الإصلاح السياسي المطلوب منا جميعاً كأفارقة قبولها و شرعنتها في نظمنا السياسية مقامة على نظرية التمثيل النيابي التي عرفها الغرب في القرون الوسطى ، والتي فقدت مبررات وجودها ولم يعد لها أي أساس نظري تستند إليه.
فهل يحق لنا أن نحتكم إليها كمرجعية نهائية و نجعل

منها إطاراً صالحـاً للعمل الديمقـراطي ؟ و هل يمكن عزلها عن محـيط وظروف نشـأتها التاريخية ؟ . و إذا اعتبرنا تجاوزاً المؤسسات السياسـية المنبثقـة منها المجالس النيابية و الأحزاب السياسية أساسـاً صالحـا للديمقراطية ،فكيف يكون العمل؟ وما هو البـديل ونحـن نشـهد كل يوم تداعي المؤسسـة النيابـية وتصدعها مع تصاعد مستمرو هيمنة مطلقة للمؤسسة الحزبية.

و هل تشـكل الأحـزاب السياسـية التي هي أساسـا أداة للصراع السياسي على السلطة، و التي كما رأينا سابقاً لا تخرج عن كونـها مجرد أستقطابـات عائليةو قبـلية وجهوية ينفجر الصراع فيما بـينها مع أول تعاملها مع صناديق الاقـتـراع ،و أنها مهما تعددت لن تسـتطيع أن تستوعب جميع أفراد الشعب كما هو الحـال في النظام الجماهيري القائم على مؤتمرات شعبية أساسية تجمع في عضويتها جميع أفراد الشـعب ذكوراً وإناثا متى ما بلغوا سن الرشد .(5).

أليس في طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بخالقـه وتتم مباشـرة دون وسـيط و إنابـة حـكمة إلهية تدفعنا إلى رفض الوسيط في السلطة و التفويض في السيادة .

هـوامـــش

1- معمر القذافي : الكتاب الأخضر /الفصل الأول حل مشكلة الديمقراطية: سلطة الشعب ص-45-. 46

2- معمر القذافي : نفس المرجع ص 5-. 6

3 - RABA CAR GUEYE الديمقراطية في أفريقيا بالفرنسي/ باريس 2009 ص . 16

4- PATRIK QUANTIN نفس المرجع ص .46

5- د. علي فرفر : أفريقيا : الناشر المركز العلمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر / الطبعة الثالثة . 1988

6- د. المدني الصديق : ما بعد الليبرالية / مجلة الرفقة - العدد 2 الربيع .2002





تأزم الديمقراطية النيابية وفشلها في إفريقيا

أ/ هما جبي محمد القدالي
محاضر في الجامعة الإسلامية بالنيجر

مقدمة

إفريقيا قارة من قارات العالم القديم والوطن الأول للإنسان،وقد ظلت ردحا من الزمن مجهولة للعالم الخارجي،وخاصة في داخلها حتى القرن التاسع عشر،حين نشطت حركة الكشوف الجغرافية،حيث كشف النقاب عن خبايا هذه القارة،ومافيها من إمكانات واسعة وثروات ضخمة لم تستثمر بعد،ولم تكن القارة المظلمة كما كان يصفها بعض الكتاب في الغرب،بل أصبحت قارة الأمل والمستقبل المضيء لسكانها والعالم أجمع.

وهي تعتبرمن أغنى القارات بالموارد الطبيعية التي كانت الأكثر تعرضالعمليةالنهب وامتصاص الخيرات من قبل المستعمرين المستغلين .

وهي قارة لها حضارة متميزة جعلتها تغطي احتياجاتها من الغذاء، وتعتمد على نفسها بفضل التكامل الاقتصادي الذي كانت تعيشه،والذي ساهم مساهمة كبيرة في ربط مناطقها ببعضها،بل حتى مع العالم الخارجي،حيث حفظ لنا التاريخ وجود قوافل تجوب ربوع القارة منذ فترة ضاربة في القدم،فكانت تعتمد على نفسها في تدبير شؤونها اقتصاديا، وسياسيا،فكان هناك نظام سياسي يعتمد على الشورى، عرف بديمقراطية الشجرة (1) .

وما أن جاء المستعمر الغربي الطامع في خيرات إفريقيا،حتى رسم حدودا وهمية،فيها متخذا سياسة(فرق تسد) بين أبنائها بغية نهب ثرواتها وامتصاص خيراتها،واستمر على هذا النهج عهدا طويلا،إلى أن جاء إلا أنه بعد هذا الاستقلال ظن الأفارقة

أن الرأسمالية والديمقراطية الغربية ستؤديان إلى تخليصهم من البؤس والمعاناة، التي جاءت مع الاستعمار ليحل محلها التقدم والرفاهية، فبدلا من الاعتماد على أنفسهم وعلى إمكانياتهم لبناء مستقبلهم بأيديهم بقوا رهينة التقدم والعصرنة دون إعطاء أي اعتبار للتقاليد والعادات والثقافات الإفريقية، بل تسارعوا لخلق نموذج جديد للعلاقات مع الغرب، هذا النموذج الذي يجعل مصلحة الغرب فوق كل اعتبار..

وهكذا استمرت الوضعية تزداد سوءا إلى أن أصبح ملايين الأفارقة لا يستطيعون العيش إلا بفضل المساعدات الدولية التي لا تسد رمقهم، بعد أن دمرتهم الحروب الأهلية الناجمة عن عدم الوعي، والصراع على السلطة بتخطيط من المستعمر ليبقوا تحت رحمته، فيقدم إليهم مساعدات ليس أكثر من كونها قيودا يربكهم بها لا ستمرار نفوذه فيهم.

وبناء على ذلك فإنه من الأهمية بمكان كشف وتعرية المؤامرات التي تحاك ضد الأفارقة منذ أمد بعيد، والتنبيه على الخطر الذي يهدد مستقبلهم، ثم وضع إستراتيجية يمكن من خلالها اتخاذ سياسة تتناسب وعاداتهم وتقاليدهم، سياسة تنطلق من القاعدة إلى الهرم، بدلا من الاستمرار في جعل المستعمر وصيًّا عليهم.

فالديمقراطية الغربية التي تبناها الأفارقة كنظام سياسي لهم تتعارض وتتناقض مع طبيعة الأفارقة وتقاليدهم وأعرافهم، وهذا هو الذي أدخل هذه النظم في أزمة لايمكن الخروج منها مالم تتغير هذه النظم.. حيث إن الديمقراطية التي يجب أن يتبنوها هي الديمقراطية الشعبية التي لا تتعارض مع النظام الاقتصادي، ديمقراطية الشعب هو الذي يحكم فيها وليس الفرد أو الأفراد، ديمقراطية الهدف فيها هو سعادة الجميع، والسيادة العامة، دون تفويضها على جزء من الشعب، ذلك لأن الشعب كلٌ لا يتجزأ.

فأفريقيا تحتاج إلى مايجعلها تنعم بمستوى ما فيها من الخيرات، وليس الشيء يأتيها من الخارج، لكنه شيء ينطلق من داخلها، اعتمادا على مبدأ لاحلف لإفريقيا إلا مع نفسها، ومن ثم الوصول إلى حل للمشكلة السياسية المتمثلة في الصراع على السلطة، هذه المشكلة التي جعلت معظم الأفارقة يعانون من بؤس ومجاعة بسبب الحروب الأهلية الناجمة عن هذه المشكلة، أضف إلى ذلك البطالة الناجمة عن الاحتكار والاستغلال اللذين أديا إلى قلة من الشعوب تملك الكثير من المال وغالبية عظمى لا تملك قوت يومها. هذا وقد قسمت هذا البحث إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: المفهوم التقليدي للديمقراطية

البحث الثاني: المدلول الحقيقي للديمقراطية

المبحث الثالث: تأزم الديمقراطية النيابية في إفريقيا

التمهيد

إن الغاية النهائية للحياة أن يكون الإنسان حرا سعيدا، ولذلك يسعى الإنسان منذ الأزل ليحكم نفسه بنفسه، وليقرر مصيره بنفسه، وعليه فإنه خاض تجارب عديدة من أجل الوصول إلى هذا الهدف السامي، إلا أن معظم هذه التجارب قد أخفقت، ابتداء بالتجربة اليونانية إلى عصرنا الراهن، حيث إن كل تلك التجارب نسبية لم تصل إلى المعنى الحقيقي للديمقراطية التي جعلها اليونان الغاية النهائية للإنسان آنذاك.

ومع مرور الزمن استمر الإنسان في البحث عن حل لمشكلة أداة الحكم التي لازمت الجماعة البشرية منذ القدم إلى أن وصل إلى مايسمى بالديمقراطية النيابية التي تعيشها معظم الأنظمة السياسية المعاصرة، لكن هذه الديمقراطية فشلت في حل مشكلة أداة الحكم والصراع على السلطة، لما تعانيه من نواقص أوقعتها

في أزمة،حيث لم تنحل المشكلة الإنسانية- بعد- ومشكلة أداة الحكم تتفاقم يوما بعد يوم،ولم تزل البشرية تبحث عن حل لها،إلى أن جاءت النظرية العالمية الثالثة متضمنة الديمقراطية المباشرة، كحل نهائي لهذه المشكلة التي عانى منها الإنسان منذ وقت طويل من حياته.

إلا أن معظم دول القارة الإفريقية لم تأخذ بعد طريقها للخروج من تلك الأزمة لتبنيها الديمقراطية الغربية،فظن أبناؤها أن هذه الديمقراطية والرأسمالية المصاحبة لها هما الطريق نحو التقدم،فأصبحوا بذلك رهينة الأفكار الغربية والنظم المستوردة،متسارعين لخلق نموذج جديد للعلاقات مع الغرب،معتقدين أن هذا هوالذي سيؤدي إلى تخليصهم من البؤس والمعاناة التي عاشوها فترة من الزمن دون إعطاء اعتبار للتقاليد والعادات والثقافات الإفريقية، هذا النموذج الذي يجعل مصلحة الغرب فوق كل اعتبار (2) .

وهكذا استمرت رؤيتهم للغرب في ظل فترة الاستعمار إلى أن جاء عهد مايسمى بالاستقلال،الشيء الذي كان يناضل من أجله بعض القادة الأفارقة،لكن هذا الاستقلال لم يخرج الأفارقة من الأزمة،حيث إن الصراع على السلطة ازداد، واستمرت وضعية الأفارقة تزداد سوءا إلى أن أصبح ملايين الأفارقة لا يستطيعون العيش إلا بفضل المساعدات الدولية،بعد أن دمرتهم الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية الناجمة عن عدم الوعي التي تتم بتخطيط من المستعمرين،ليبقوا تحت رحمته،فيقدم إليهم مساعدات ليس أكثر من كونها قيودا يربكهم بها لاستمرار نفوذه فيهم (3) وعليه فإن من الأهمية بمكان تحديد المفهوم الصحيح للديمقراطية،بعد كشف الأسباب التي أدت إلى أزمة الديمقراطية النيابية المتبعة في معظم دول القارة الإفريقية،والتنبيه على الخطر الذي يهدد مستقبل القارة،مالم تتبن الديمقراطية الصحيحة التي تجعل سيادة الشعب هدفا.

المبحث الأول: تعريف الديمقراطية

الديمقراطية بالمعنى التقليدي كلمة إغريقية مشتقة من كلمتين (Demos) :شعب عامة و (Crate)حكم.

الكل متفق على أن الديمقراطية حكم الشعب بالشعب وللشعب (4) ،وأي تعريف للديمقراطية سيرجع لمعنى الأصل التاريخي لعبارة دموسي: أي الشعب،وقراطوسي أي السلطة،والذي يقول ديمقراطية يعني أن السيادة في الدولة تخص الشعب،السلطة للشعب. وعلى حد قول مونتسكيو (montesquieui) وعندما يكون للشعب القوة السيادية في الجمهورية،فهذه هي الديمقراطية (5) وقد جاء هذا التعريف المحدد للديمقراطية بعد أن عرفت الإنسانية أنواعا عدة من أشكال الحكم التي تقوم في مجملها على تغييب الجماهير عن السلطة واحتكار القلة لها.

ولكن على الرغم من وجود هذا التعريف المحدد للديمقراطية الذي تردد ذكره في أكثر من وثيقة أوإعلان دستوري،فقد ظل هذا المبدأ حبرا على ورق،وفرغ من أي مضمون،ولم يتجاوز أن يكون مجرد(إعلان) حسن نية في بعض الأحوال،وأسلوب تمويه وتضليل في كثيرمن الأحوال،حتى أصبحت الديمقراطية في النظم السياسية الحديثة تعني من الناحية العملية حكم الأقلية للأكثرية (6) ويقول اللورد (Bryce:استعملت كلمة ديمقراطية منذ عهد هيرودوت للإشارة إلى نوع من الحكم،السلطة فيه موكولة ليس إلى طبقة أوطبقات معينة ولكن إلى جميع أفراد المجتمع ككل) ،كمايعرف الأستاذ(هال (HALL السلطة الشعبية بأنها(ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي يكون فيه الرأي العام هوالحاكم) (7) .

يضاف إلى ماسبق التعريف الكلاسيكي للديمقراطية الذي أعطاه إياها إبراهام لنكولن (ABRHAM LINCOLIN) وهو أن الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب) (8)

وهي بهذا نظرية سياسية وفقا لها، السيادة يجب أن تكون لمجموعة المواطنين، تنظيم سياسي- غالبا الجمهورية- والتي يمارس فيها المواطنون هذه السيادة، الديمقراطية الإغريقية- أثينا (9).

إذاً الديمقراطية بهذا المعنى تعبر عن شكل السلطة التي لا تقتصر على ممارستها طبقة أوفئة معينة من المجتمع، بل إن ما يتفق مع هذا المفهوم للديمقراطية، هو أن تتولى كافة أعضاء الجماعة ممارسة السلطة.

والديمقراطية وفقا للمفهوم الإغريقي الكلاسيكي تقوم على ثلاثة أركان :

1- وحدة السلطة : وتعني اندماج السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والقضائية، في أيدي الشعب بأسلوب الديمقراطية المباشرة.

2- المساواة : وتتمثل في التطبيقات الآتية - :المساواة أمام القانون

- حرية التعبير أو الكلام

- الحكم والخضوع بالتساوي، أي المساهمة في الحكم والخضوع له.

3- سيادة القانون، أي تسلط الشعب وهيمنته على تقرير شؤون الحياة العامة (10)

بناء على ماتقدم يتضح لنا تأزم الديمقراطية النيابية، سواء على الصعيد الإغريقي أم على الصعيد الواقعي للأنظمة المعاصرة، ذلك بعد فقدانها مصداقيتها، حيث فشلت في تحقيق حل لأزمة الحرية والمساواة بين الناس، واعتمدت على أساس خاطئ هو تغييب الشعب عن ممارسة السلطة، وممارستها نيابة عنه، بواسطة ما عرف بالنظرية النيابية أو التمثيلية.

المبحث الثاني: الممارسات التطبيقية للديمقراطية ونشأة النظم النيابية

إن إخفاق الإغريق في تجربتهم، كأول تجربة إنسانية لحل معضلة الحرية والسلطة بصورة عامة، أدى إلى تطور الفكر الإنساني للبحث عن حلول لأزمة الحرية تمثلت في النظرية الرأسمالية ثم إلى النظرية الماركسية، حيث وصل الفكر الإنساني إلى إرساء مفاهيم جديدة للديمقراطية عرفت بالديمقراطية التمثيلية.

وفي هذا الصدد يقول معمر القذافي: (منذ الأزل يسعى الناس لأن يحكموا أنفسهم، فإن لم يحققوا ذلك حتى الآن، فهذا يعود لأنهم لم يكتشفوا المؤتمرات الشعبية، لذلك تخلت الديمقراطية النيابية لصالح البرلمانية، وقد وجدنا في الجماهيرية الطريقة المثلى)

وهكذا نلاحظ أن التجربة الأولى للديمقراطية المباشرة قد حدثت في أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد، حين لم يتجاوز عدد سكان أثينا في ذلك الوقت عشرين ألف رجل، وكان باستطاعتهم الاجتماع في مكان واحد ومناقشة مشاكلهم، ولكن مع تزايد السكان انتهت هذه التجربة، وعوضا عن ذلك أخذ ممثلون عن الشعب انتخبهم بنفسه، يجتمعون منذ ذلك الوقت ليحكموا بدلا منه، ومن هنا نشأت البرلمانية.

وعليه فإن أسلوب المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، يعتبر شكلاجديدا للتجربة الأثينية السابقة، إلا أن زيادة السكان كان السبب في تغيير هذا النمط إلى اختيار النواب، فكان هذا ميلاد المجالس النيابية، وهكذا توارثت الأجيال هذا النمط النيابي، حيث صارت اليوم الديمقراطية التمثيلية نتاجا لهذا الحكم النيابي، حيث في نظر المفكرين الغربيين يعتبر الحكم النيابي واحدا من أعمدة الديمقراطية، في حين أنه (لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل) (11).

ذلك لأن المجالس النيابية ليست أكثر من تمثيل خادع للشعب،حيث إن المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب،وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي،لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبة عنه (12)، كما أن المجالس النيابية تزييف للديمقراطية،لأن المجلس النيابي صار حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة،أصبحت معظم الشعوب الإفريقية لاتدري مايدورفي بلدانها،حيث عزلت عن ممارسة السلطة، فأصبح النواب هم الذين يمارسون السلطة نيابة عنها.

وعليه فإننا نرى بين الحين والآخر قرارات تصدرمن قبل النواب، وتكون ضد هذه الشعوب أوضد مصالحها العامة،إلا أنها في الوقت الذي تعرف أن هذه القرارات الصادرة من مجلس النواب ليست في مصلحتها، لا تستطيع رفضها،لأنها أعطت هؤلاء النواب شرعية اتخاذ قرارات باسمها،حتى وإن لم تكن هذه القرارات في مصلحتها

المدلول الحقيقي للديمقراطية

الديمقراطية في مدلولها الصحيح تعني سلطة الشعب،أي أن يمارس الشعب السلطة مباشرة بدون واسطة أونيابة،من خلال أسلوب مبتكر وعملي،وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية،حيث إنه(لاديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) (13) وبذلك يتم التخلص نهائيا من كل أدوات الحكم السائدة التي تحتكر السلطة وتمارسها بالنيابة عن الجماهير،سواء كانت فردا أوحزبا أو مجموعة أحزاب أوقبيلة أو طبقة (14)

والنظرية العالمية الثالثة قد أثرت الفكر الإنساني،وساهمت بتقديم الحلول لمعضلات الوجود الإنساني،وأرجعت إلى الإنسان إنسانيته مخلّصة إياها،من جميع أنواع الاستغلال والقهر،حيث جاءت بالأسلوب العملي الذي تتحقق به سلطة الشعب،وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية،إذ تؤكد أنه ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة، وما التباين والاختلاف في الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية،فليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد،ولايمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة،وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (15) .

وبناء على ماسبق فإن الديمقراطية الحقيقية لا بد أن ترتكز على قاعدتين أساسيتين، هما:

*- الكلية،أي الاعتماد في تحليل الواقع الإنساني،ومعالجة مشكلاته على الجانب الكلي،أي بمعنى النظرة الكلية للإنسان،ولمن حوله بنظرة متكاملة التحليل،ككائن متكامل من خلال واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبحث في كل شأن من شؤون الحياة الإنسانية،والسعي لتقديم الحلول لكل مشاكله المباشرة،أي الارتكاز على فكرة المباشرة،في التعامل مع كل قضايا الحياة والوجود. (16)

*- لابد أن يتعامل مع كل قضاياه بشكل مباشر،وغير قابل لوضع وسائط وبدائل بين الإنسان وما يريده لإقرار الحقيقة التي تقوم على إرادة الإنسان،وإذا تحققت هاتان القاعدتان،فإنه سيشعر الإنسان بالحرية والسعادة،ويصل إلى الغاية النهائية للحياة (17)

الديمقراطية الشعبية المباشرة

الديمقراطية المباشرة تعني أن السيادة للأمة والسلطة فيها قرينة السيادة لا يمكن أن تنفصلا،وأنهما نتاج اجتماعي،فهوحق من أوائل الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين،ومن ثمّ فإنه لايقبل تفويضاولاتنازلا ولا تجزئة (18)

فالديمقراطية المباشرة، هي مفهوم يجسد مبدأ السلطة

الشعبية، بما يتضمنه من سلطة اتخاذ القرار، من خلال اجتماع كل المواطنين في المؤتمرات الشعبية الأساسية،وتنفيذه عن طريق اللجان الشعبية المصعدة لهذه المهمة، ثم مراقبة التنفيذ من قبل الجماهيركافة طبقا لمقولة (لاديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) (19)، ويقول معمر القذافي:(الديمقراطية المباشرة لم تتحقق في العالم إلا مرتين في تاريخ البشرية...الأولى كانت تجربة للديمقراطية المباشرة وبدائية،وانتهت بالصعوبات التي واجهت تطبيقها،وهي التجربة اليونانية منذ أربعمائة سنة قبل الميلاد،والتجربة الثانية تقام في نهاية القرن العشرين،بعد ميلاد المسيح عليه السلام، وأكثر من ألفي سنة تفصل بين التجربتين،التجربةالقديمةوالتجربةالمعاصرة) (20).

والديمقراطية الشعبية تلغي مبدأ وجود حاكم ومحكوم،فالناس كلهم سواسية لا سيد ولا مسود،لارئيس ولا مرؤوس،وعليه فإن النظرية العالمية الثالثة تبشر بمفاهيم إنسانية جديدة من خلال علاقات وروابط شعبية محل العلاقات والروابط التقليدية.

فالروابط الشعبية الجديدة التي تبشربها النظرية العالمية الثالثة، مختلفة عن تلك القائمة في النظام الرأسمالي،والنظام الماركسي،وذلك لأن هذين النظامين يقران بممارسة السلطة نيابة عن الشعب،بواسطة نواب وحكومة نيابية ويتفقان في تغييب الشعب عن ممارسة سلطته السياسية والاقتصادية،ومباشرتها نيابة عنه وفقا لنظريات التمثيل وتفويض السلطة، ولكن وفقا للنظرية العالمية الثالثة فإن السلطة يباشرها صاحبها الأصلي، وهو الشعب مباشرة دون وسيط،وفقا لمقولة(لانيابة عن الشعب،والتمثيل تدجيل) (21).

ويقول معمر القذافي:(إن النظام الجماهيري ليس فيه تمثيل،يعني سلطة الشعب بالكامل،فالشعب يقسم نفسه إلى مؤتمرات شعبية،كل أفراد الشعب هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية،ليس هناك أحد خارج الشعب ينتخب المؤتمرات) (22).

ولذلك فإنه عند عدم غياب عنصرمن عناصر الشعب،فإن فرص الاستغلال تنتفي،عندئذ يبدأ الصراع على السلطة يختفي،بحيث يشعركل فرد من أفراد المجتمع أنه يمارس السلطة بنفسه دون نيابة من قبل مجلس أوحكومة،ومن ثم تبدأ عناصرالحرية تتجسد،وإذا تجسدت هذه العناصر فإن السعادة تتحقق،ومن ثم تكون للحياة قيمتها الحقيقية.

المبحث الثالث: أسباب فشل الديمقراطية النيابية في إفريقيا

أولا . إهمال الجانب الاقتصادي :

إن الأفارقة قبل مجيء الاستعمار كانوا يعيشون نظاما سياسيا واقتصاديا،كان يتناسب مع وضعهم الطبيعي وعاداتهم وتقاليدهم،وظروفهم الاجتماعية،ولكن مع مجيء الاستعمار استوردوا نظاما سياسيا جديدا، وهو الديمقراطية النيابية الغربية،وتبنوا الأفكار الغربية سعيا وراء التقدم والعصرنة.

لكن اتضح فيما بعد أن هذا أدخلهم في دوامة نهايتها الحروب الأهلية الناجمة عن الصراع على السلطة ومجاعات ومعاناة،أدت بملايين الأفارقة لا يستطيعون العيش إلا بفضل مساعدات تأتي من الخارج،نتيجة عدم تناسب نظمهم السياسية مع نظمهم الاقتصادية، الأمر الذي أفشل هذه النظم السياسية وأدخلها في أزمة،حيث أهملت هذه النظم الجانب الاقتصادي كقوة ذات تأثير في الجانب السياسي، علما بأنه لايمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية في ظل غياب العنصر الاقتصادي،ذلك لأن الديمقراطية الصحيحة هي اشتراكية

السياسية،وبالمقابل فلابد من ديمقراطية الثروة،حتى يكون هناك انسجام بين العامل السياسي والعامل المادي (23).

وهكذا فإن المجتمعات الإفريقية لاتتفق ظروفها مع النمط الغربي للديمقراطية،بل هي أحوج ماتكون إلى الديمقراطية الشعبية التي يساهم كل الشعب بها في العمل من أجل خير المجموع،كما تحتاج إلى الاشتراكية التي تقوم بتوفير الأساسيات الضرورية للحياة،وإعادة توزيع رأس المال الوطني على قاعدة العدالة الاجتماعية التي تراعي العمل،وتساوي بين أفراد الشعب على قاعدة العدالة .

ويلاحظ أن من أسباب تأزم الديمقراطية في كثيرمن البلدان الإفريقية عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الفقر ونقص الخدمات وقلة فرص العمل،وانتشار العنف كالأخذ بالثأر أواقتضاء الفرد لحقه بنفسه،أوعن طريق أسرته وقبيلته دون اللجوء إلى السلطة العامة،وكراهية السلطة التي في كثيرمن الحالات تجد أسبابها في أن تلك السلطة حملت شعبها ديونا خارجية التي في كثيرمن الحالات لايستفيد منها الشعب شيئا،بل تتسرب إلى جيوب بعض الحكام وأعوانهم (24).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول الإفريقية التي تتبنى الديمقراطية الغربية والرأسمالية،تجمع بينها خصائص عامة يمثل أهمها في معاناتها من المشكل الاقتصادي،لأن بنيتها الاقتصادية والصناعية هشة حيث نهبها الاستعمار،وثروتها الطبيعية استثمارها الأمثل مازال يتعثر،ويعكس أثره في السياسة والحكم،كما أن بعضها يعاني من مشكلة القومية،حيث فرض على شعوبها تقسيمات وحدودا سياسية تحكمية،إذ أحيانا تجد الشعب الواحد أوالأسرة الواحدة أوالقبيلة الواحدة بين أكثر من كيان سياسي واحد.

وهكذا فإن من أهم مظاهر المشكل الاقتصادي الاستنزاف الخارجي للثروات الوطنية،حيث قلة تملك معظم الثروات الوطنية،وأغلبية لا تملك ما يضمن لها العيش،وكذلك تجارة فوضوية هدفها الاستهلاك وتحقيق الربح السريع.

وهكذا دخل النمط الغربي للديمقراطية في إفريقيا،حين أهمل الجانب الاقتصادي كعامل مكمل للعامل السياسي (25).

كما يلاحظ في هذا الإطار أن الديمقراطية النيابية بالأسلوب الغربي، لا تصلح لحل أزمة ديمقراطية الحكم في إفريقيا،لأن الديمقراطية الغربية سياسة فقط،في حين أن نظم إفريقيا عليها أن تتدخل في كل ميدان،وتنمي الشعب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،وحتى المعطيات الشكلية للديمقراطية الرأسمالية في الغرب لا توجد مثيلاتها في إفريقيا،فلا طبقة ولا رأس مال تجاريا أوصناعيا خاصا بها مثل الغرب،ولاتملك وسائل التقدم المادي والعلمي والاستثمار والتعقيد كالذي في الغرب.

ومن هنا اتضح أنه لايمكن تحقيق الديمقراطية السياسية،مالم ترافقها ديمقراطية اقتصادية،فهما مكملتان بعضهما للبعض،والديمقراطية الاقتصادية تعني اشتراكية الثروة،وعدم احتكارها من قبل قلة من أفراد الشعب (26).

ثانيا . حكم الأقلية على باقي الشعب

إن الديمقراطية بمدلولها الصحيح، هوحكم الشعب نفسه بنفسه،لكن مع ظهور فكرة النيابة في الحكم بدأت الديمقراطية تدخل في أزمة،حيث وّجدت أشكال تطبق لنيابة الشعب عن مكانه في اتخاذ القرارات، فشكلت المجالس النيابية بقيادة أحزاب أوطبقات أوقبائل...إلخ،في حين أن المجالس النيابية حسب رؤية الكتاب الأخضر(تمثيل خادع للشعب) (27) ، حيث تعتبر

حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السياسة،وخاصة أن قيادة هذه المجالس تكون غالبا بيد الأحزاب السياسية التي تهدف إلى السيطرة على السلطة،وبذلك يتحول الحكم من يد الشعب إلى يد فئة قليلة من الشعب تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الشعب،ولذلك يقول الكتاب الأخضر: (الحزب يقوم أساسا على نظرية سلطوية تحكمية ، إن تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب) (28).

وإذا كان الأصل هو أن أفضل من يحدد الحاجة هوصاحب الحاجة ذاته، وأن أفضل من يسعى إلى إشباعها هوالذي يحس بها،فإننا مع تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب بكل فئاته الاجتماعية، وليس المشاركين في الحزب أومن يتفرغون للسياسة بحكم ثورتهم ولديهم من يعمل لمصلحتهم.

وهذه الأقلية التي تمسك بزمام الأمور غالبا مالا تكون مبادئها ثابتة،بل تنقاد وراء مصالحها الشخصية،التي تتعارض أحيانا مع مصالح الشعب، وقد صور الكتاب الأخضر هذه الظاهرة بأسلوب دقيق قائلا : (الحزب يقوم أصلا ممثلا للشعب،ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لأعضاء الحزب، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلا لقيادة الحزب،ويتضح أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية،ومحتوى أناني سلطوي أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسية،ذلك مايؤكد أن الحزبية دكتاتورية صريحة وليست مقنعة،إلا أن العالم لم يتجاوزها بعد، فهي حقا دكتاتورية العصر الحديث) (29) والذي يؤكد عدم وجود مبادئ ثابتة لهذه الأحزاب،تحالفها أحيانا لإسقاط الحزب الحاكم،وانشقاقها غداة التمكن من إسقاط الأحزاب في الحكم.

المبحث الرابع:

فشل الديمقراطية الغربية في إفريقيا (النيجر نموذجا)

الديمقراطية الغربية ثبت فشلها وتبين زيفها،فمنذ أن قدمتها الدول الغربية الاستعمارية للدول الإفريقية،وتبنتها كنظام حزبي تعددي لم تقدم أدنى متطلبات الشعوب الإفريقية،بل جعل هذا النظام الحزبي إفريقيا تبتعد عن مسار التقدم وتتأخر،وشبت الحروب والنزاعات بين المجموعات، أوالأفراد أوالقبائل التي سيطرت على الثروة،وأهملت بقية الشعب وهي الأغلبية، وتتصرف هذه الأقلية في أملاك الشعب جميعا،من خلال الأحزاب السياسية التي أنشؤوها،لتحقيق مصالحها على حساب الشعب،ما أدى إلى الصراع على السلطة.

فقد حاولت النيجر تطبيق هذه الديمقراطية النيابة،بعد الاستقلال من الاستعمار الفرنسي،حيث تم تشكيل عدة أحزاب سياسية في النيجر، من أهمها:حزب (صوابا SAWABA) وحزب (إردنا ERDEA) وكان رئيس النيجر بعد الاستقلال هو(جوري هاماني) ، وقد قام الضباط العسكريون وأطاحوا بحكومته بانقلاب عسكري بقيادة سيني كونشي، وأصبح منذ ذلك الوقت سيني كونشي هورئيس النيجر،وحكم النيجربحكم عسكري ديكتاتوري متسلط،وقد حكم البلاد بقبضة حديدية عسكرية إلى أن وافته المنية نهاية عام 1987 مسيحي.

وبعد موته أصبح - بحكم الدستور- علي شعيب وزيرالدفاع رئيس النيجر،وبعد ذلك بدأت الأمور تنفلت شيئا فشيئا،حتى أصبحت هناك مظاهرات ضد حكمه،تقوم بها جميع شرائح المجتمع في

النيجر،وبخاصة شرائح الطلاب والعمال،وقد استمرت الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات في جميع مناطق البلاد حتى أسقطوا حكومة علي شعيب.

وبعد ذلك نظم مؤتمر وطني لمناقشة كل القضايا في النيجر،واستمرت أعماله لمدة ثلاثة أشهر،وبعده شكلت حكومة مؤقتة وترأسها(شيفوأمدو) رئيس حزب(إرإسدي غسكيا) حاليا،ومن خلال هذه الحكومة-المؤقتة التي استمرت لمدة سنة - بدأ الشعب النيجري يشعر بنوع من الحرية، ونظم الأحزاب السياسية في البلاد ظنا منه أنهاستشفي غليله وتلبي مطالبه،وأنها الحل لمشكلة السلطة التي كانت يسيطر عليهاالحزب الواحد أوأسرة واحدة،وهي أسرة (زرما) التي كان أغلب قادة الجيش منها.

وفي عام 1990 مسيحي أجريت انتخابات عامة في البلاد،وشاركت فيها جميع الأحزاب السياسية التي تم تشكيلها،وقد فازفي الجولة الأولى في هذه الانتخابات الحزب النيجري الديمقراطي (M.N.S.D نصرا) بقيادة محمد طنجارئيس النيجر الحالي بفارق ضئيل،وفي الجولة الثانية تحالفت بقية الأحزاب الرئيسية في البلاد مع حزب (S.D.S رحمة) بقيادة محمد عثمان رئيس البرلمان الحالي،وفازت الأحزاب المتحالفة في الجولة الثانية من الانتخابات، وبموجب نتائج الجولة الثانية تم تشكيل الحكومة على حسب نتائج الترتيب التي حصل عليها كل حزب:

الأول:- محمد عثمان رئيس جمهورية النيجر،وحزبه (SDS) رحمة

الثاني:- محمد يوسف رئيس الوزراء،وحزبه (PNDS) تاريا

الثالث:- مومني جرماكوي رئيس البرلمان،وحزبه (NDP) زمن لاهية وأصبح محمدعثمان هوأول رئيس ينتخب ديمقراطيا في النيجر،بعد الحكم العسكري المتسلط الذي دام يحكم النيجرفترةطويلةبقبضةمن حديد ، وشكلت هذه الحكومة من الأحزاب المتحالفة،ولم يشارك فيها حزب (أمنسدي نصرا) وبقية الأحزاب المتحالفة معه،وهي أحزاب صغيرة. وشكلت هذه الأحزاب معارضة بقيادة رئيس محمد طنجا رئيس النيجر الحالي.

وبعد قليل من تشكيل الحكومة حدثت مشكلة بين الرئيس محمد عثمان ورئيس الوزراء محمد يوسف،وهما من الأحزاب المتحالفة من أجل إسقاط المعارضة،وسبب هذه المشكلة هوالصراع على السلطة،واستمر هذا الصراع حتى استقال رئيس الوزراء،وأصبح هناك صراع مرير بين الأحزاب المتحالفة نفسها من جهة وبين المعارضة من جهة أخرى.

واستمر هذا الصراع حتى حلّ رئيس الجمهورية البرلمان،وبعد ذلك أجريت الانتخابات البرلمانية،وفازت المعارضة بقيادة (أمنسدي نصرا)، وبموجب الدستور يعين رئيس الوزراء من الحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان،وبناءعلى ذلك عين رئيس الجمهوريةالسيدسيسي رئيسا للوزراء،وهومن حزب أمنسدي نصرا من المعارضة،ولكن أمنسدي يريد أن يرشح شخصا آخروهو/هما أمدو لمنصب رئيس الوزراء وليس السيد سيسي،لأن سيسي هذا غيرمرغوب فيه في حزبه أمنسدي،وهومتهم بأنه موال لرئيس الجمهورية،وعلى هذا الأساس عينه رئيسا للوزراء.

وقد شكل السيد سيسي حكومته ثم عرضها على البرلمان الذي أغلب أعضائه من المعارضة،وصوت عليها البرلمان ورفضت حكومة سيسي من قبل نواب المعارضة وهم الأغلبية وأسقطت هذه الحكومة في أقل من أسبوع من تشكيلها، ثم بعد ذلك رضي الرئيس بأمر الواقع،وعين مرشح المعارضة وهو السيد/ هما أمدو رئيسا للوزراء وشكل الحكومة،ثم بدأ سجال بين

الحزب الحاكم والمعارضة واستمرا لصراع بينهما،وقد تعطلت مصالح الدولة،حيث دفعت المعارضة أتباعها ونزلوا في الشارع،ونظموا مظاهرات تجوب جميع مدن النيجر،والإضرابات مستمرة وشلت الحياة تماما في البلاد،واستمر هذا الصراع على السلطة إلى أن قام رئيس أركان القوات المسلحة النيجرية إبراهيم باري مينصرا بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس محمد عثمان،وتم القبض عليه وعلى رئيس الوزراء وأدخلا السجن.

وبعد ذلك عاد الحكم العسكري إلى البلاد مرة ثانية،وحكم البلاد فترة من الزمن،ثم نظمت انتخابات بعد أن أطلق سراح الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهم ممن كانوا في السجن، وشاركوا في الانتخابات التي أجريت شكليا،حيث زورت كلها لمصلحة الرئيس إبراهيم باري مينصرا.

وعليه فقد فازباري مينصرا بموجب نتائج هذه الانتخابات التي كانت متوقعة سلفا،وأصبح رئيسا للنيجر،وحكم البلاد ولم يتوقف الصراع على السلطة حتى أدى إلى قيام انقلاب عسكري دموي على إبراهيم باري مينصرا وأودى بحياته عام 1999 مسيحي.

وبعد ذلك حكم النيجر (دودا مالم ونكي)، وهو رئيس حرسه،واستمر الحكم العسكري في النيجرإلى أن أجريت انتخابات مرة أخرى عام 2000 مسيحي،وفازفيها حزب أمنسدي نصرا، وأصبح بعد ذلك محمد طنجا رئيس جمهورية النيجر.

وهكذا لم تنجح تجربة النيجر للديمقراطية النيابية،ولم تقدم أدنى مطالب الشعب ولا حلت مشكلة السلطة في النيجر،التي يتصارع عليها الشعب النيجري ، عبر الديمقراطية النيابية ظنا منها أنها تحل له مشكلها،فإذاهي أوقعته في دوامة لا تنتهي من الصراع على السلطة، فالشعب النيجري في غنى عنها،وجاءت بصراع بين الأحزاب،ودمرت المجتمع النيجري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.وإلى يومنا هذا الشعب النيجري يعاني من الفقر والجهل والتخلف فإن تطبيق الأسلوب الغربي للديمقراطية النيابية.

ولا يمكن لإفريقيا أن تتقدم وهي تتبنى نظاما يتعارض وعادات إفريقيا وتقاليدها وتراثها،وأغلب قادة الأحزاب السياسية في إفريقيا ليسوا وطنيين، بل هم انتهازيون هدفهم الوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافهم الخاصة، وتقسيم ثروات البلاد فيما بينهم،ولا يهمهم بقية الشعب وعلى سبيل المثال حاليا في النيجر:

- رئيس الجمهورية يأخذ كل أسبوع،يوم الجمعة أحد عشرمليون افرنك سيفا مايعادل دولارا أمريكيا رئيسا لوزراءيأخذ في كل أسبوع،يوم الجمعةاثني عشرمليون فرنك سيفا ما يعادل: (23077) دولار أمريكي

- رئيس البرلمان يأخذ في كل أسبوع،يوم الجمعة تسعة ملايين فرنك سيفا ما يعادل: (17308) دولار أمريكي. وهذه الملايين ليست لها علاقة بالراتب الشهري والعلاوات الأخرى، وهي حقهم كفله لهم الدستور النيجري.إضافة إلى الامتيازات التي يتمتعون بهاهم وأولادهم وأسرهم دون غيرهم من أفراد الشعب الذين يعانون من ويلات الفقرالمرقع .

- البرلمان النيجري يتكون من مائة وثلاثة عشر نائبا،90% منهم أميون لا يقرؤون ولا يكتبون،والراتب الشهري لكل واحد(1500000) مليون ونصف مليون فرنك سيفا،إضافة إلى الامتيازات الأخرى،مثل: مكافأة الاجتماعات والسكن والسيارات والعلاوات الأخرى .

- مجموع مايأخذه رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان في الشهر الواحد يساوي:(128000000) مليون فرنك سيفا،وهذا ليس فيه راتبهم الشهري،بل حقهم الذي كفله لهم الدستور في كل أسبوع.

- مجموع راتب أعضاء البرلمان في الشهر الواحد

يساوي: (169500000) مليون فرنك سيفا،ليس داخلة فيها العلاوات الأخرى.

إذن هذه هي نتيجة الديمقراطية الغربية، وكيف تتقدم النيجر بهذه الصورة ؟،وهذا هوالذي دمرالمجتمع النيجري اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.وهذا يبرهن على أنه لا مصداقية لهذه الأحزاب، بل يبرهن على أن مبدأ هذه الأحزاب هو المصلحة فقط.

يقول الكتاب الأخضر:(وهكذا برغم مايثيره صراع تعدد الأحزاب من نشاط سياسي،إلا أنه مدمر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لحياة المجتمع من ناحية،ومن ناحية أخرى فنتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم أخرى كسابقتها،أي سقوط حزب وفوز حزب،ولكن هزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية،كما أن الأحزاب يمكن شراؤهاأوارتشاؤهامن الداخل أومن الخارج) (30).

المبحث الخامس: الصراع على السلطة في إفريقيا

إن القارة الإفريقية وهي تعاني أزمة النظم السياسية المستوردة والمفروضة عليها يعيش أبناؤها صراعا حادا للوصول إلى السلطة، يتمثل في صراع أداة الحكم على السلطة صراعا سلمياأومسلحا، كصراع الطبقات أوالطوائف أوالقبائل أوالأحزاب أوالأفراد الذي أدى بالقارة إلى معاناة يرثى لها حيث الحروب الأهلية الناتجة عن التطرف القبلي أوالتدخل الأجنبي،وما ألحقته وتلحقه من دمار وخراب بشعوب القارة،والانقلابات العسكرية من هنا وهناك،والتنافس الحزبي الحاد..إلخ. ماجعل الشعوب في وضع متدهور،بعد أن كانت القارة في الستينيات تعيش في وضع كانت تغطي فيه احتياجاتها من الغذاء،ويعيش أبناؤها في وئام وانسجام،متبنين أنظمة حكم تتناسب مع تقاليدهم وعاداتم.

التنافس بين القيادات الحزبية في إفريقيا

إن إفريقيا في ظل النظم السياسية الموجودة في معظم دولها،نجد فيها نوعا من أنواع الصراع على السلطة،حيث النخبة تتنافس فيما بينها سعيا نحو تحقيق المصالح الفردية،مهملة المصلحة العامة للدولة ، فنجد المصلحة الفردية أوالأنانية هي الطابع المميزللسياسة الحالية في أحضان هذه النظم المتأزمة،حيث يكفي للمرء أن يصل إلى السلطة ليتحسن وضعه الاجتماعي،دون التفكير في المسؤوليات الكبرى تجاه الدولة.فالمصلحة العامة للدولة عنده تأتي في الدرجة الثانية،بعد رفع المكانة الاجتماعية لهذا الفرد ولأقاربه بتوليهم المناصب العليا للدولة.

ويلاحظ أن هذا التنافس بين القيادات الحزبية لايخدم مصلحة الجماهير، حيث يتحول إلى حركة لاحتكار السلطة ثم قمع الجماهير التي اختارتها وفوضتها السلطة بناء على رؤيتها-أي الجماهير-بأنهم(النشيطون سياسيا ومن يكرسون للعمل السياسي أوالعام وقتا واهتماما أكثرمن غيرهم) (31)

وعليه يجوز في هذا المقام القول بأن الانتخابات التي تقوم بها الأنظمة ماهي إلا وسيلة من هذه الوسائل،بناء على رؤية الدكتور رجب بودبوس الذي يقول:(يمكن أن نجازف بتعريف للانتخابات،التي يقوم بها النظام النيابي،بأنها طريقة لمعرفة العناصرالنشيطة والكفؤة في الطبقات المحكومة لاقتناصها وإدخالها في دواليب الحكم،بحيث وقد أصبحت جزءا من آلة الحكم لا للاستيلاء على السلطة التي لا تستمد قوتها من اجتماع الطبقة حول الأهداف التي تعبر عنها،ولكن فائدتها تأتي من قوة الإيحاء -الخداع - التي تتمكن الأقلية النشيطة من الطبقة المحكومة من بثها فيها) (32).

الانقلابات العسكرية

تعتبر الانقلابات العسكرية نوعا آخرمن أنواع الصراع على السلطة التي أصبحت ظاهرة تعاني منها معظم الدول الإفريقية،ولعل هذه الظاهرة بدأت في إفريقيا منذ أن أدخلت الدول النامية ضمن لعبة الأمم، وهي صراع الحروب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي- سابقا- لبسط النفوذ والسيطرة على الدول النامية التي أطلقت عليها اسم العالم الثالث،فقامت الانقلابات العسكرية،والانقلابات المضادة،وحصلت تغييرات في أنظمة الحكم،كل ذلك كان حلقات من لعبة الأمم ومخططاتها التي لاتقيم للصداقات والعهود حرمة،ولا لأصدقائها من الحكام في الدول أي تقدير، فإذا رأت أن مصلحتها تحققت أولم تتحقق لسبب ما،أزاحت الحاكم وغيرت النظم عن سابق عمد وإصرار،تراها تتحالف مع أعدائها في الدول النامية،إذا رأت المصلحة تقتضي ذلك،فتشتريهم بعد أن تفكك وحدتهم،ويصبحوا الواجهة الوطنية ويصبح أصدقاؤها أعداء الشعب، تقرب الأصدقاء ثم تبعدهم،تتعاون مع الأعداء،وأخيرا،لا يعرف من ضد من،ومن مع من؟ وأخيرا تنفذ الخطة ويتغير الحاكم الذي امتصوه وانتهت حاجتهم إليه،مثلما حدث لكثير من قدماء حكام إفريقيا،الشيء الذي يبرهن على أن الدول الإمبريالية لا تعرف الصداقة ولا الوفاء ، وإنما صديقها هو مصلحتها (33).

المبحث السادس: ضرورة إيجاد نظام بديل في إفريقيا

بعد فشل النظم الغربية المطبقة في معظم أرجاء إفريقيا،لما في هذه النظم من عدم التلاؤم مع عادات وثقافات القارة،ولمافيها من التناقض بين النظام السياسي والاقتصادي..إلخ،فإن الضرورة تقتضي البحث عن نمط جديد يتم من خلاله إيجاد أسلوب ينهي هذه التناقضات،ويوفق بين النظامين السياسي والاقتصادي،وفق مايتماشى والعادات والثقافات لدى شعوب القارة (34)

ولعل أنسب وسيلة لذلك هوجعل الشعوب مصدر القرارات السياسية،حتى تتمكن من ممارسة سيادتها دون نيابة،ثم جعل النظام السياسي هوالوجه الآخرللنظام الاقتصادي،بحيث ينتهي الاحتكاروالاستغلال اللذان أديا إلى مايسمى بالرق الاقتصادي.

ولعل المسلك الأمثل للوصول إلى هذا الهدف المنشود هو :

أولا. جعل مصلحة الشعوب قاعدة الانطلاق

إن الديمقراطيةالغربية التي ابتدعت مع أفول عصر الإقطاع منذ قرون، لم تعدصالحة لشعوب هذا العصر،وهي نظام يحفل بعيوب نظريةوعملية لا حصر لها، تستدعي البحث عن أساليب جديدة لتجسيد الديمقراطية بمعناها الصحيح، وإن القيمة الأساسية التي تستند إليها الديمقراطية الغربية،وهي التمثيل النيابي،تعد قيمة مناقضة للديمقراطية في جوهرها (35) وإذا أرادت الدول الإفريقية أن تتخلص من الديمقراطية النيابية المفلسة والمتخلفة ، فعليها أن تجعل مصلحة شعوبها قاعدة للانطلاق،لأن الديمقراطية الصحيحة هي في المحل الأول المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب دون تفرقة ولذلك يمكن القول بأن النظام الجديد يجب أن ينبثق من إرادة الشعب ، وعلى ذلك فإن برنامجه يتماشى بالضرورة مع مصالح المواطنين،وبالمثل تنبثق قوته ونفوذه وسلطته التي يمارسها من السيادة الشعبية .

وفي هذا نرى أن سيادة الشعب لايمكن التنازل عنها،وليست الحكومة إلا خادمة لهذه السيادة،وسلطتها ناشئة عن التوكيل،وهي تمارسها بفضل سيادة الشعب،فالشعب هوصاحب السلطة التشريعية،وليس للحكومة إلا سلطة تنفيذية،وعندما يجتمع الشعب تعود إليها السيادة كاملة،وتتوقف الحكومة عن ممارسة سلطتها طوال مدة اجتماع الشعب (36).

وفي مجتمعات تخضع لضغوط وتوترات داخلية وخارجية قوية ومتفجرة، ويتفاقم فيها التفاوت بين الطبقات والجماعات والأسر والطوائف دون حدود،وتتعرض شخصيتها وثقافتهاباستمرارلخطر التفكك والانحلال، لا بد من استحضار هذا النظام الشعبي الجديد،والتفتح على آفاق اجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية،واستيعاب نزوعات الفئات الشعبية العريضة إلى الكرامة بالمساواة والمشاركة الجماعية في المسؤوليات العمومية،حتى تكون الانطلاق من القاعدة الشعبية لخدمة مصالح الشعب أجمع (37).

ثانيا . ضرورة إلغاء نظام الانتخابات في إفريقيا

على الرغم من كل ما تدعيه النظم النيابية من ديمقراطية،فإن أشكال الرفض الشعبي تتواصل عنفاوسلما،فالنائب في وادوالناخبون في واد آخر (38).

معنى ذلك أن الجماهير،حين أعطت نوابها صوتها كانت مضطرة، إلى أن تعطي صوتها هذا أوذاك،فلم تكن مدعوة إلا لتضع أصواتها في هذا الصندوق أوذاك،ولا خيارثالث لها.

فالرفض الشعبي لسياسة أوقانون أوقرار،إنما يعني أصلا أن عملية الانتخابات عملية تقليدية زائفة،وأن الشعب رفضه للحكومة أوللرئيس، إنما يعني أن الشعب يريد أن يحكم نفسه بنفسه،ويلاحظ باستمرار أن الجماهير بعد الانتخابات تشعر بخيبة الأمل،لأنها تجد نفسها محرومة من الإمكانات،التي تمكنها من السلطة ومن التحرر .

يقول أحد المفكرين الفرنسيين في حديثه عن البرلمان الفرنسي :

(إن التمثيل النيابي مرآة مشوهة للواقع الوطني،ومعنى ذلك أن هناك ما هوأدهى وأمر،وهوأن مبدأ التمثيل يعني أنك تتنازل عن سلطاتك لغيرك، إنك تهان وأنت تتنازل عن سيادتك) (39) ومادام الشعب لا يقرر مصيره بنفسه،يكون دائما في حالة غضب وغليان، فالجماهير الشعبية التي تنتخب حكومة ما،ثم تسقطها لتنتخب غيرها، لا تكمن المشكلة في الحكومة الأولى أوالثانية أوالثالثة...بل في الحقيقة أن الناس لا تشعربالرضى،وتبقى دائما في حالة غليان،مادامت لاتمارس السلطة،ولا تقرر مصيرها بنفسها،ومادامت صورة المجتمع الجديد، (المجتمع الجماهيري) غير واضحة للجماهير.أما الشيء الذي تعودت عليه،فهو إبدال حكومة بحكومة وحاكم بحاكم،ومجلس بمجلس وحزب بحزب (40).

وبناء على هذا الواقع للانتخابات والرؤى المصاحبة لها، ينبغي إلغاء أسلوب الانتخابات كطريقة للوصول إلى السلطة،وإبداله بأسلوب يحقق السيادة الشعبية، التي يمكن أن تكون المؤتمرات الشعبية أنسب وسيلة لتجسيدها،لأنها الأسلوب الذي يمكن أن يكون وسيلة لإيجاد هذا النظام السياسي البديل،مع العلم بأنه ليس بالضرورة أن تتم هذه المؤتمرات الشعبية بنفس الكيفية الموجودة في ليبيا،وذلك لأن التقدم التكنولوجي قد يمكننا من ابتكار أسلوب جديد،يتماشى مع متطلبات العصر،فعن طريق الإنترنت-مثلا-يمكن التواصل ثم معالجة القضايا المختلفة من قبل المواطنين، والوصول إلى قرارات شعبية دون الحاجة إلى التجمع في قاعات المؤتمرات (41).

ثالثا: الاهتمام بالجانب الاقتصادي والاجتماعي

أما الجانب الاقتصادي فإنه ثبت أن معظم الأنظمة الحاكمة في جنوب إفريقيا جنوب فيما وراء الصحراء، منذ رحيل الاستعمار حتى الآن، أظهرت فشلها وعجزها عن تحقيق أدنى مستويات التنمية الشاملة والمستديمة، وازداد هذا العجز بعد التقلبات التي شهدتها أسعار الصرف الإفريقية، وأسعار المنتجات الأولية في السوق العالمية، مما شجع على بروز سياسة التكيف المفروضة من المؤسسات الدولية، وعمق التخلف و الاضطرابات السياسية والصراعات الاجتماعية، وتنامي تعاطي المخدرات والدعارة، وتفشي الأوبئة الفتاكة في أجزاء كثيرة من القارة، وخصوصا مرض فقدان المناعة المكتسبة(الإيدز)، الذي شهد أعلى معدل من الإصابة في البلاد الواقعة جنوب القارة، مما يعني إعاقة مسيرة التنمية فيها، بشل القدرات البشرية الشابة العاملة (42).

بناء على ماسبق، فإنه يجب تحقيق الآتي :

أولا - أن يكون هدف النشاط الاقتصادي هو الإنتاج من أجل إشباع الحاجات

ثانيا - تحرير حاجات الإنسان من أية سيطرة خارجية، مهما كان مصدر هذه السيطرة، حيث(إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من حكم جهة ما في حاجة الإنسان) (43).

ثالثا - تحقيق مبدأ الشراكة في العملية الإنتاجية، بدلا من مبدأ الأجرة(لأن الأجراء مهما تحسنت أجورهم فهم نوع من العبيد) (44).

رابعا - إيجاد المساواة بين عناصر الإنتاج، وعند اعتماد هذه المبادئ نجد تلاؤما بين الديمقراطية السياسية والاشتراكية الاقتصادية، فيجد الإنسان سبيله نحو السعادة التي يسعى للوصول إليها (45) أما على الصعيد الاجتماعي فنجد أن الإنسان في سعيه نحو الحرية والانعتاق للوصول إلى السعادة، وجد عقبات أمامه تحول دونه، والوصول إلى مطلبه نظرا لعدم الانسجام الحاصل- في غالب الأحيان - بين العامل الاجتماعي الذي هو أساس حركة التاريخ والنظام السياسي الذي يحكمه، ممايدعو إلى ضرورة التوأمة بين هذين العاملين، حتى يتحرر من القيود التي تكبله في مسيرته التقدمية، ويشعر الإنسان في ظل هذا النظام الجديد، بأن القيم التي استغلتها النظم الأخرى أعيدت إليه، ليتمتع بكرامته التي وهبها الله إياه (46).

وإذا كان من أهداف هذا النظام الجديد احترام الإنسان، فلابد من احترام معتقداته أيضا عند سن القوانين، علما بأن(الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أوالدين) (47) وإلا فإن الإنسان يشعر بالقلق وعدم الإنصاف ، عند عدم اعتبار معتقداته وشعائره .. وبخاصة أن الإسلام الذي يدين به معظم سكان القارة، كان أكثر الأديان ملاءمة لفطرة الإنسان الإفريقي، الذي لم يكن يشعر بغرابته عن بيئته، وقد شهد التاريخ الإفريقي قدرا كبيرا من التسامح، الذي أبدته العقائد المحلية تجاه الإسلام.

- الديمقراطية في مدلولها الصحيح تعني سلطة الشعب، أي أن يمارس الشعب السلطة مباشرة دون واسطة أونيابة.

- النظرية العالمية الثالثة قد أثرت الفكر الإنساني، وساهمت بتقديم الحلول لمعضلات الوجود الإنساني، وأرجعت للإنسان إنسانيته ، مخلصة إياها من جميع أنواع الاستغلال والقهر.

- وقد جاءت النظرية العالمية الثالثة بالأسلوب العملي الذي تتحقق به سلطة الشعب، وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

- الديمقراطية الشعبية تلغي مبدأ وجود حاكم

ومحكوم،فالناس كلهم سواسية، لاسيد ولا مسود،ولارئيس ولامرؤوس.

- وإذا أرادت الدول الإفريقية أن تتخلص من الديمقراطية النيابية المفلسة المتخلفة، فعليها أن تجعل مصلحة شعوبها قاعدة للانطلاق،لأن الديمقراطية الصحيحة هي في المحل الأول المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب دون تفرقة .

- إن سيادة الشعب لايمكن التنازل عنها،وليست الحكومة إلا خادمة لهذه السيادة،وسلطتها ناشئة عن التوكيل،وهي تمارسها بفضل سيادة الشعب، فالشعب هوصاحب السلطة التشريعية،وليس للحكومة إلا سلطة تنفيذية.

- قد أظهرت معظم الأنظمة النيابية في إفريقيا فيما وراء الصحراء فشلها، وعجزها عن تحقيق أدنى مستويات التنمية الشاملة والمستديمة،منذ رحيل الاستعمار حتى الآن.

- أن يكون هدف النشاط الاقتصادي هوالإنتاج من أجل إشباع الحاجات .

الخاتمة

بناء على نتائج الدراسة فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- جاء الاستعمار ورسم حدودا وهمية في القارة الإفريقية،متخذا سياسة(فرق تسد) بغية نهب ثرواتها وامتصاص خيراتها.
- الديمقراطية الغربية التي تبناها الأفارقة كنظام سياسي لهم تتعارض وتتناقض مع طبيعة الافارقة وعاداتهم وأعرافهم.
- لا يمكن للدول الإفريقية أن تخرج من مآزقها السياسية والاقتصادية وتتجاوزها مالم تتخلص من الديمقراطية الغربية.
- إفريقيا تحتاج إلى ما يجعلها تنعم بمستوى ما فيها من الخيرات،وليس بشيء يأتيها من الخارج ،لكنه شيء ينطلق من داخلها،اعتمادا على مبدأ (لاحلف لإفريقيا إلامع نفسها) .
- إذا أراد الأفارقة أن يتوصلوا إلى حل للمشكلة السياسية المتمثلة في الصراع على السلطة فعليهم أن يتبنوا الديمقراطية المباشرة الشعبية التي جاءت بها النظرية العالمية الثالثة.
- تجربة الإغريق للديمقراطية أول تجربة لحل معضلة الحرية والسلطة بصورة عامة،وأدت إلى تطور الفكر الإنساني للبحث عن حلول لأزمة الحرية تمثلت في النظرية الرأسمالية ثم إلى النظرية الماركسية .

الهوامش

(1) ديمقراطية الشجرة: تعتبر نظام الحكم الشعبي،الذي كان مطبقا على بعض أجزاء القارة قبل وصول الاستعمار ،والذي كان يعتمد على الشورى،حيث كان زعيم القرية أوشيخ القبيلة يجلس تحت الشجرة، ويستدعي جميع سكان القرية للإدلاء بآرائهم حول قضية ما بغية الوصول إلى قرارات شعبية تخدم مصلحة الجميع.
ما يسمى بالاستقلال،الشئ الذي كان مطلب جميع الأفارقة

(2) محمد امباكي جون، أزمة النظم السياسية في إفريقيا،ط:1، 2006 مسيحي، أكاديمية الفكر الجماهيري،ص: 75

(3) المدني علي الصديق،نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة،ط:1981،1مسيحي،الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع،ص:123

(4) الديمقراطية،الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة(الكتاب الأخضر)،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،ط:1991،1ص:9

(5) المدني علي الصديق،مرجع سابق،ص: 124

(6) الحزبية، الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة(الكتاب الأخضر)،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،ط:2 ،1991 ص:26

(7) نفس المرجع،ص: 26

(8) رجب بودبوس،القاموس سياسي،ط، عام 1996 مسيحي،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،ص: 92

(9) عبد السلام المزوغي،النظرية والواقع،ط:1985،،1 مسيحي،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص: 229

(10) جان لوي قورو،القذافي أنامعارض على الصعيد العالمي،ط:1986مسيحي،ص:102

(11) معمر القـــذافي،الكتاب الأخضر،ط:1999،25 مسيحـــي،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص: 11
(12) نفس المصدر،ص: 12
(13) معمر القذافي،الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص:48
(14) إبـــراهيم أبـــجاد وآخرون،المعجم الجماهيري،ط:2 ،1996مسيحـــي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص:134
(15) نفس المرجع،ص:134
(16) محمد إمباكي جون،مرجع سابق،ص:83
(17) نفس المرجع،ص:83
(18) رجب بودبوس،القاموس السياسي،مرجع سابق،ص:90
(19) معمر القذافي،الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص: 48
(20) معمر القذافي،السجل القومي لخطب وأحاديث قائد الثورة،رقم8 مؤتمر الشعب العام.طرابلس، سنة 1977 مسيحي،ص: 352
(21) معمر القذافي، الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص:11
(22) جان لوي قورو،القـــذافي أنا معارض على الصعيد العالمي،مرجع سابـــق، ص:.372
(23) محمد امباكي جون،مرجع سابق،ص: 86
(24) نفس المرجع،ص: 87
(25) أحـــمد مبارك،الرأســـمالية السياســـية ديمقـــراطية حـــكم أقـــلية،ط:1، 1990مسيحي،مالطا، دار إقرأ،ص: 91
(26) أحمد مبارك،مرجع سابق،ص:93
(27) معمر القذافي،الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص؛11
(28) نفس المصدر،ص: 20
(29) معمر القذافي،الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص:23
(30) المصدر السابق،ص:22
(31) رجب بودبوس،القاموس السياسي،مرجع سابق،ص:186
(32) رجب بودبـــوس ، محـــاولة في علم الثورة،ط:1991،1مسيحي،طرابلس،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص:106
(33) محمد حسن علي دربل،الفراغ السياسي في الصومال،مجلة دراسات،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس الجماهيرية العظمى،العدد8 الربيع2002مسيحي،ص:136
(34) انظر:محمد امباكي جون،مرجع سابق،ص:148
(35) انظر:ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني،ط:2006،1 مسيحي،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص: 210
(36) علي محمد شميش، الديمقراطية الغربية،إشكالية المقارنة،ندوة إشكالية، العلاقة بين الشورى الديمقـارطية،ط:2،ج:2،(دون تاريخ)المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس الجماهيرية العظمى،ص:24
(37) محمد امباكي جون،مرجع سابق،ص:153
(38) إبراهيم عبدالرحمن،الصراع السياسي على السلطة،ط : 3،1989مسيحي ، ص12
(39) إبرهيم عبدالرحمن،مرجع سابق،ص:13
(40) نفس المرجع،ص: 14
(41) انظر: محمد إمباكي جون،مصدر سابق،ص: 155-
(42) انظر:نفس المرجع،ص:158
(43) معمر القذافي، الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص: .89
(44) نفس المصدر،ص: 89
(45) إبراهيم أبجاد وآخرون،مرجع سابق،ص:190
(46) محمد إمباكي جون،مرجع سابق،ص:159
(47) معمر القذافي،الكتاب الأخضر،مصدر سابق،ص:55

المراجع والمصادر

(1) معمر القـــذافي،الكتاب الأخضر،ط:25، 1999 مسيحـــي،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(2) معمر القذافي،السجل القومي لخطب وأحاديث قائد الثورة،رقم:8، مؤتمر الشعب العام،طرابلس،سنة 1977مسيحي.
(3) رجب بودبوس،القاموس سياسي،طبع عام 1996 مسيحي،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
(4) المدني علي الصديق،نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة،طبع عام 1981 مسيحي،الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
(5) عبد السلام المزوغي، النظرية والواقع،ط:1985 مسيحي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(6) جان لوي قورو،القـذافي أنا معارض على الصعيد العالمي، طبـع عام 1986 مسيحي.
(7) رجب بودبوس،محـــاولة في علم الثورة،ط:1، 1991 مسيحي،طرابـــلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(8) إبـراهيم أبـجاد وآخرون،المعجم الجماهيري،ط:2، 1996 مسيحـي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(9) محـــمد إمبـــاكي جون،ازمة النظم السياســـية في إفريقـــيا،ط:1، 2006 مسيحي،أكاديمية الفكر الجماهيري.
(10) أحـمد مبارك،الرأسـمالية السياسـية ديمقـراطية حـكم أقـلية،ط:1، 1990 مسيحي،مالطا،دار إقرأ.
(11) إبراهيم عبد الرحمن،الصراع السياسي على السلطة،ط:3، 1989 مسيحي.
(12) علي محمد شميش،الديمقراطية الغربية إشكالية المقارنة،(ندوة إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية)،(دون تاريخ)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس الجماهيرية العظمى.
(13) الديمقراطية،الملتقـــى العالمي الثاني حـــول النظرية العالمية الثالثة (الكتاب

الأخضر)،ط:1، 1991 مسيحي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(14) الحزبية، الملتقى العالمي الثاني حول النظرية العالمية الثالثة (الكتاب الأخضر)،ط:2، 1991 مسيحي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
(15) محمد حسن علي دربل،الفراغ السياسي في الصومال،مجلة دراسات،العدد:8، الربيع 2002 مسيحي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس الجماهيرية العظمى.



التحـــول الديمقراطـــي في أفريقيـــا بين مقتضيات الواقع ومتطلبات المحاكاة

د . عمر ابراهيم حسين
أستاذ القانون
جامعة الفاتح- الجماهيرية العظمى

مقـــدمـــة

إن المتبع للتطورات التى شهدها العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، يلحظ النشوة والزهو اللذين سيطرا على عقول المفكرين وساسة الغرب ، حتى أنهم توصلوا إلى استنتاج مفاده أن الفرصة صارت مهيأة لتعميم طريقة حياتهم وأسلوب حكمهم ، على المجتمعات الأخرى ومنها المجتمعات الافريقية ، وأطلقوا على هذه الظاهرة (التحول الديمقراطي) ، نحاول في هذه الورقة رصد هذه الظاهرة في افريقيا محاولين الإجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بضرورة هذا التحول ومداه ، فهل هو نتاج تطور طبيعي أم أنه جاء محاكاة أو أستجابة لرغبات خارجية ؟ وهل هذا النموذج الديمقراطي التمثيلي المراد تعميمه هو نموذج مثالي ؟ وهل هو صالح للتطبيق على مجتمعاتنا الافريقية التى تختلف عن المجتمعات الغربية اختلافاً كبيراً ؟ وهل يمكن لإفريقيا أن تبحث عن النموذج الديمقراطي الذي يناسبها ؟ تلك الأسئلة ستكون محلاً للنقاش والتأمل في هذه الورقة : من خلال النقاط الرئيسة التالية :

أولاً - التحول الديمقراطي ، حاجة مجتمعية أم رغبة خارجية ؟

ثانياً - النموذج الديمقراطي الغربي ، استعارة المثال أم أستيراد للأزمة ؟

ثالثاً - نحو نموذج ديمقراطي بديل .

أولاً : التحول الديمقراطي حاجة مجتمعية أم رغبة خارجية ؟

إن المتغيرات التي صاحبت عقد التسعينيات من القرن الماضي ، اعتبرها الغرب مفكروين وحكاما ، دليلاً على تفوق المنظومة الفكرية الليبرالية،بل هناك من اقتراح (وجود استراتيجية غربية مصممة ومدروسة من أجل تدعيم آفاق الانتقال الى الديمقراطية) (1) في العالم،واعتبروا انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة سانحة لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة ، بعد أن قرروا بشكل جزمي نهاية التاريخ وعمت العالم موجة هى أشبه بالإعصار (2) ، تهدف إلى فرض الليبرالية في صورتيها ، السياسية (الانتخابات والتعددية) والاقتصادية (اقتصاد السوق) كل ذلك استناداً على الاعتقاد بصلاحية تطبيق هذه المنظومة حتى خارج موطنها الأصلي ، باعتبارها النموذج المثالي (3) واستخدمت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل المتاحة وفي مقدمتها المساعدات المالية لنشر الديمقراطية الغربية والتكيف الهيكلي للاقتصادات الوطنية ، وصارت هذه الظاهرة توصف بالتحول الديمقراطي ، وفي نظر جانب من مفكري الغرب ، إن الحرب الباردة كانت صراعاً مع النظام السلطوي الاستبدادي ، واعتبروا نهايتها انتصاراً حققته الديمقراطية الغربية (4) واعتقدوا بشكل سهل أن أشد خصومها الايدلوجيين قد اختفوا ! ؟ (5) وهكذا برز مصطلح التحول الديمقراطي الذي يمثل بهذا المعنى انتشاراً للديمقراطية الغربية من الغرب إلى باقي دول العالم ومنها بطبيعة الحال الدول الافريقية ، فهو العملية التى تنتشرفيها الديمقراطية الغربية في أنحاء العالم ، أي عملية استيعاب للمجتمعات غير الغربية (6) ووصفت في الغرب هذه الظاهرة بالموجة الثالثة للديمقراطية أو التحولات الديمقراطية الثالثة ، او الديمقراطيات غير الليبرالية (7) ، وهكذا تبدو هذه الديمقراطية وكأنها قانون ثقافي وسياسي (8) ، وهنا يبرز تساؤل أساسي هل تبنى نموذج الديمقراطية الغربية كان نتاجاً لحاجة المجتمعات الافريقية أم أنه تلبية لرغبات خارجية ؟ من المؤكد أن هذا التحول لم يكن تحولاً طبيعياً وإنما تحول مفروض ، ومن ناحية أخرى لم يكن حاجة مجتمعية أفريقية، ولن تعوزنا الحجة والدليل لتأكيد هذا الزعم ، حيث استخدمت الدول الغربية سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات الدولية المانحة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ، سياسة الضغط لفرض الديمقراطية الغربية وذلك ما صار يطلق عليه (المشروطية السياسية) ، او مطالبة مؤسسات (بريتون وودز) ، ونشير هنا إلى ما صرح به في وقت مبكر (ابريل 1990) هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية بأنه (إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الامريكية) ونصح الدول الافريقية بضرورة تبني النموذج الغربي للديمقراطية (9) وفي نفس العام (مايو1990) صرح السفير الامريكي في كينيا ، بأن الكونجرس سيربط المساعدات بتبنى التعددية ، وفي عام 1991 حدد الكونجري الخطوط العامة لسياسة المعونات الخارجية الامريكية ومن بينها التعددية واقتصاد السوق (10) وفي صيف 1990 سار (دوجلاس هيرد) وزير الخارجية البريطاني السابق في نفس الاتجاه حين قال : (إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التى تتجه نحو التعددية ومبادئ اقتصاد السوق (11) ، وفي نفس العام وأثناء انعقاد المؤتمر الفرنسي الافريقي ذكر الرئيس الفرنسي ميتران (إن المساعدات الفرنسية في المستقبل

سوف تمنح للدول التى تتحرك صوب الديمقراطية) (12) ، واعترف بعض الرؤساء الأفارقة بهذه الضغوط، فقد صرح الرئيس الكينى السابق (موي) بأنه أستجاب لضغط قوي من المانحين لتبني التعددية الحزبية ولم يكن الأمر اختياراً طوعياً نابعاً من قناعته بثمار هذه التعددية (13) ، وهكذا حدد الغرب سلفاً نطاق ومدى التحول الديمقراطي في أفريقيا ، حيث حصره في ديمقراطية ليبرالية متعددة الأحزاب ، وتجاهلت هذه الوصفة، طبيعة المجتمعات الافريقية والتناقضات والتعقيدات التى تعيشها (14) ، ومن هنا فإن تبنى هذه الديمقراطية لم يكن تحولاً اجتماعياً أفريقيا أو نتاج تطور داخلى للعلاقات بين القوى الاجتماعية الافريقية ، وإنما يمثل رغبة خارجية وفي سياق تنفيذ أجندة دولية جديدة ، تهدف الى تأطير المجتمعات الإنسانية بما يتسق مع البناء القيمي والمؤسسي للدول الغربية ، وغابت عن هذه الدول الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي الافريقي الراهن (15) ، ذلك أن العالم يتشكل من مناطق وفضاءات اجتماعية وثقافية مختلفة تدافع عن أصالتها وخصوصيتها (16) ، لكن لأن المصالح السياسية والاقتصادية الغربية تتطلب فرض الديمقراطية الغربية ، ذهبت الدول الغربية بكل قوة في هذا الاتجاه ، ولقد رفعت هذه الدول شعار (السلام الديمقراطي) ، الذي ينطلق من أن سياسة نشر الديمقراطية الغربية تعمل في التحليل الأخير ، على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبري ، اعتقاداً منها بأنها تضمن السيطرة على الجماعات والاتجاهات الأخرى ، ولايمكن إهمال دور العولمة وانعكاساتها وضغوطها (الادماجية والنمطية) ، والتى ساهمت بشكل واضح في تزايد حدة تأثير العوامل الخارجية على قضايا كانت إلى وقت قريب تعتبر شأناً وطنياً داخلياً (17) إن العولمة أدت الى إقامة اتصال بين شعوب ذات خيارات مجتمعية مختلفة (18) ، فحاولت الدول الغربية الاستفادة منها لقولبة الشعوب وعولمة الثقافات طوعاً أو كرهاً (19) ، ولقد حذر (جان لويس كورو) الرئيس السابق لمجلة (جون أفريك) من انصياع الدول الافريقية للرغبة في تبنى الديمقراطية الغربية ، لأن الغرب بحسب تعبيره بعد أن باع كثيراً من الحلول الفاشلة للقارة السمراء ، ها هو يحاول تسويق فكرة أن تطبيق التعددية يشكل عاملاً أساسياً في عملية التنمية (20) ، ولاشك أن تلك الروية نابعة من تقييم دقيق للأوضاع الاجتماعية في افريقيا التى يصعب تطبيق الديمقراطية الغربية عليها دون خسائر ، فالنظام السياسي هو ابن بيئته ، ولذلك فإن العوامل الاجتماعية تنعكس حتماً على طبيعة النظام ومؤسساته ، فضلا عن أن الديمقراطية الغربية في موطنها الأصلي تعيش أزمة حادة ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل : هل تطبيق هذه النموذج هو استعارة للمثال أم استيراد للأزمة ؟

ثانياً : - النموذج الديمقراطي الغربي ، استعارة المثال أم استيراد للأزمة ؟

من المؤكد أن الديمقراطية التمثيلية ومؤسساتها ، ترجع في جذورها إلى خلفية تاريخية وثقافية وفكرية غربية ، وهى لم تصر الى ماصارت اليه دفعة واحدة ، بل (خرجت من رحم تطورات عاصفة وتبدلات عنيفة) (21) ، الحرب الأهلية الانجليزية (العصيان العظيم) والثورة الامريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789 ، وبحسب د . رجب ابو دبوس هي نتاج الثورة البورجوازية واستيلاء الرأسمالية على السلطة (22) ، ولذلك فهي وثيقة الصلة بنوع معين من الاقتصاد السياسي وأساليب وعلاقات الإنتاج ، (اقتصاد السوق ، الرأسمالية التجارية ، الرأسمالية الصناعية) ، ويستند هذا النموذج من الديمقراطية إلى مرتكزات

يأتي في مقدمتها ، تمثيل المواطنين عبر الاقتراع والفصل بين السلطات وتأطير المواطنين في أحزاب ، وهي انعكاس للفلسفة السياسية التى سادت أوربا في القرن الثامن عشر (23) وفي تقدير بعض مفكري الغرب وساسته ، أن هذه الديمقراطية اجتازت امتحانات صعبة حققت من خلالها تقدماً على خصومها وخاصة الفاشية والنازية والتطبيق الماركسي في الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية ، ولذلك فهي صالحة للتطبيق في غير موطنها الأصلي ، بأعتبار أن تبنّي هذا النموذج (يحقق أفضل دولة وأفضل حكومة وأفضل نتائج) لأنه يتيح للأفراد أن يحكموا أنفسهم بانفسهم (24). إن أسئلة عدة تبرز تتطلب إجابة نختبر من خلالها هذا الزعم ، فهل تعد هذه الديمقراطية نموذجاً يحتذى ؟ وهل هى خالية من العيوب ؟ وهل قادرة فعلاً على خلق أفضل شكل للحكم ؟ وهل تناسب هذه الديمقراطية المجتمعات الافريقية ؟ نحن نعتقد أن هذه الديمقراطية تعيش في موطنها الأصلي أزمة حادة ، عبّر عنها جانب من مفكري الغرب وقادته ، فعلى الصعيد الفكري كشفت دراسات جادة ورصينة أسباب هذه الأزمة ومظاهرها إلى الحد الذي وصفت بأنها أزمة بالغة الخطورة (25) أو أنها تعيش نزعات من التفسخ (26) ، وهناك من عبّر أكثر جرأة حين وصف مؤسسات هذه الديمقراطية بأنها (دمى فاقدة للحياة) (27) ، بل هناك من ذهب أبعد من ذلك عندما اعترف بأن النظام النيابي (يمر في الوقت الراهن بأزمة لم يعد بالأمكان إنقاذه منها فيجب استبداله بنظام آخر) (28) ، أما على الجانب الآخر فقد أبان الرئيس جاك شيراك في كتابه الشهير : فرنسا جديدة . فرنسا للجميع الذي كتبه قبل ترشحه للدورة الأولى ، عن مظاهر أزمة النظام الديمقراطي الفرنسي ، ففي هذا النظام صار يشعر المواطن بالإهمال والتهميش وأن أغلب الشعب الفرنسي لا يسمع صوته مع ما يصاحب ذلك من فساد وانحراف في عمل المؤسسات ، ويدعو إلى توسيع قاعدة الحوار في زمن الازمة . إن ما أشرنا إليه يظهر بكل وضوح أن تبنّي هذه الديمقراطية ليس استعارة لنموذج مثالي وإنما استيراد لنموذج مأزوم في عقر داره أو في أرضه الاولى (29) ، ولن تعوز الباحث الموضوعي الحجة ليدلل على عمق الأزمة ، وتبرز اعتراضات جدية على النظرية وتطبيقها ، فالفكرة تفترض أن الأفراد متساوون ويختارون بحرية ممثليهم ، لكن (اناتولي فرانس) قد كشف سذاجة هذا الافتراض في عبارته الشهيرة (إن الشحاذ الذي ينام تحت الجسر له حقوق مماثلة ومساوية لحقوق البورجوازي الثري) ، ومن هنا فإن المجالس النيابية التى يفترض ممارستها للسلطة التشريعية هى نواد صغيرة لايدخلها (بحكم القانون أو الواقع سوى أعضاء الطبقة العليا) (30) ، وقاد الشعور بالتهميش والحرمان وعدم التمثيل إلى (فقد الثقة والتردي المذهل للمشاركة في الانتخابات في العديد من البلدان) (31) ما دفع بعض مفكري الغرب إلى رفع الصوت عالياً ، منبهين إلى أن هذه الديمقراطية بدأت تذبل تحت التأثير المتنامي للأحساس بالحرمان الذي يعبر عنه المواطنون (32) ، وأصبح هنا الشعور واحداً من معوقات المشاركة كما أنه يديم التوزيع غير العادل للسلطة والثروة (33) ، ويجد هذا الشعور مبرره في أن أعضاء المجلس النيابي هم ليسوا مختارين فعلاً من المواطنين ، وإنما تلعب معطيات عديدة في اختيارهم وليس لها علاقة بالناخبين ، يأتي في مقدمتها المال السياسي ، (فملوك المال هم صانعو ملوك الديمقراطية) وهذا يعد سبباً كافياً لقلق المواطنين في أوربا وامريكا عن مستقبل الديمقراطية وفساد مؤسساتها ، فالمال هو (القوة النفاثة لقاطرة الديمقراطية) (34) ومن هنا فإن المفكرين الغربيين الذين أعلنوا نهاية الديمقراطية الغربية (35) عبّروا

بأمانة عن حقيقة واقعة ، بسبب ما تعرضت له من إفساد على أيدي أصحاب الأموال ، فمؤسساتها لم تعد ساحة للحوار وإنما هى (نتاج التسويات السرية والصفقات المشبوهة ونفوذ البيوتات المالية) (36)، وبذلك نجح الناس في الغرب (شيئاً فشيئاً في اكتشاف الخداع الشامل ، حين تبين لهم الحكام الحقيقيون الذين يملكون السلطة، الشركات متعددة الجنسية والبنوك والمؤسسات المالية المانحة والمنظمات السرية) (37) ، وذلك ما جعل البعض يعتبرها ديمقراطية بلا مرجعية فلسفية أو أخلاقية أو معرفية ، أي ديمقراطية منفصلة عن القيمة ، بسبب ارتباطها بالنظام الرأسمالي بكل وحشيته ، الذي جعل الربح الهدف الأسمى والوحيد وأهمل الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية (38)، وبذلك لم تقلص هذه الديمقراطية أضرار الملكية الخاصة كما هو مفترض (وإنما صار السوق يتحكم في اللعبة السياسية وهكذا شكل انتصار رأسمالية السوق هزيمة للديمقراطية الليبرالية) (39) ذلك المظهر الأبرز من مظاهر أزمة هذه الديمقراطية المراد فرضها لكنه ليس الوحيد ، حيث صارت فكرة الفصل بين السلطات التي جعلها مونتسكيو ركناً ركيناً في النظام التمثيلي ، ملمحاً أو طيفاً في ظل التراجع المذهل للمؤسسات النيابية مقابل تضخم دور السلطة التنفيذية ، ما أفقد مؤسسات الديمقراطية النيابية توازنها (40) ودفعها إلى الحضيض وحط من قدرها وسلبها ما تبقى من (مضمون ديمقراطي) (41) ، لأن المجلس النيابي (الجمعية ، مجلس النواب ، مجلس العموم ، البرلمان ....) هو إلى أفول بعد أن أصبحت الحكومات (السلطة التنفيذية) تقاسمه دوره التشريعي إن لم تصادره ، تلك حقيقة ينبئ عنها الواقع وتكشف عنها الدساتير ، حتى النظام الامريكي الذي امتدحه

يوماً (دي توكفيل) (42) بأعتباره تجسيداً لمبدأ فصل السلطات ، كشف الواقع عن تآكل هذا المبدأ بسبب تنامي سلطة الرئيس ، بما يملك من حق الاعتراض على تشريعات الكونغرس ، فالحكومة ليست ضعيفة (والقوة الغالبة ليست في أيدي ممثلي الأمة) كما كان يعتقد (دي توكفيل) ، في الواقع الراهن اليوم لايمكن إجبار الرئيس على تطبيق قوانين ليس راضيا عنها ، وهكذا أفرغ مبدأ فصل السلطات من مضمونه وبقي مجرد مبدأ أو شعار ، وتلك علامة بارزة من علامات تأزم هذه الديمقراطية التى تشترط الدول الغربية تطبيقها وتطالب بتعميمها . إن هذا النوذج من الديمقراطية يعتبر الأحزاب السياسية لازماً من لوازمها ، لأنها توسع قاعدة الحوار وتعددها ، حيث يتجمع أصحاب الرؤية الواحدة في حزب يدافع عن هذه الرؤية ويحاول تطبيقها ، فالديمقراطية بحسب اعتقادهم تتطلب وجود مفاهيم مختلفة للمصلحة العامة ، التي يجب أن تمثل من خلال الأحزاب السياسية (43) ، هذه الصورة لا وجود لها في الواقع ، فلا توجد أحزاب مبادئ ورؤي وإنما أحزاب انتخابات ، ومن ناحية أخرى الأحزاب السياسية أضعفت ما تبقى من ميزة للنظام النيابي ، لأن أعضاء الحزب يعملون على (تحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم) (44) وهكذا كان تأثير الأحزاب ذا مردودا سلبي في الديمقراطية الغربية ، حيث تغلبت المصالح الخاصة على المصلحة العامة ، وعمت (القطيعة المتزايدة بين أجهزة السلطة والمجتمع ، حيت لم يعد هذا الأخير يعتقد بأنه ممثل بشكل صحيح) (45) ، فضلا عن أن قوى الضغط في المجتمع الغربي قد أفسدت أي دور للأحزاب ، بل صارت هذه الأخيرة (محضنة أو مزرعة لعدة لوبيات ، تتقاتل بجميع الأسلحة دون مبادئ أو أفكار وكذلك دون أخلاق ودون تعاقدات

اجتماعية) ، وهذا أدى إلى ما اعتبره البعض نهاية السياسة (46) وذلك ما يبرر تراجع الدعم الشعبي لها بشكل واضح ، كما أن الناخبين لايفرقون بينها بحكم تشابهها ، فهي (تجمع اعتباطي من عناصر متفرقة) (47) تم اختراقه من قبل أصحاب الأموال والشركات ، وصار نفوذ المال ظاهراً في عمل هذه الأحزاب ، حتى أن الأحزاب التى نشأت تاريخياً في أحضان قوى اجتماعية ضعيفة ، صارت (تتودد إلى أرباب الأعمال على نحو مبتذل) ، فحزب العمال البريطاني أصبح يغازل الشركات على نحو تحسده عليه الأحزاب اليمينية (48) ، وبذلك فإن وصف الأحزاب السياسية بالكنائس السياسية لمباركة زواج المال بالديمقراطية (49) ، ليس وصفاً قاسياً أو فاقداً للمبرر . إن هذه الهشاشة التى وصلت إليها الديمقراطية النيابية في الغرب ، افرزت من ناحية زعامات (لاتحظى بثقة واحترام القطاعات الأعرض من السكان) (50) ، وأبعدت من ناحية أخرى المواطنين عن المشاركة ، حيث يتضح (أن الطابع المميز للديمقراطيات الأوربية منذ التسعينيات هو الامتناع عن التصويت) (51) . ومن المفارقات أن الإعلام بعكس ما كان متوقعاً ساهم بشكل مثير في إضعاف هذه الديمقراطية ، فالنائب المنتخب لم يعد يعكس رغبات الناخبين ، وإنما هو صدى للإعلام أو بتعبير الرئيس شيراك ، النواب ورجال السياسة أسرى (لمرايا الإعلام المقعرة) ، ومن هنا فإن تنامى الدور السلبي للإعلام يعد من مظاهر أزمة الديمقراطية الغربية ، حتى أنه قيل (إن رجل دعاية قديرا وشهيرا بإمكانه ان يصنع عدداً من النواب أو من رجال السياسة) (52) ، وتبرز هنا استطلاعات الرأي العام باعتبارها عاملاً مؤثراً في قرار ما تبقى من الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية . ونخلص إلى أن الديمقراطية الغربية تمر بأزمة لم يعد بالإمكان إنقاذها بسبب ، ما تعرضت له من إفساد للأشخاص والمؤسسات ، وإذا كان التفكير الموضوعي والرصين في الغرب يعتبرها فخاً (53) فإنه يمكن القول بدون وجل إن استعارتها في افريقيا ليس استعارة للمثال وإنما استيراد لنموذج مأزوم ، الأمر الذي يجب البحث عن ديمقراطية بديلة مناسبة للمجتمعات الافريقية .

ثالثاً . نحو نموذج ديمقراطي بديل

اذا كان النظام الديمقراطي الغربي يعيش ازمة في موطنه الاصلي وهجره مواطنوه ، فهل من الممكن محاكاته في دول العالم الاخرى ومنها الدول الافريقية ؟ من المفارقات ان الدول الافريقية فرضت عليها الديمقراطية الغربية في لحظة بدء اختفائها في أرضها (54) وفي ذروة ازمتها وفي الوقت الذي بدأ المفكرون الغربيون يطالبون باستبدالها بنظام اخر او بديمقراطية بديلة (55) فإن تطبيق الديمقراطية التمثيلية في افريقيا سيكون تطبيقاً لنظام في بيئة غير بيئته ، ذلك أن المجتمعات الافريقية متعددة الثقافات المحلية وذات تنوع عرقي وأثنى ، فضلا عن الفقر والتخلف ، ولذلك كان محقا وزير خارجية مالي عمر ديكو عندما أشار في ندوة أصلية حول (افريقيا الآمال الضائعة) إلى أن (الجائع لايسمع) ، مضيفاً أن الفلاح الفقير في افريقيا لايهمه الحديث عن فضائل الديمقراطية وتعدد الأحزاب إذا كانت المحاصيل الزراعية ضعيفة والسماء شحيحة (56) هناك تخوف له مايبرره من تطبيق الديمقراطية الغربية في القارة الافريقية ، حتى أن البعض ذهب إلى أنها ستكون (حاملة للنحس أكثر مما هى حاملة للوعد) (57) ، ومن المؤسف أن الواقع يثبت ذلك مع كل عملية انتخابات في بلدان القارة ، ففي عام **2000** اندلعت في نيجريا صراعات عنيفة بين الجماعات وأحداث عنف اثنية طائفية (58) ، ولم تتمكن الحكومة من إخماد الصراع بسهولة ، ومآسي انتخابات كينيا الأخيرة ليست بعيدة . ومن ناحية أخرى ، فقد أبان

الواقع (أن مشروع التعددية الحزبية لم يدفع بمسيرة التنمية ، وإنما عمل على هدر الكثير من الإمكانيات ، أنفقت لسن دساتير شكلية وتنظيم انتخابات صورية وتأسيس أحزاب ضعيفة ومتهافتة وسن قوانين معطلة وتنصيب مجالس محلية مفرغة من محتواها وعاجزة ، وإقامة برلمانات جوفاء تردد خطابات بعيدة عن واقع الحياة اليومية للمواطن) (59) كل ذلك يجعلنا نذهب مع البعض إلى أن الديمقراطية ليست نموذجاً موحد الملامح والسمات يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات ، كما لايمكن اعتبار الديمقراطية الغربية النموذج الأمثل والقابل للتطبيق في كل مكان ، فالدراسات الرصينة والموضوعية بدأت تعترف بنظرية تعدد المصادر في تطور الديمقراطية (60) ومن هنا فإن الديمقراطية الغربية ليست النموذج الوحيد كما أنها حتماً لاتناسب كل المجتمعات ، فشكل الحكم وطريقة الحياة يجب أن يكونا نابعين من الواقع الحضاري والثقافي والاجتماعي (61) ، وذلك ما يبرر تحذير العارفين بالشأن الافريقي مما سينجم عن تطبيق الديمقراطية الغربية في افريقيا من (أخطار ومطبات) ، باعتبار أن المجتمعات الافريقية على درجة عالية من التنوع الاثني واللغوي والديني ، حيث ستكون كل عملية انتخابات (مساراً متفجراً ومحفوفاً بالمخاطر) (62) ولقد استشعر القادة الافارقة ما سينجم من أخطار عند تطبيق المشروطية السياسية ، دون مراعاة لاوضاع أفريقيا وخصوصيتها ، فقد أوضح بجلاء الأخ القائد معمر القذافي للأوربيين في قمة أفريقيا أوربا الثانية التي عقدت هذا العام في البرتغال أن الافارقة لايقبلون تعليمهم الحكم الجيد أو الحكم الرشيد.

كما نبه الرئيس (اوباسانجو) رئيس لجنة تنفيذ مبادرة الشراكة الافريقية الجديدة للتنمية إلى أن (افريقيا يجب أن تكون حرة في التطور وتعزيز معاييرها الخاصة للحكم الجيد دون توجيه من الدول المانحة وأنه لايجوز لأحد أن يعلم الافارقة ماهو الحكم الجيد) (63) في ضوء ما سبق نقول إن نموذجاً مأزوماً في تطبيقه العملي ، خالياً من القيم الأخلاقية والاجتماعية لايناسب مطلقاً مجتمعاتنا الافريقية ، ويعد غريباً عن تقاليدها لكن يجب أن يكون الأمر واضحاً ، بأنه لايعني هذا رفض الديمقراطية وتأييد الاستبداد بحجة الخصوصية ، وإنما نعتقد بضرورة البحث عن نظام يناسب المجتمعات الافريقية ، ذلك أن تطبيق الديمقراطية الغربية عرضّ هذه المجتمعات إلى هزات عنيفة ، فتحولت الديمقراطية الغربية إلى مشكلة وليست حلاً (64) ذلك إن الولاء في افريقيا هو للقبيلة بالدرجة الأولي (65) إن الذين مازالوا يعتقدون بإمكانية تبنى الديمقراطية الغربية في افريقيا ، يسلمون بأن ولادتها ستكون عسيرة (في ظل واقع اجتماعي متخلف إلى مستوى بعيد) (66) ، ولذلك فإن التساول عما مصير الديمقراطية المستوردة في ظل (سيول الدم وألسنة النيران) ؟ (67) يكون تساؤلاً مشروعاً ، وتبرز انتخابات بورندي الرئاسية 1992 والانتخابات الكينية 2008 خير شاهد على ذلك ، حيث خاضت قبيلة التوتسي في بورندي حرباً طويلة حصدت وهجّرت الملايين ، عندما فاز زعيم قبيلة الهوتو في الانتخابات ، كما قدمت الانتخابات الكينية الأخيرة وما صاحبها من أحداث دامية - في دولة كانت مثالاً للاستقرار والسلم الاجتماعي - دليلاً حياً على ما ستخلفه الديمقراطية الغربية المسقطة بالمظلة من مآسي وكوارث ، حيث تحول الصراع من صراع في صناديق الانتخابات إلى صراع قبلي على الأرض ، وتمترس الجميع خلف القبيلة (بعد أن كانوا خلف كيباكي وأودنغا) ، وذلك ما كان يتخوف منه الرئيس موي أو قل كان يتوقعه . إن الديمقراطية التى ننشدها في افريقيا تلك التى تنسجم مع التراث الافريقي وترتكز على البعد الإنساني ،

الديمقراطية التى يمكن تسميتها (بالديمقراطية التلقائية) (68) ، ويؤكد المؤرخ الافريقي الشهير الشيخ (انتاديوب) أن انتخابات الملك في المجتمعات الافريقية قبل مجيء الاستعمار للقارة شرط لابد منه في تشكيل (المجلس الحاكم) ، وكانت كل الفئات الاجتماعية تمثل في هذه المؤسسة لضمان استقرار ووئام دائمين بين المواطنين ، عن طريق ما يتيحه هذا المجلس من فرص المشاركة والعلاقات الاجتماعية الودية ، في جو من التسامح والاحترام المتبادل ، وكان العرف التقليدي الاجتماعي يشترط أن يكون أعضاء المجلس من صفوف الشعب بينما كان رئيس المجلس (الملك) يقوم (بأداء دور من يمثل خدم البيوت والمنازل) (69) إن تطوير الديمقراطية التلقائية النابعة من التراث الافريقي هو ما يلائم المجتمعات الافريقية ويحقق لها الأمن والسلم ويضمن عدم انهيارها ، ذلك أن السلطة إذا مورست على الجماعة من خارجها تؤدى إلى أنتفاء الديمقراطية (70) . ولذلك فإننا نعتقد أن الديمقراطية التى تتيح للناس جميعاً ممارسة الحكم ، هى الديمقراطية المباشرة وليست ديمقراطية التمثيل ، ولقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بهذه الصورة من الديمقراطية حين تحدث عن المتطلبات العادلة للاخلاقية والنظام العام والخير العام في مجتمع ديمقراطي ، وإذا كان الإعلان لم يفسر ما هو المجتمع الديمقراطي ، فان المادة 21 تؤكد على أنه (يحق لكل شخص ان يشارك في حكومة بلده ، مباشرة أو من خلال ممثلين) ، وهكذا فإن الممارسة المباشرة للسلطة هى الصورة الحقيقية للديمقراطية ، فالسلطة لاغنى عنها في المجتمع ، لكن إما أن يمارسها الشعب أو يتنازل عنها لممثلين وحكام ، وإذا كنا أمام خيار بين النظامين ، فإن خيار الشعب هو اداة الحكم سيكون الخيار الأكثر ديمقراطية ، وإن نظام المؤتمرات الشعبية حيث يمارس الشعب السيادة ، هو الذي يناسب الجماعة الافريقية بكل تنوعها . وهنا تتحقق (التعددية الحقة وليس تعددية الأحزاب وعندما يحضر الشعب يزول مبرر التفويض والتمثيل) (71) . وذلك ما تحققه النظرية الجماهيرية كما وردت في الكتاب الأخضر وهى مساهمة أفريقية جادة في حل مشاكل الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . يؤكد أحد الباحثين في تاريخ أفريقيا على أن التقاليد السياسية في أفريقيا ، تعكس أمثلة على المشاركة الشعبية أو الديمقراطية المباشرة (72) ، والسؤال : هل الديمقراطية التمثيلية تتيح للشعوب الافريقية إمكانية تنظيم حياتها وتقرير مصيرها ؟ ؟ هل هذه الديمقراطية تمكن الشعوب الافريقية من تحقيق حريتها ؟ الإجابة بالنفي قطعاً ، لأنه لكي يستطيع الشعب تحقيق حريته ، يجب أن يحكم ذاته ، وأن تكون القوانين التي تدير حياته العملية صادرة عن إرادته ، ويجب الا ننسى أبداً (أن الحرية هي الشرط الأساسي للكرامة الإنسانية ... والإنسان الذي لايحكم نفسه يحتل مكانة في الوجود مساوية لمكانة الشيء) (73) ، فهو لايقوم بأفعاله من إرادته بل وفقاً لإرادة سلطة خارجية ، وهي سلطة النواب وسلطة الحكام . لاأحد يشك في وجوده بالمجتمع ولكن وجوده كوسيلة لا كفاعل (74) نظام الديمقراطية المباشرة هو الذي يجعله فاعلاً في المجتمع وفي السلطة . الإنسان في النظرية الجماهيرية كما وردت في الكتاب الاخضر هو عضو فى جماعة (هو في وجوده كما في حياته وضروب نشاطه ... يحتاج إلى أن يكرم ويخلص من كل الضغوط) ، إن جوهر الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي أفرد لمشكلة الديمقراطية ، يرتكز على مسألة جوهرية ، وهي كيف يقرر الإنسان لنفسه بحرية دون أي شكل من أشكال التمثيل (75) . إن النظرية الجماهيرية هى نظرية عالمية يمكن تطبيقها في أفريقيا وفي العالم و يعتقد الباحثون بحق أنها في حال تطبيقها تستطيع حل

المشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى تواجه البشرية (76) (فهي فكر إنساني متكامل في نواحيه كافة ، مبني على محتوى اقتصادي واجتماعي) ، بل أفريقيا هى أحوج إلى تبنيها ، فالديمقراطية الغربية من لوازمها الأحزاب السياسية وفي أفريقيا بحكم تكوينها الاجتماعي تكون الأحزاب أحزاب قبائل وعشائر ، ومن هنا فهى لاحاجة لها لأنها تزيد المجتمع تشتتاً ، لايمكن أن يتجنبه إلا بتطبيق الديمقراطية الشعبية المباشرة التى لاحاجة فيها إلى الأحزاب ، ناهيك عن الأحزاب كما في الوطن العربي هى (انعكاس أمين للبنية الاجتماعية مهما غلفت نفسها بشعارات أو أسماء (77) إن المثقفين الأفارقة مدعوون إلى مناقشة ماتطرحه النظرية الجماهيرية ، وهي إسهام أفريقي أصيل ، يعد تبنيها أفضل من تطبيق تجارب أخرى أعلن إفلاسها .

الخلاصة

لقد تبين لنا من هذا العرض الموجز ، أن مايسمى بالتحول الديمقراطي هو ليس تحولاً نحو الديمقراطية وانما تحول نحو التفويض والتنازل عن السيادة الشعبية ، وهو ليس وليد حاجة مجتمعية افريقية ، وإنما محاكاة للغرب ووصفة مفروضة بهدف تعميم نظمه واستيعاب المجتمعات الأخرى ، ولقد تبين لنا بوضوح أن تطبيق الديمقراطية الغربية هو استيراد لنموذج مأزوم ، أصبح يتلاشى في موطنه ، كما أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا غير مؤهلتين لتطبيقه ، ولذلك دعونا إلى ضرورة البحث عن ديمقراطية بديلة تنطلق من فضائل التقليد التاريخي وقيم الحضارة الأفريقية التى يجب أن تميز التفكير الأفريقي المنعكس على الديمقراطية ، ونحن نعتقد أن الديمقراطية المباشرة هي أقرب إلى المجتمعات الأفريقية بحكم تقاليدها في المشاركة وواقعها الاجتماعي .

الهوامش

1- بريجنكسى : الاخفاق الكبير ، ت فاضل حتكر ، دار كنعان للدراسات والنشر . دمشق ، ط 3 ، 1991 ص 240

2- ابراهيم ابو خزام ، الديمقراطية الغربية والعالم الثالث ، منشور في ندوة (اشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية) المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، ج 2 ، ط 1 ، 1999 ، ص 328

3- هناء عبيد : الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11 سبتمبر ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةhtt.www.ahnam.org .

4- اوكيشوكو إبينو : الإثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجريا ، منشور في مختارات المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، ع 1 ، 2 ، يناير 2002 ، ص . 290

5- س . ن . ايزنشتات . تناقضات الديمقراطية ، ت : مها بكير ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2002 ، ص . 97

6- اوكيشوكو إبينو : المرجع السابق ص - 292

7- حول ذلك انظر : س . ن انرنشتات : المرجع السابق ، ص 98 وأنظر أيضاً اوكيشوكو إبينيو ، المرجع السابق ص . 292

8- امال موسى (ماما افريكا واشكاليات التحول الديمقراطي) . صحيفة الشرق الأوسط . ع 10728 ، 12 ابريل . 2008

9- حنان عز العرب : تجربة التحول الديمقراطي في زامبيا ، منشور فى افريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، ص . 405

10- حنان عز العرب المرجع السابق ، ص . 406

11- حنان عز العرب المرجع السابق ، ص . 406

12- حنان عز العرب المرجع السابق ، ص . 406

13- سامي السيد أحمد : التحول الديمقراطي في كينيا / منشور فى افريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ، المرجع السابق ص . 234

14- سيرييل أوبي : هل تحتمل نيجيريا انتقالاً سياسياً آخر ؟ منشور في مختارات المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، المراجع السابق ، ص . 330

15- حمدي عبد الرحمن : افريقيا وتحديات عصر الهيمنة ، عرض كمال حبيب انظر htt.www.algazeera.net

16- سليمان بشير ديانى وآخرون : المسألة الثقافية في أفريقيا ، ت : مصطفى مجدى الجمال ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص . 18
17- حول هذه المبررات انظر : : هناء عبيد ، المقالة السابقة
18- باسكال لامي : الديمقراطية العالمية ، من أجل شكل جديد ومختلف للحكم ، ت حسونة المصباحي ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، الجماهيرية العظمى ، 2006 ، ص 79
19- الخضر عبد الباقي محمد : الأفارقة والسلام هل يلتقيان ؟ رؤية ثقافية . htt.www.islamonline.net
20- انظر مداخلته في ندوة اصيلة حول (افريقيا والامال الضائعة) ، 6 / 2008 حول ذلك يراجع htt.www.asharagulawast.com
21- فالح عبد الجبار ، الديمقراطية المستحيلة ، الديمقراطية الممكنة ، دار المدى ، دمشق ، 1998 ، ص . 9
22- رجب أبو دبوس : ضد العولمة ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، طرابلس ،ط 2 ، 2007 ، ص . 336
23- منذر الشاوي : الفكرة الديمقراطية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2000 ، ص . 21
24- منذر الشاوي : المرجع السابق ، نفس الموضع .
25- رينيه هويغ - ديزاكو يكيدا ، شرق غرب ، حوار في الأزمة المعاصرة ، ت عيسى عصفور ، وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، 1995 ، ص . 19
26- س . ن ايزنشتات ، تناقضات الديمقراطية ، المرجع السابق ص . 89
27- باسكال لامي : الديمقراطية العالمية ، المرجع السابق ص . 19
28- جورجيو بومباسي : امبراطورية الغرب واعادة تشكيل الغرب على صورتها ، ت : البكاي عبد الله ، مجلة فضاءات ، ع 31 ، مارس (الربيع) ، 2007 ، ص . 19
29- الصافي سعيد ، عودة الزمن الامبرطوري ، دار الملتقى للطباعه ، والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 2001 ، ص 153
30- س . ن . ايزنشتات ، تناقضات الديمقراطية المرجع السابق ، ص . 90
31- باسكال لامي : الديمقراطية العالمية ، المرجع السابق ، ص - 28
32- باسكال لامي : الديمقراطية العالمية ، المرجع السابق ، ص . 20
33- س . ن . ايزنشتات : المرجع السابق ص - 13
34- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص - 128
35- انظر على سبيل المثال : جان ماري جونيو : نهاية الديمقراطية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، - 1995
36- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص - 135
37- جورجيو بومباسي : المرجع السابق ، ص - 19
38- عبد الوهاب المسيري : الديمقراطية والقيمة htt.www.sudaneseonline.com
39- رجب أبو دبوس : العولمة بين الأنصار والخصوم ، مجلس الثقافة العام ، الجماهيرية العظمي ، 2008 ن ص- 43
40- س . ن . ايزنشتات : المرجع السابق ، ص - 90
41- إبراهيم أبو خزام ، المرجع السابق ، ص - 338
42- الكسيس دي توكفيل : الديمقراطية في امريكا ، ج1 ، ت امين قنديل / عالم الكتب ، القاهرة ، ط 4 ، 2004 ص 122 وهو كان يرى الحكومة دائماً ضعيفة لاخطر من ورائها لأن القوة الغالبة في أيدي ممثلي الأمة
43 - س . ن ايزنشتات : المرجع السابق ، ص -37
44- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، ط 24 ، ص . 19
45- باسكال لامى : المرجع السابق ، ص 55
46- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص . 168
47- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص . 175
48- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص . 131
49- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص . 128
50- س . ن . ايزنشتات : المرجع السابق ص . 91
51- باسكال لامي : المرجع السابق ، ص . 56
52- الصافي سعيد : المرجع السابق : ص 132 حول دور الاعلام انظر س . ن ايزنشتات : المرجع السابق ، ص . 97
53- باسكال لامي : المرجع السابق ، ص . 41
54- الصافي سعيد : المرجع السابق ، ص . 153
55- باسكال لامي : المرجع السابق ص 41 ، جورجيو بومباسي ، المرجع السابق ، ص . 19
56- حول ندوة أصيلة انظر محمد بوخزاز ورشيد مروان htt.www.asharqalawsat.com
57 - الصافي سعيد المرجع السابق ، ص . 147
58- سيريل أوبى : المرجع السابق ، ص . 352
59- محمد الأمين ولدى سيدي باب . فشل التجربة الحزبية في افريقيا ، مقدم الى ندوة : السلطة بين التسلط والتحرر ، سرت ، الربيع (مارس) 2008 ، (غير منشور) ص . 16
60- كندي غراهام : دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الديمقراطية ، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستفادة، الدولة ، 29 / 10 حتى 1 / 11 ، 2006 .
61- إبراهيم أبو خزام : المرجع السابق ، ص . 369
62- جان لويس كورو : المرجع السابق . الرئيس السابق لتحرير مجلة جون افريك .
63- انظر هذا التصريح htt.arbic peopledaily.com .
64- إبراهيم أبو خزام : المرجع السابق ، ص 342

65- أحمد محفوظ بيه : التحول الديمقراطي في موريتانيا ، نظرة تقيمية للأداء السياسي للأحزاب ، منشورات في أعمال ندوة افريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ، المرجع السابق ، ص - 167

66- بكري الجاك : التحديث في العالم الثالث ، ضرورة حياتية أم رغبة أمريكية ، مابين افريقيا والدول العربيةhtt.www.sudaneseonline.com .

67- إسماعيل آدم : أفريقيا . ديمقراطية الرصاص htt.arbic i. peopledaily.com

68- الخضر عبد الباقي ، المرجع السابق .

69- الخضر عبد الباقي : المرجع السابق .

70- رجب أبو دبوس : مواقف 18 ، أكاديمية الفكر الجماهيري ط 2 ، 2007 ، طرابلس ، . 159

71- رجب أبو دبوس : المرجع السابق ص . 155

72- حكيم داي ، مفهوم الديمقراطية التمثيلية ، محاضرة ألقيت في الموسم الثقافي للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1373 و.ر 2005 ص . 24

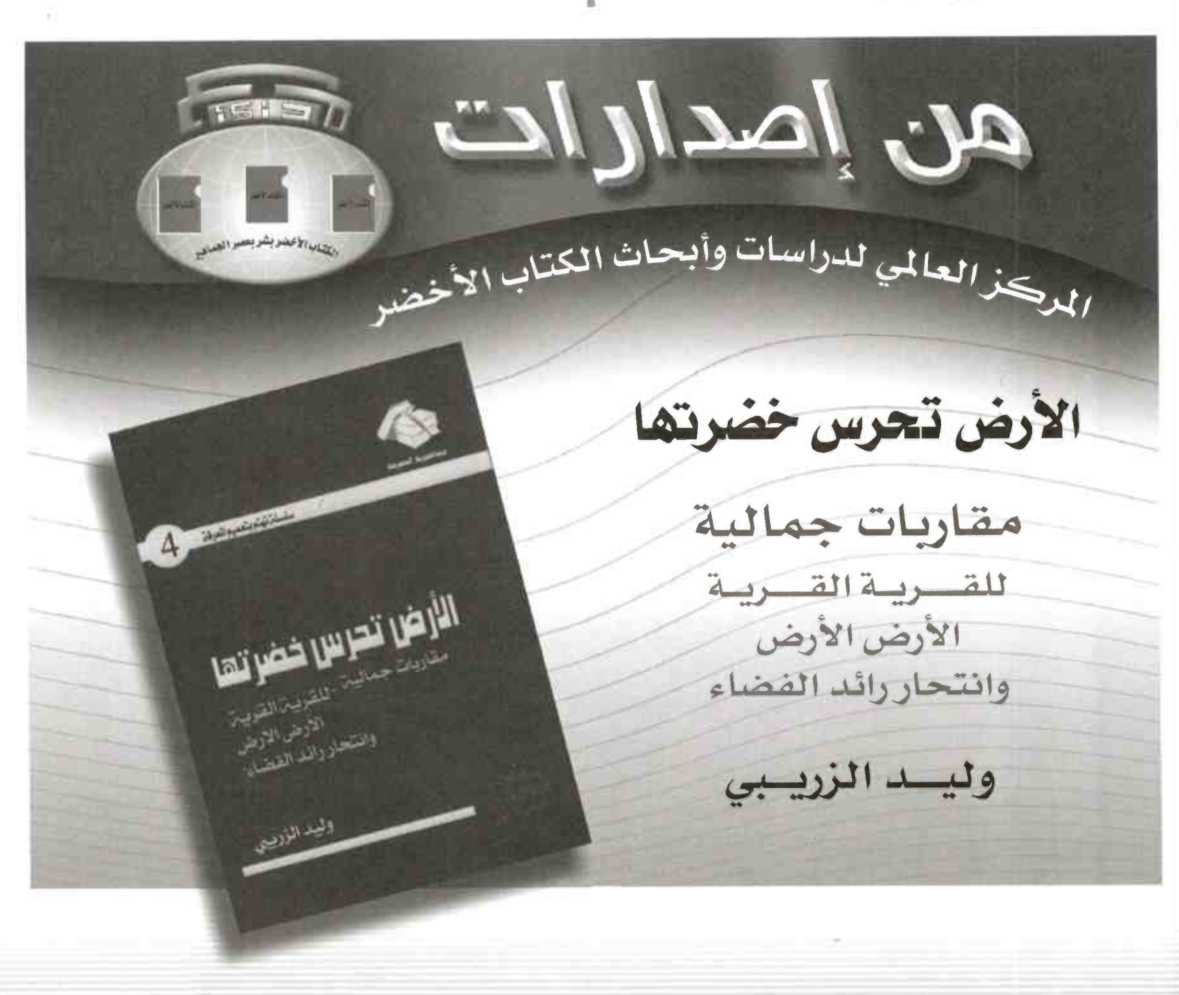
73- ميشيل متياس : الديمقراطية والدستور ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، 1993 ، ص . 208

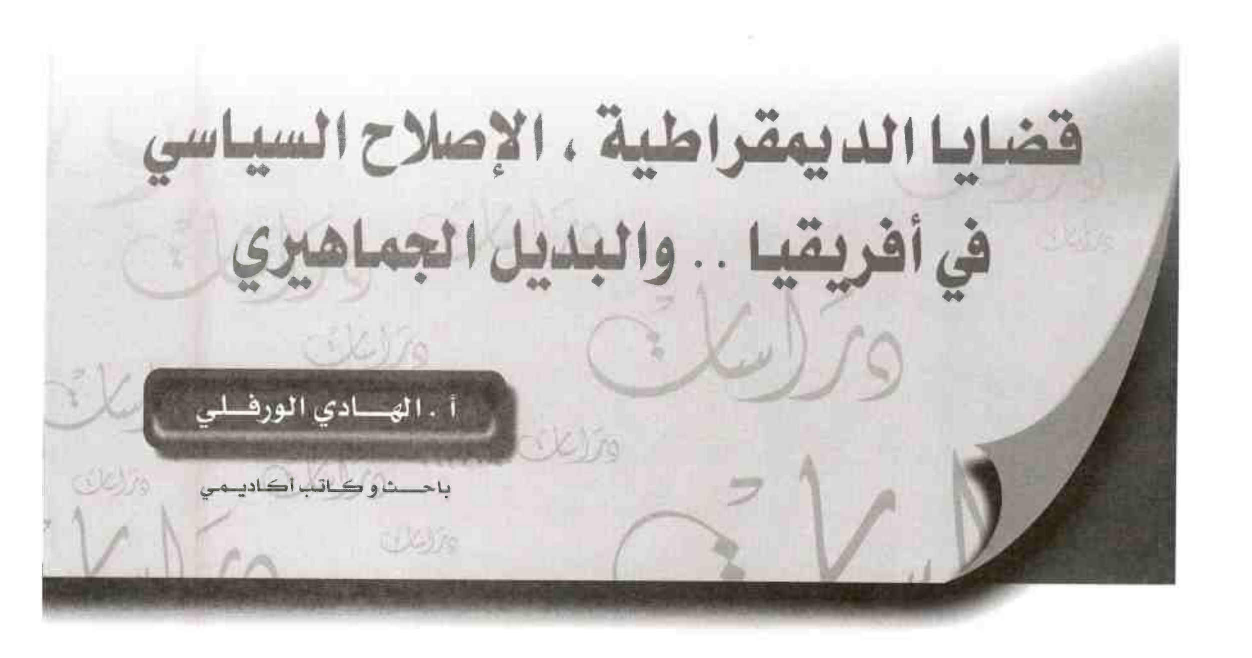
74- ميشيل متياس : المرجع السابق ، نفس الموضع .

75- انظر على فهمي خشيم : قيمة الإنسان في النظرية العالمية الثالثة ، ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط 1 ، 1990 ص 164 - 169

76- خايمه ب . رامبرز : الديمقراطية المباشرة في ليبيا ، ندوة مانيلا ، المرجع السابق ، ص 219 وانظر إبراهيم أبو خزام ، ص 393

77- إبراهيم أبو خزام ، المرجع السابق ، ص . 373





قضايا الديمقراطية ، الإصلاح السياسي في أفريقيا .. والبديل الجماهيري

أ . الهادي الورفلي
باحث وكاتب أكاديمي

أولاً . الخلفية التاريخية

السؤال الأبرز في قضايا الديمقراطية، والنظم السياسية الناتجة عنها هو : هل الديمقراطية حالة ناتجة عن الوعي، أم أن الوعي، ومن ثمّ التقدم هما نتاج الحالة الديمقراطية ؟. إذا خضنا في محاولات الإجابة عن هذا السؤال يمكننا على الأقل قطع نصف الطريق نحو فهم مسألة المستورد السياسي الذي تحكم تطبيقاته الواقع الإفريقي تحت مسمى الديمقراطية، كما يمكن فهم مصطلح الإصلاح السياسي الذي تتصدى له اليوم بعض النخب الأفريقية السياسية بدعوى كونها نخبا داعية للتطوير وإصلاح الأنظمة السياسية في أفريقيا باعتبار هذا الإصلاح الذي يرتكز حسب تلك النخب على ضرورات أساسية من قبيل توسيع دائرة المشاركة السياسية، ونزاهة العمليات الانتخابية، واحترام حقوق الإنسان. هو الخطوة الأولى في رحلة تقدم أفريقيا .

في الواقع تكشف أية قراءة موضوعية للحالة السياسية في أفريقيا عن تناقضات عميقة تطال مسألة الديمقراطية برمتها أولاً كبعد نظري، وثانياً كشكل بحيث إن هذه التناقضات أصبحت تشكل في حقيقة الأمر جوهر أزمة الواقع السياسي في أفريقيا، وهي أزمة أبعد في واقعها وأسبابها عن كل منافذ الخروج المزعومة والمفترضة في الإصلاح السياسي...

الحقيقة الأولى في هذا السياق أن أفريقيا المختلفة ببيئتها الاجتماعية، والثقافية، والنفسية قد وقعت

أسيرة في قبضة استعمار سياسي تهيأت لقبوله نخب سياسية أفريقية كانت في الأصل مبهورة بتطبيقاته في الغرب الذي عاشت هذه النخب، وتعلمت في أحضانه، وقد ساعد انعدام الوعي لدى الكثير من الشعوب الأفريقية، وعجزها عن تطوير واقع ديمقراطي إفريقي أصيل على الانبهار برؤية المستعمر القديم لقضية الديمقراطية، ومن هنا لم تجد تلك النخب، والاستعمار من ورائها في إلباس أفريقيا ثوباً سياسياً واقتصادياً هو في الأساس غريب عنها، ومتناقض مع بيئتها أية صعوبات، ومن ثـمّ تمكين تلك النخب السياسية المستلبة فكرياً، وثقافياً من السلطة في جل الدول الأفريقية حيث أسست نظماً تسلطية استبدادية ساندتها بقوة الدول الاستعمارية التي روجت وبشكل واسع أكذوبة أن الأفارقة لم يبلغوا بعد الرشد الحضاري والوعي السياسي المطلوب لكي يحكموا أنفسهم.. بأنفسهم، وأنهم بحاجة إلى من يحكمهم.. ويساعدهم على الخروج من تلك الحالة المتدنية، وهو ما اعتبر وقتها دعماً استعمارياً لأنظمة سياسية جاءت أصلاً لخدمة ذلك المستعمر، وراعية لمصالحه في قارة كان يستعمرها مباشرة وينهب خيراتها في وضح النهار.

لم تنهض أفريقيا قارة، وإنسانا بذلك النموذج الديمقراطي المزعوم المستورد، ليس لأنها غير مؤهلة كما يدعي الكثير من مفكري الغرب بل لأن النموذج الغربي للديمقراطية وإضافة إلى فساد جوهره لا يناسب أبداً الأفارقة، ولا ينسجم مع آليات الحياة الاجتماعية الأفريقية إن لم يكن أصلاً متعارضا معها، ومتناقضا مع ثقافتها.. وكنتيجة لكل ذلك تحول ما يسمى بالديمقراطية الغربية إلى أداة فعالة في إشعال الفتن في أفريقيا، بل والحروب الأهلية، والإقليمية في نفس الوقت الذي لم تحقق فيه هذه الديمقراطية المزعومة شيئاً من كل ما كانت تروج له في دعاياتها الانتخابية.

إن الأزمة السياسية في أفريقيا لا تعود في الحقيقة إلى طبيعة الأفارقة، ولا إلى خصوصيتهم الثقافية، والاجتماعية، بل هي أزمة في النظرية السياسية الليبرالية، ومكونها الرأسمالي، ذلك " أن أفريقيا، وقبل مجيء الاستعمار إليها كانت لها حضارة متميزة، وكانت تعيش تكاملاً اقتصادياً، وسياسياً.. " ولم يكن في أفريقيا ما يمكن وصفه بالأزمة السياسية حيث اعتمدت أفريقيا على نظام سياسي يعتمد على الشورى، وهو ما عرف بنظام ديمقراطية الشجرة، إلا أن الأفارقة الذين عانوا البؤس، والفقر والتخلف في ظل الاستعمار الذي قسم أفريقيا، بحدود وهمية بين أجزائها.. اعتقدوا بعد الاستقلال أن الرأسمالية، والديمقراطية الغربية ستحققا لهم كل أحلامهم، وطموحاتهم.. وستخلصانهم مما خلفه لهم المستعمر من بؤس ومعاناة، وفقر، وتخلف.. فسارعت نخبهما إلى استيراد الأفكار، والرؤى الغربية السياسية، والاقتصادية وقد ساعدها في ذلك انتشار لغات المستعمر في العديد من أجزاء القارة ودعوا إلى تطبيقها في أفريقيا، فأسسوا أنظمة سياسية ظلت غريبة على الأفارقة وظل الأفارقة في صراع دائم معها.. فانتشرت الانقلابات العسكرية، والتمردات الشعبية، والفتن الداخلية، والصراعات الحزبية، وكنتيجة لكل ذلك دخلت أفريقيا ومنذ استقلالها فيما يمكن وصفه بأزمة استقرار سياسي، واجتماعي نتجت عنها أن تحول الأفارقة إلى متلقٍّ للمساعدات الدولية، وانتهت أفريقيا إلى قارة كوارث بامتياز.

ثانياً .
أفريقيا والإصلاح السياسي

إن الإجابة عن سؤال الوعي في مسألة الديمقراطية تؤكد أن الوعي الإفريقي كان قادراً على ممارسة ديمقراطية راقية، ديمقراطية روحها، وثقافتها،

وهويتها أفريقية، وليست مستوردة.. ديمقراطية أنتجها الوعي الإفريقي، واحتضنتها الخصوصية الاجتماعية الأفريقية..

إن الأزمة في أفريقيا لا تكمن في تخلف وعي الأفارقة كما يحاول الكثيرون وصفها بل إن الأزمة هي في الوعي البديل المفروض من قبل قوى الاستعمار، والنخب الدائرة في فلكها الذي تمت تنميته على حساب الوعي الإفريقي، ولعل أبرز مثال على ذلك ما تعرضت له اللغات الأفريقية من تدمير وإضعاف لحساب نشر اللغات الفرنسية، والإنجليزية، والبرتغالية، وغيرها من لغات الدول التي استعمرت القارة ، وإذا سلمنا بأن اللغة هي الوعاء الذي تتشكل فيه الثقافة فإننا سندرك حجم الضرر الذي تعرضت له الثقافة الأفريقية من خلال تدمير لغاتها الأفريقية الأصيلة، وما ترتب على ذلك من تغريب للعقل الإفريقي الذي يوصم اليوم بالتخلف لأنه فقط لم يستطع تقمص الحياة الغربية، ولم يستوعب آلياتها السياسية، والاقتصادية، ومظاهرها الاجتماعية الثقافية.

لقد كان هدف المستعمر بعد أن زحف على أفريقيا، ونهب ثرواتها أن يدمر قيمها، وأن يفرض بديلاً عنها القيم الغربية بحيث تكون النموذج الذي يجب على الأفارقة أن يهتدوا إليه، وأن يعملوا، ويعيشوا، ويفكروا وفق هديه، رغم التناقض الكبير بين الطبيعة الأفريقية، وفلسفتها العامة، وبين القيم المادية الغربية، حيث أعطت الطبيعة الأفريقية الأفارقة خصوصيتهم التي تتعارض بشدة مع قيم المادية الغربية، فالفلسفة السياسية الأفريقية على سبيل المثال تقوم على فهم أن القيادة السياسية هي ترجمة لحيوية المجتمع من خلال جماعية العمل السياسي، كما تتضمن هذه الفلسفة المقولات العامة للثقافة الأفريقية حيث النظرة الإنسانية، وقيم التوافق، والانسجام الاجتماعي، واعتبار المجتمع الحي جزءا لا يتجزأ من تلك الامتدادات التاريخية في الماضي.. بما تضمه من أرواح السلف العظيم..، والرؤية الواضحة للمستقبل بما فيه الأجيال القادمة.

في الواقع أن أزمة النظم السياسية في أفريقيا تقع بأسبابها في إطار هذا التناقض بين الخصوصية الأفريقية، وبين ما يراد فرضه من قيم غربية على أفريقيا..، وهي النظم التي تسير، بفلسفتها، وآلياتها، وقيمها في اتجاه معاكس تماماً لخصوصية الأفارقة، الثقافية، والاجتماعية، وهو ما يفسر هذا التناقض الدائم بين الأفارقة، وبين أنظمتهم السياسية الذي ترجم في أحيان كثيرة إلى احتجاجات عنيفة، ومقاومات واسعة ضد الحكومات المنتخبة، وإلى صراعات، وحروب محلية كثيرة عرفتها أغلب أجزاء القارة السمراء.

الإصلاح، وديمقراطية الصراع المدمر

ليس في مقدور أحد أن يخفى حقيقة الصراعات المدمرة على السلطة في أفريقيا، فهذه المسألة ماثلة للعيان، فالنخب الأفريقية تتصارع على السلطة من أجل مصالح، ومآرب فردية وشخصية، وهي في سبيل ذلك تدفع بالمجتمع الإفريقي كله..، وفي كل جزء من أفريقيا إلى العديد من الصراعات المدمرة للمقدرات المادية، والمعنوية للأفارقة وهذا ما يفسر كثرة الصراعات على السلطة في أفريقيا، صراعات متعددة.. طبقية، وطائفية، وقبلية، وحزبية تحققها بلا شك آليات الديمقراطية التقليدية الغربية التي تحولت إلى مجرد وسيلة لتمكين القلة من احتكار السلطة، وأداة لقمع الجماهير الرافضة لهذا الاحتكار، وفي مشاهد الانتخابات ومناقشات المجالس النيابية، والانقلابات المتعددة الدليل على فساد النظرية التقليدية، وتعارضها مع القيم الأفريقية.

إن الديمقراطية الغربية، وآلياتها الخادعة، ومظاهرها الزائفة المفروضة على الواقع السياسي الأفـريقي هي التي انتخبت هذه الأوضاع المزرية سياسـيا، واقتصادياً، وحضارياً في أفريقيا من خلال وصول أنظمة فاسدة تحكمها العصبيات الحزبية، والطبقية، والقبلية والطائفية وتمارس الفساد، والرشوة، والمحسوبية، وتعتمد في بقائها على العمالة للغرب، وهى بذلك لاتهمتم بأكثر من مصالحها الخاصة، ولا يهمها تنمية أفريقيا، وتحسين مستوى الأفارقة الاجتماعي..، ولا حل المشكلات المتعددة التي تعصف بالحياة الأفريقية.

إن الديمقراطية الغربية، وآلياتها المختلفة..، من الانتخابات، إلى المجالس النيابية، لم تحقق لإفريقيا، ولا للأفارقة أكثر من إغراقهم في أزمات، وصراعات، وحروب، وفتن لا حصر لها، وحرمتهم من التمتع بالاستقرار السياسي، وهو ما يعنى أن هذه الديمقراطية وما قام عليها من أدوات سياسية هي الأزمة الحقيقية، والسبب الجوهري لظاهرة الصراع في أفريقيا، وهي المسؤولة عن استمرار تخلف أفريقيا، فهذه الصراعات المدمرة على السلطة قد دمرت الاقتصادات الأفريقية، وحالت دون الأفارقة وتنمية الحياة الأفريقية في مختلف مجالاتها..، فدول أفريقيا اليوم هي الأقل نمواً وفق قياسات ومعايير لجنة التخطيط والتنمية الدولية، حيث دخل الفرد الإفريقي جنوب الصحراء لم يتجاوز حدود (350) دولاراً، وانخفض معدل معرفة القراءة والكتابة إلى 20% من مجموع السكان الذين هم في سن التعليم، وكنتيجة للصراعات المدمرة على السلطة، وفساد الأنظمة السياسية، وانعدام جدوى عمليات الإصلاح السياسي التي تحاول النخب الإفريقية من خلالها ترميم أنظمتها السياسية ارتفع مستوى الفقر، والجهل، واتسعت دائرة التخلف، وبرزت الكثير من الأزمات الحادة كالأمراض، والمجاعات، وزادت الصراعات، والحروب المحلية.. إلى مستويات خطرة وكلها أمور لا تخدم تقدم أفريقيا.

إن الدعوات المتكررة لإصلاح الأنظمة السياسية في أفريقيا، التي في أغلبها دعوات غربية هي مجرد إضاعة لوقت أفريقيا الثمين، ومحاولات محمومة لاستمرار الرؤى، والقيم الغربية في السيطرة على القارة الإفريقية كبديل عن القيم الإفريقية، والخصوصية الإفريقية الأكثر انسجاماً مع الحياة الإفريقية.

من هنا فإن أي تصور لأي إصلاح سياسي في أفريقيا لن يكون مجدياً، فالمشكلة لا تكمن في تطبيقات الأفارقة للديمقراطية الغربية بآلياتها التقليدية بل هي في عدم صلاحية هذه الديمقراطية أصلاً..، وكبرهان على ذلك إن فرضها على الأفارقة من خلال الأنظمة السياسية التي أعقبت استقلال القارة، وماتلا ذلك لم يحقق الرفاه، والتقدم الذي كان الأفارقة ينشدونه في بلدانهم، ولحياتهم حيث مازالت أفريقيا غارقة في التخلف، والفقر، والمرض والجهل، والصراعات، والفتن، والحروب..

إن الأزمة إذن تكمن في هذه الديمقراطية المزعومة التي تمكن القلة من السلطة بواسطة تلك الآليات الخادعة وفي مقدمتها الانتخابات، وتبعد الشعوب عن حقها في الممارسة الحقيقية للسلطة، وتجعلها تصارع، وتقاتل من أجل أن تستعيد حقوقها من تلك الأقلية التي سطت بواسطة الديمقراطية الغربية على تلك الحقوق.

ومن الإشكاليات الخطيرة الأخرى في هذا السياق عدم التوافق بين النظم السياسية، والنظم الاقتصادية فباتساع الفجوة بين النظامين السياسي والاقتصادي في أفريقيا تتسع كل يوم حالة اللا استقرار في القارة الأفريقية، ذلك لأن الديمقراطية في الاقتصاد هي الاشتراكية، كما أن الاشتراكية في السياسة هي

الديمقراطية وهذه المعادلة لا تحققها ديمقراطية الغرب المفروضة الآن على أفريقيا " ..إن النظام الاقتصادي الذي يمثل قاعدة الديمقراطية هو نظام لا يقوم فقط على التفاوت، ولكن أيضاً يعمق هذا التفاوت.."، وبقراءة الواقع السياسي في أفريقيا نجده ليس فقط مشوها يمكن إصلاحه كما يروج لذلك منظرو الإصلاح الليبراليون، بقدر ما هو نتاج رؤى ليبرالية مناهضة في الأصل للديمقراطية، وللعدالة، والمساواة، وإجمالاً للحرية ..، ومن هنا فإن أية رؤية إصلاحية للنظم السياسية في أفريقيا هي رؤية تلفيقية لا تصب في اتجاه الإنجاز التاريخي الذي يستهدف إعادة الإنسان الإفريقي إلى دائرة الفعل لكي يتولى بنفسه إنجاز التقدم المنشود.

إن الحل يكمن في بلورة بديل مناسب للخصوصية الأفريقية.، بديل ينهي كافة أشكال الصراع على السلطة..، ويحقق في جانبه الاقتصادي عدالة حقيقية من خلال إعادة توزيع الثروة الأفريقية على الأفارقة..، بديل يعيد للمواطن الإفريقي حقوقه الطبيعية ..، ويمكنه من ممارسة إرادته، وتقرير مصيره بنفسه، ومن دون وصاية عليه أو تهميش له .

ثالثاً.
أفريقيا .. والبديل الجماهيري

لم يعد هناك مجال للشك الآن عند الأفارقة في فشل النظم الغربية التي فرضت عليهم منذ الاستقلال وحتى الآن..، والوصول إلى باب موصد في مجالات الإصلاح السياسي التي يؤكد فشلها في تحسين الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في أفريقيا على فشل الفكرة الليبرالية، وتطبيقها أصلاً في أن تكون أداة فعالة في تحول أفريقيا القارة، والإنسان إلى الحرية، ومن ثَمّ إلى التقدم والازدهار..، وأمام هذا الفشل في صلب فلسفة النظم الليبرالية، ومحاولات أنصارها الإصلاحية يكون من الضروري، والمهم أن تبحث أفريقيا عن البديل المناسب الذي يمكن شعوبها من ممارسة سيادتها بأساليب وآليات حقيقية، ومباشرة وفق نظام جديد يعيد صياغة الواقع السياسي، والاقتصادي الإفريقي وفق أطروحات تتوافق وحاجات الإنسان الإفريقي المادية، والإنسانية..، وليس هناك أنسب من أن يتمكن الإنسان الإفريقي من ممارسة سيادته دون نيابة..، ومن امتلاك حاجاته دون وسيط وفق نظام جديد يتوافق فيه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي من أجل واقع خالٍ من العبودية، والتغييب، والاحتكار، والاستغلال، ومن ثمّ خلق واقع جديد خالٍ من الصراع المدمر..

إن المهم في مرحلة البحث عن البديل الجديد أن تتخلص أفريقيا من نظرية التمثيل النيابي..، وآلياتها المختلفة كالانتخابات، والأحزاب التي من خلالها تم إقصاء الشعوب، وحرمانها من ممارسة إرادتها لحساب قلة مترابطة في رؤاها، أو في مصالحها، أو في انتماءاتها..، كما أن تلك النظرية، وتلك الآليات هي التي أغرقت القارة في الصراعات، والفتن، والحروب من خلال الصراع على السلطة، وحرمان الأغلبية من حقوقها، وقهر الأقليات، وانتهاكات حقوق الإنسان..، وسطوة الاستغلال، والاحتكار، والعبودية، ومن هناك لم تعرف القارة الاستقرار في ظل هذا الواقع الرديء الذي أنتجته نظرية التمثيل النيابي.. وأدواتها، والياتها، ورؤاها المتناقضة مع الحرية، والعدالة، والمساواة.

وفي هذا السياق على أفريقيا أن تسرع في

أولاً - التخلص من الظاهرة الحزبية .. فكرةً .. وثقافة، وأحزاباً..

ثانياً - التأكيد على ضرورة التوافق السياســــي، والاقتصادي مع الاجتماعي في البديل الجديد.

ثالثاً - ضرورة عودة الأفارقـــة إلى لغاتهم الأصلية وعاء ثقـــافتهم، وحـــضارتهم، ومصدر اعتزازهم، وضمان وحدتهم.

رابعاً - اعتماد الممارسة الجماعية للسلطة، وإلغاء الانتخابات حيث إن الجماعية سمة افريقية عرفتها الحياة الأفريقية قبل زحف الاستعمار الأوربي على أفريقيا.

إن البـــديل الجماهيري المتكامل، والمتوافق..، والمنسجم تماماً مع الفطرة الإنسانية، هو البديل المناسب لإفريقيا، وللأفارقة الذين اعتادوا المشاركة الاقتصادية في حياتهم، وعاشوا واقعاً اجتماعياً محكوماً بالعادات، والأعراف الأفريقية النابعة من صميم الروح، والحياة الأفريقية التي " كانت القبائل الأفريقية في كنفها في أمن، ووئام كاملين تحكمها ضوابط اجتماعية تكفل سيادة الأمن، والاستقرار، قبل أن يزحف المستعمر على أفريقيا، وينتهج سياسة فرق تسد بزرعه العداء، والكراهية بين القبائل، وهو العداء الذي غذته الأنظمة السياسية التي خلفها الاستعمار بهدف ضمان احتكارها مقدرات الشعوب الأفريقية في السلطة، والثروة، والسيادة.

إن الكتاب الأخضر الذي استـــوعب كافة التجارب الجماهيرية هو صياغة معاصرة لتلك الجماعية الاجتماعية التي عرفتها الشعوب وخصوصاً في أفريقيا قبل زحف الاستعمار عليها، وفرضه قيمه، ورؤاه السياسية على شعوب القارة التي بها دمر الوئام والانسجام الإفريقي وأغرق القارة في صراعات دامية مازالت تعاني منها حتى اليوم.

إن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي ملتقى جميع المواطنين المؤهلين عمرياً، وصحيا وهي الترجمة المعاصرة للمجالس الاجتماعية الأفريقية في القبائل الأفريقية التي عرفت مشاركة كل أبناء القبيلة في كل شأن له علاقة بالقبيلة وأبنائها، حيث إن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي ملتقى سياسي يلتقي فيه الناس جميعاً ليناقشوا أمورهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، ويقرروا بشأنها ما يريدون من قرارات دون تمثيل أو نيابة من أحد ، وهكذا يمارس الجميع ســيادته، وإرادته من خلال هذه المؤتمرات الشعبية، وبغض النظر عن انتمائه الاجتماعي، أو مؤهله العلمي، أو وظيفته، أو موقعه الاقتصادي ..فالناس في المؤتمر الشعبي الأساسي كأسنان المشط.. لا سلطة لأحد على آخر إلا بالإقناع.. والحوار .. والحسم الجماعي للموقف..

وفي سبيل هذه المساواة السياسية أنهت النظرية الجماهيرية الاستغلال فحررت العمال من عبودية الأجرة .. وتسلط أرباب العمل ونقلتهم إلى شركاء لا أجراء..، وحررت الحاجات من احتكار التجار، وأعمال المتاجرة بها، وجعلت من الحاجات الأساسية ملكاً، وحقاً مقدساً للإنسان لعلاقة هذه الحاجات المباشرة بممارسة الحرية فجعلت البيت لساكنة .. والمعاش، والمركوب حاجة ضرورية للفرد والأسرة..، ومنعت الإيجار، والاتجار والاحتكار في الحاجات.. حيث في الحاجة تكمن الحرية..، ومن ثم لكي يكون الإنسان حراً، وسيداً لابد أن يمتلك حاجاته الضرورية وذهبت النظرية الجماهيرية - الكتاب الأخضر إلى الحل الجذري مباشرة حيث وضعت الثروة في يد الشعب .. كما فعلت في مسألة السلطة التي نقلتها هي الأخرى من احتكار النخب، والأحزاب، وأدوات الحكم الفردية، والطبقية، والقبلية إلى يد الشعب كل الشعب يمارسها من خلال

المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية.

وفي رؤية متكاملة لمشهد السيادة الكامنة في القوة، أكدت النظرية الجماهيرية الكتاب الأخضر أن السلاح سيبقى مهدداً لحرية الإنسان مادام هناك فئة تحتكره هي ما يسمى بالجيش حيث يمكنها أن تهدد المواطن السيد الذي يملك السلطة والثروة، ومن هنا كان لابد من نقل السلاح إلى يد الشعب، وإلغاء الجيوش التقليدية ليحل محلها الشعب المسلح الذي بقيامه ينهى ظاهرة احتكار السلاح كما انتهت بالمؤتمرات الشعبية الأساسية مسألة احتكار السلطة..، وكما أنهى توزيع الثروة وجعلها بيد الشعب مباشرة عصور الاستغلال، وعبودية الأجرة.

إن البديل الجماهيري هو بديل متكامل، ومتناسق، يستهدف إعادة الإنسان إلى دائرة الفعل، لتمكينه من ممارسة إرادته بنفسه ودون نيابة من أحد..، وجعله سيداً بامتلاكه ثروته، وسلاحه..، وهو البديل الذي يقطع الطريق نهائياً، وإلى الأبد عن استمرار احتكار السلطة.. والثروة، والسلاح..، وهو بذلك البديل المناسب لأفريقيا التي تحتاج اليوم لكي تنطلق نحو التقدم إلى إنهاء الصراع على السلطة.. وإلى إعادة توزيع الثروة الأفريقية على الأفارقة بحيث ينتهي الفقر ومعه ينتهي الجهل..، والمرض، وتطفي من خلال كل ذلك نيران الفتن والحروب والاقتتال الذي تغذيه القلة الاستبدادية، وقوى الاستغلال..، وعصابات احتكار السلاح التي تمارس ارتزاقها اللا أخلاقي على حساب أطفال، ونساء أفريقيا.. وشبابها الحالم بغد إفريقي سعيد ..

المرجع

(1) جون، محمد امباكى، أزمة النظم السياسية في افريقيا: أكاديمية الفكر الجماهيري 2006 مسيحي. طرابلس

(2) فرحات، محمد لطفي، حصة المجتمع، والحقوق الطبيعية للإنسان منشورات أكاديمية الفكر الجماهيري، 2005 مسيحي. طرابلس.

(3) سيكوتورى،احمد، تطوير السلطات الشعبية، ترجمة محمد البخاري. طبعة 1979مسيحي.

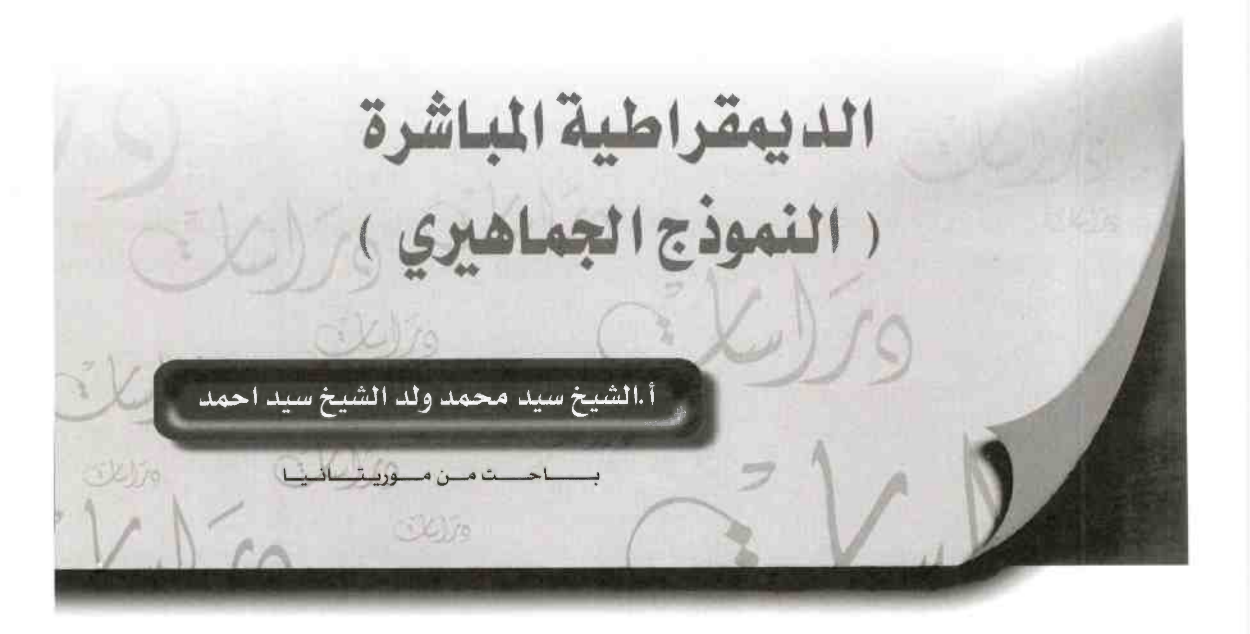
(4) مبارك، احمد، الرأسمالية السياسية، ديمقراطية حكم أقلية، دار اقرأ.مالطا.ط 1، الربيع 1990 مسيحي.

(5) باسل ديفسون.لمحات من تاريخ أفريقيا. مركز البحوث والدراسات الأفريقية سبها. ليبيا .

(6) حمدى عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، جامعة القاهرة ط2، 2002 مسيحي .

(7) رجب ابودبوس، مواقف3، الدار الجماهيرية للنشر، ط1، 1403و.ر ليبيا .

(8) مجموعة باحثين، المجتمع الجماهيري، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر. ط2 1425م طرابلس



الديمقراطية المباشرة
(النموذج الجماهيري)

أ.الشيخ سيد محمد ولد الشيخ سيد احمد
باحث من موريتانيا

تعتبر إشكالية السلطة من أكثر الإشكاليات تعقيدا وذلك لما تثيره من أسئلة ولما استقطبت من رؤى ونظريات عبر التاريخ ولما تفتح لتناقض المصالح والأنانيات من مجال ولعل تعقيد ظاهرة السلطة والمنزع الطبيعي لدى كل فرد في أن يصل إلى موقع منها هو ما يفسر لنا تلك الصراعات الطاحنة التي ظهرت في السابق في سبيل البحث عن السلطة أو المحافظة عليها.

وللتعامل مع هذا التحدي الذي واجه البشرية في السابق وما زال يواجهها انتظمت نظريتان في الفكر السياسي العالمي حاولت كل منهما أن تقدم الإطار النظري والآليات التطبيقية لما ترى أنه حل لمشكلة أداة الحكم وهما النظريتان الرأسمالية والماركسية - ففي حين انطلقت الرأسمالية من مفهوم الحرية المطلقة للفرد ورأت أن التعددية السياسية التي يؤطرها دستور تعددي هي الفرصة المناسبة ليختار الشعب من ينوبه في السلطة ومن ثمّ ظهر بالمجالس النيابية وأصبحت هي أداة الحكم وهي تعبير عن رأي الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات - تقوم النظرية الماركسية على رفض الصفة الليبرالية للحكم وعلى رفض الحريات الفردية (1) التي تشكل محور النظام الليبرالي، وتأسيسا على ذلك رأت الماركسية أن المعنى الوحيد للحرية هو معناها منظور إليها من زاوية السيطرة الاجتماعية وهي بالتحديد انتفاء استغلال الإنسان للإنسان ولن يتحقق ذلك إلا بانتفاء السيطرة الاجتماعية التي تنبثق من نظام اجتماعي طبقي تسيطر فيه طبقة على الطبقات الأخرى وتقوم فيه كسلطة قهر سياسية في يد الطبقة المالكة فلا قيمة للحرية إلا في ظل نظام تلغى فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتختفي

نتيجة لهذا الإلغاء الطبقات وأدوات القمع.
وإذا كانت هاتان النظريتان اجتذبتا الأنصار واستوليتا على اهتمام الجماهير والمفكرين على حد سواء إلا أن السؤال الجوهري الذي تثيره إشكالية السلطة بقي بدون إجابة ، إذ كيف يتأتى أن تؤول السلطة إلى كل الناس دون نيابة حزب أو طبقة أو فرد أو قبيلة وهو سؤال قديم جديد تصدى له المفكر معمر القذافي وأعطاه إجابة شافية ليقدم بذلك حلا جذريا لأداة الحكم ، يقول معمر القذافي في الكتاب الأخضر ((إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد)) (2).
وهكذا انطلق المفكر معمر القذافي من نقد جذري للنظريتين سالفتي الذكر مبرزا أوجه القصور التي تعانيان منها ومؤكدا فشلها الذريع في الوصول بالجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الديمقراطية إلى السلطة ، واعتبر أن كلتا النظريتين إنما قدمتا حلولا جزئية وتجميلية لما يسمى باحتكار أداة الحكم يقول معمر القذافي "المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية وهي أصبحت حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة واحتكرت السيادة لنفسها ولم يبق للشعوب إلا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع أوراق التصويت في صناديق الاقتراع . ولم يكتف المفكر معمر القذافي بنقل المجالس النيابية بل تطرق بالنقد كذلك إلى الأحزاب المنبثقة منها ((فالحزب هو الديكتاتورية العصرية إذ إن الحزب هو حكم الجزء للكل وهو آخر أدوات الدكتاتورية)) .
وإذا كانت النظرية الليبرالية بحرياتها الشكلية وانتخاباتها الصورية ومجالسها النيابية لم تسلم من النقد فمن باب أولى أن تسلم منه النظرية الماركسية التي احتكرت حتى التعددية وكرست دكتاتورية طبقة البروليتاريا التي هي في كل الأحوال طبقة ، يقول معمر القذافي ((إن الطبقة التي تنزع الملكية من غيرها وتضعها في يدها لكي تستقر أداة الحكم في صالح تلك الطبقة ستجد أن هذه الملكية فعلت فعلها داخل تلك الطبقة كما تفعل الملكية تماما داخل المجتمع ككل)) .
فما هو إذا البديل الجماهيري لحل إشكالية أداة الحكم؟.
ينطلق المفهوم الجماهيري لحل إشكالية السلطة من مفهوم الديمقراطية المباشرة ، هذا المصطلح الذي يعود في بعده الاشتقاقي إلى ممكنات اللغة اليونانية والذي يعني "حكم الشعب للشعب بالشعب."
وإذا كان اليونانيون الأوائل استطاعوا نحت هذا المصطلح وإعطائه المحتوى الذي يتناسب مع واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإن معمرا القذافي أعطاه مضمونا فكريا وإطارا تطبيقيا جعله يتقدم على النظريات الحكومية السابقة يقول ((إن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف في حالة تحققه)) (3) .
وينطلق الفكر الجماهيري من حقيقة أساسية وهي أن الشعب كل الشعب يجب أن تؤول إليه السلطة دون وساطة أو إنابة ، وحيث حاول اليونانيون الأوائل تطبيق ذلك على طريقتهم فإن الإبداع الجماهيري يظهر من خلال إبراز أوجه القصور في الممارسات السياسية المنبثقة من النظامين الليبرالي والماركسي وكذلك إنتاج الآليات المناسبة لممارسة سلطة الشعب بحيث يقوم النظام الجماهيري على إقرار مبدأ السلطة الشعبية بما تتضمنه من سلطة اتخاذ القرار ومراقبته وتنفيذه ، فكل مواطن معني بشكل مباشر ولا يجوز أن ينوب عنه أحد في كل ما يتعلق بأعمال التشريع والسيادة والواجبات الوطنية التي تمليها مستلزمات المواطنة وهذا ما أبرزه إعلان قيام سلطة الشعب الصادر في 02/مارس/1977 ((السلطة الشعبية المباشرة هي

أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه)) .

ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ، والواقع أن الكتاب الأخضر أبرز الطرق الإجرائية الكفيلة بتمكين الشعب من ممارسة السلطة وفي مقدمتها تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية وهي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية.

وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته لذا انصرفت الأمم عن الديمقراطية المباشرة بيد أن النظرية الجماهيرية حسمت الإشكال وقدمت الإطار العملي والآليات المناسبة التي تمكن الشعب كل الشعب من الانخراط في العملية السياسية ليس عن طريق اختيار من يمثلهم وإنما عبر ممارستهم دون وساطة أو إنابة، وهكذا يقترح الكتاب الأخضر تقسيم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات لجانا شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتصير اللجان الشعبية التي تدير تلك المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية فتتحقق رقابة الشعب على نفسه.

وإذا كانت المؤتمرات الشعبية الأساسية تقرر واللجان الشعبية تنفذ فإن مؤتمر الشعب العام هو الإطار الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وهكذا فإن فلسفة الكتاب الأخضر تنطلق من قراءة تاريخية لأزمة أداة الحكم فحاولت العودة إلى الأصل والسياق الطبيعي للأمور حيث يتوق كل إنسان إلى ممارسة السلطة باعتبارها حقا طبيعيا كغيرها من الحقوق الطبيعية الأخرى التي لا يجوز التنازل عنها فالأولى إذاً هو إدماج كل الناس في الفعل السياسي بحيث يشعر كل إنسان بأنه سيد نفسه ومالك قراره وصانع مستقبله ، وإذا كانت تلك هي قوالب الديمقراطية كما أبدعها الكتاب الأخضر فإن بعض الناس يحصل لديهم خلط في الأدوار خصوصا حينما يتعلق الوقت بدور حركة اللجان الثورية في السلطة الشعبية حيث يعتبرها البعض جزءا من هياكل السلطة الشعبية في حين يعتبرها البعض الآخر حزب السلطة والواقع أن حركة اللجان الثورية هي أداة الثورة الشعبية ومهامها أشبه بالبرنامج الشامل الذي ينظم فعاليات المجتمع الجماهيري ويعطي حركة الجماهير معنى ويسيرها نحو أهدافها الواضحة وبعبارة أخرى فإن عمل اللجان الثورية ينحصر في وضع سلطة الشعب والمجتمع الجماهيري في المسار الصحيح بفعالية ومسؤولية وبما يحقق السعادة ويخلص من السلبيات ، وقد حددت بطاقة عضوية اللجان الثورية مهامها في الآتي

1- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة .
2 - ترسيخ سلطة الشعب .
3- ممارسة الرقابة الثورية .
4- تحريك المؤتمرات الشعبية الأساسية .
5- ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات .
6 - حماية الثورة .

إن حركة اللجان الثورية بهذا المعنى ليست بديلا عن الجماهير ولا تسعى للوصول إلى السلطة ولا تريد أن تحكم نيابة عن الشعب وإنما تمارس التحريض حتى يأخذ كل أحد نصيبه العادل من السلطة.

إن الديمقراطية المباشرة كما تقترحها النظرية



الجماهيرية سعت إلى إيجاد إطار اقتصادي يكرس حرية الفرد ويضمن له المشاركة الفاعلة في ممارسة السلطة فحيث إنه في الحاجة تكمن الحرية فقد سعت النظرية الجماهيرية إلى تأمين الحاجات للإنسان باعتبار ذلك سبيلا إلى تكريس مبدإ السلطة الشعبية والقضاء على صنوف الاستغلال الاقتصادي الذي يكرس الهيمنة السياسية.

وبذلك تكون النظرية الجماهيرية أبرزت المغالطات الكبيرة التي خلقتها الديمقراطية النيابية عبر نشر أوهام الحرية وتقديم التعددية الحزبية كأفضل ما وصلت إليه البشرية في توسيع دائرة المشاركة في السلطة بيد أن كل من لديه دراية يعرف أن من لا يملك ثروة في الترويج والتأثير على الرأي العام لن يحصل على الأصوات المناسبة مهما كان البرنامج الذي يقترحه فهي إذا سلطة مكيفة لخدمة رأس المال وتمكين أصحابه من الاستيلاء عبر صناديق الاقتراع على مقاليد الأمور بعد ما استولوا على أمواله.

تأسيسا على ما تقدم نرى أن معمرا القذافي قدم حلا جذريا لمشكلة أداة الحكم من خلال الديمقراطية المباشرة دون نيابة أو تمثيل وهي طريقة المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية وعلى هذا النحو ترى النظرية العالمية الثالثة كيف تتحقق الحرية ويكتسب الإنسان أغلى حقوقه ويصبح سيد نفسه من خلال مشاركته في الحكم وانخراطه في العملية السياسية بكل تفاصيلها وهو ما ينسحب ضرورة على شؤونه الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل ما يلفت الانتباه ويستدعي مراجعة موضوعية ونقدية لذاتيتنا العربية هو ما استرعته النظرية الجماهيرة من اهتمام ودراسة وتحليل في الجامعات والمعاهد الدولية وما فرض عليها من حصار وتهميش في أوساطنا الرسمية والأكاديمية، وحيث نتفهم أن الأنظمة الاستبدادية تسعى إلى طمس هذا الفكر للدفاع عن نفسها نستغرب وضع العراقيل أمام الأفكار والنظريات في عالم الفكر الرحب .

الهوامش

1- الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية النظرية العالمية الثالثة ، ندوة بلغراد من 19/إلى 23/ابريل /.1986

2- الكتاب الأخضر ، الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة.

ديمقراطية الإعلام في النظرية العالمية الثالثة

د: مسعود حسين التائب

أستاذ الإعلام

جامعة السابع من أبريل

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل النصوص الفكرية الواردة في الكتاب الأخضر، والوثيقة الخضراء الكبرى في عصر الجماهير، المتعلقة بديمقراطية الإعلام، وقد تم تحديد تلك النصوص بالنسبة للكتاب الأخضر في المقولات التي عالجت قضية الصحافة، وحرية التعبير، وحرية المعرفة، أما في الوثيقة الخضراء فقد تم تحديدها في المواد التي تعرضت للحرية الشخصية، وحرية التفكير والبحث والابتكار، والمعرفة، بالإضافة إلى المواد المرتبطة بشكل غير مباشر بقضايا الإعلام والتعبير.

وعلى ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الوصفية النظرية، التي تهدف إلى توصيف واقع فكرى معين، والوصول إلى نتائج وتعميمات بشأنه، وهي لا تتجاوز الإطار الفكري للنصوص محل الدراسة.

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج المسحي، من خلال فحصها للنصوص الواردة في الوثائق المتعلقة بديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الكتاب الأخضر، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، وأدبيات النظرية العالمية الثالثة.

أما فيما يتعلق بتساؤلات الدراسة، فإنها تنطلق من سؤال رئيسي، وهو كيف عالجت كل من: النظرية العالمية الثالثة، ممثلة في الكتاب الأخضر، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان مشكلة الإعلام؟

ويستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يطرح في وقت يزداد فيه النقاش حول حرية الإعلام، وتتضارب فيه الآراء حول النظريات والأفكار التي يمكن أن تزدهر في ظلها تلك الحرية، وذلك بعد أن أصبح الإعلام قوة مؤثرة لا يستهان بها في عالم اليوم، حيث لم يعد

بالإمكان إغفال الأدوار المتزايدة التي يؤديها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مختلف المستويات محلياً واقليمياً ودولياً، فوسائل الإعلام بدأت تتدخل في جميع شؤون حياتنا، وتوجه بدرجة كبيرة طرق تفكيرنا، وتؤثر في نوعية القرارات التي نتخذها إزاء المواقف التي تواجهنا.

وسوف نحاول تغطية جوانب موضوع هذه الدراسة من خلال مناقشة أربعة محاور أساسية هي:

أولا - مفهوم الديمقراطية

ثانيا - حرية الإعلام والديمقراطية

ثالثا - علاقة الإعلام بالديمقراطية

رابعا- رؤية النظرية العالمية الثالثة لديمقراطية الإعلام

مفهوم الديمقراطية

تعد الديمقراطية من أكثر القضايا التي ظلت تشغل بال المفكرين والفلاسفة منذ تكون المجتمعات البشرية، وظهور حاجة تلك المجتمعات إلى نظام سياسي تدير من خلاله شؤونها وتدبر أمورها، ولعل اللافت للانتباه أن مفهوم الديمقراطية لم يكن يوما موضع اختلاف كمفهوم مجرد بين المفكرين، إنما الاختلاف كان حول الآلية أو الطريقة التي يطبق من خلالها هذا المفهوم، فالجميع يؤكد أن الديمقراطية هي حكم الشعب بدءا من افلاطون ، وانتهاء بآخر الديكتاتوريين في هذا العصر.

والديمقراطية كمفهوم مجرد لا يرفضها عاقل، بل هي مطلب عادل لكل الشعوب، وإن كانت في كثير من الأحيان ((حق يراد به باطل))، فكل الأنظمة على اختلاف اتجاهاتها تدعي أنها ديمقراطية، وتقدم أسلوبها في الحكم على أنه الأسلوب الأمثل، ففي الغرب حيث الأنظمة الرأسمالية يسود مبدأ التمثيل من خلال المجالس النيابية التي تمارس الحكم نيابة عن الشعب، ويعتقد أصحاب هذا المبدأ أن هذا هو النموذج الديمقراطي الوحيد، وأن الأنظمة التي لا تأخذ بهذا الأسلوب ليست من الديمقراطية في شيء .

أما في الأنظمة الماركسية فإن الحزب الشيوعي الذي يجسد طبقة البروليتاريا هو الذي يحكم، "ويعيد ذلك إلى الأذهان نظرية النيابة أو التمثيل الموجودة في الفكر السياسي الرأسمالي، إلا أنه بدلا من أن ينتقل التمثيل المزعوم إلى مجلس نيابي فإنه ينتقل إلى الحزب الذي يجسد البروليتاريا.. وهو من ثمَّ كما يقول غارودي "طراز جديد من النظام النيابي البرجوازي، بل يفوقه في مناهضته للديمقراطية (1)

وتراوح معظم الأنظمة السياسية السائدة في العالم الآن بين هذين النموذجين، مقتربة أو مبتعدة عن أحدهما بدرجات متفاوتة وفقا لاعتبارات عديدة.

في مقابل كل ذلك برز في منتصف سبعينيات القرن المنصرم مفهوم جديد للديمقراطية، مختلف تماما عما هو سائد في كل العالم، هذا المفهوم قدمه المفكر معمر القذافي في مؤلفه الكتاب الأخضر، وهو يرفض كل أشكال الحكم التقليدية التي تحكم نيابة عن الشعب، سواء كان ذلك حزبا، أو فردا، أو مجلسا نيابيا، أو طائفة، أو ما إلى ذلك، لأن كل تلك الأشكال لا تمثل كل الشعب، بل هي جزء من الشعب، "وسيادة الشعب لا تتجزأ" (2)

ويقدم الكتاب الأخضر المؤتمرات الشعبية كوسيلة وحيدة للديمقراطية الشعبية المباشرة، يقوم من خلالها كل الشعب الذي يقسم إلى مؤتمرات شعبية أساسية

بممارسة السلطة مباشرة بدون نيابة من أحد.
ووفق هذه النظرية فإنه لا وجود للحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان إلا في إطار المجتمع الجماهيري،حيث تنتفي الأداة الدكتاتورية،وذلك بامتلاك الشعب السلطة والثروة والسلاح،تلك العناصر الرئيسية الثلاثة التي مكنت في الماضي أقلية ضئيلة من الاستئثار بالسلطة،وإقامة نظام دكتاتوري،إذا فالحل السياسي لإشكالية الديمقراطية يكمن في إعادة هذه الأدوات الثلاث للسلطة إلى الشعب (3)

حرية الإعلام والديمقراطية

كان الاتصال (الذي هو جوهر العملية الإعلامية) وسيظل هو النشاط الأهم في حياة الإنسان، فمن خلاله يتفاعل مع الآخرين، ويعبر عن أفكاره، وحاجاته، ومشاعره، وأحلامه، وبه يعبر عن شخصيته وثقافته وحريته وفكره، وهو نشاط تتجسد فيه معاني الكرامة الإنسانية وقيمها" (4) ويزداد ذلك وضوحا في ظل الثورة الإعلامية التي نعيش أزهي عصورها، والتي لم يسبق أن شهدها العالم من قبل، وذلك بفضل التقنيات الهائلة والمتطورة التي أحالت العالم إلى قرية كونية (*)، تتداخل وتتشابك فيها المصالح والقوى والآراء والأفكار عن قرب.
وإذا كان الإنسان قد عرّف في وقت سابق بأنه حيوان ناطق، ثم وفي مرحلة لاحقة بأنه حيوان عاقل، وعرّفه البعض بأنه حيوان اجتماعي وسياسي، وهي جميعها تعريفات ربما كانت مقبولة فيما سبق من الزمن، فإنه لو طلب مني في هذا العصر أن أعرّف الإنسان لقلت بلا تردد إنه كائن إعلامي. " لكونه يتعامل مع الإعلام كما يتعامل مع الهواء والماء والغذاء" (5)
ويقودنا كل ذلك إلى ضرورة الاعتراف بأن حرية الإعلام أو الاتصال تعتبر إحدى الحريات الأساسية التي لا غنى عنها للفرد والمجتمع، وهي ترتبط إلى درجة كبيرة بحريته في المعرفة التي تشتمل على جانبين، أولهما: حريته في تلقي الأنباء والمعلومات، وثانيهما: حرية بث أو إرسال المعلومات والأنباء للآخرين، وعليه فإن حرية المعرفة لا تقتصر فقط على الحصول على المعرفة، ولكنها تشمل أيضاً حرية إرسال المعرفة، ونقلها إلى الآخرين، ذلك أن من حق الإنسان أن يعرّف الآخرين بنفسه وبقضاياه، بهدف أن يكون الآخرون صورة إيجابية عنه تسهم في زيادة التفاعل والتفاهم معهم (6)
فحرية الإعلام تتمثل في "حرية البحث عن المعلومات والأفكار وحرية التعبير عن الآراء، ونشر المعلومات بمختلف الوسائل، وحرية الحصول على المعلومات (7) "، والمعارف والأفكار والآراء، ونشرها وتلقيها وتداولها دون أية عوائق تمنع أو تهدد بمنع ذلك، وهي من الحريات والحقوق الأساسية لكونها تترتب عليها مجموعة من الحريات والحقوق الأخرى، التي لا يستطيع الإنسان ممارستها في ظل غياب ديمقراطية الإعلام، ومن ناحية أخرى فإن هذه الحرية لا يمكن ممارستها في ظل أنظمة غير ديمقراطية، فالحريات متشابكة ومتداخلة، ولا يمكن تجزئتها، فإذا وجد النظام الديمقراطي الذي يمارس فيه كل الشعب السيادة والسلطة دون إنابة أو تدخل من أحد، عندئذ فقط يمكن إن ينشأ مجتمع تتوفر فيه حرية الإعلام والاتصال، وتتدفق المعلومات عبر شرايينه، وتنتشر فيه وسائل الإعلام أفقيا لتكون أداة للجميع، وليست حكراً على مجموعة معينة.
فإذا كانت الديمقراطية في أبسط صورها تعني حكم الشعب أي سيطرة الشعب بأكمله على كافة مقاليد السلطة، وعناصر القوة بمكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، فإنه تأسيسا على ذلك تشير ديمقراطية الإعلام إلى معنى واحد وهو

خضوع وسائل الإعلام سواء من حيث الملكية، أو الإدارة، أو المضمون، أو أساليب المعالجة لما يطرح وينشر فيها إلى السيطرة الشعبية، ويتطلب ذلك ما يلي:

1- أن تكون ملكية وسائل الإعلام ملكية جماهيرية، حيث تتولى الجماهير تحديد ميزانياتها، ومصادر تمويلها، وأوجه وبنود الصرف عليها، بما يضمن عدم تلقيها أية أموال من مصادر أخرى تؤثر في توجهاتها وسياساتها، ذلك أن عملية التمويل غاية في الأهمية والحساسية،(قل لي من يمولك أقل لك من أنت) .

وحتى نضمن عدم تدخل - ومن ثمّ سيطرة - أية جهة أخرى في وسائل الإعلام يجب أن تتولى الجماهير جميعها تلك العملية من خلال تخصيص الأموال الكافية من خزينة المجتمع بأكمله.

2- أن يتولى الشعب بأكمله في جلسات المؤتمرات الشعبية تحديد ووضع السياسات العامة لوسائل الإعلام، بما يضمن التزامها بتوجهاته، وإشباعها لاحتياجاته الفكرية والثقافية والمعلوماتية، وعدم خروجها عن السياق العام المحدد لها من قبل المجتمع، فوسائل الإعلام في المجتمع الجماهيري الذي يقدمه الكتاب الأخضر هي أداة في يد الجماهير، وليست خارجها، ولذلك فهي موظفة لخدمة قضاياه وتوجهاته.

3- أن تكون نشاطات وأخبار الجماهير والقضايا المرتبطة بها هي محور اهتمام وسائل الإعلام، ومن ثمّ فإن تلك المناشط والأخبار هي التي تتصدر المساحات الورقية والزمنية لوسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية، على حد سواء .

علاقة الإعلام بالديمقراطية

ثمة سؤال يدور في أذهان كثيرين وقد تكرر طرحه في مناسبات علمية عديدة، هذا السؤال يتعلق بأيهما يجب أن يكون موضع اهتمام وأولوية أكثر من الأخر الإعلام أم الديمقراطية؟ بصيغة أخرى ربما أكثر دقة هل الإعلام الحر يؤدي إلى الديمقراطية،أم أن الديمقراطية هي التي تنتج لنا في نهاية المطاف إعلاما حرا؟.

وقد اختلف الباحثون والمتخصصون في الإجابة عن هذا السؤال،حيث رأى البعض أن حرية الإعلام شرط أساسي لقيام الديمقراطية،وأن الأولى - أي حرية الإعلام - هي التي تحقق الثانية "الديمقراطية"(**)، وأن الإعلام هو إحدى الأدوات التي تسهم في تدعيم الأوضاع الديمقراطية في المجتمع،وذهب هؤلاء إلى حد اعتبار حرية الإعلام مظهرا من مظاهر الديمقراطية،و أن أحد معايير قياس الديمقراطية في أي مجتمع هو مدى ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية،وهو ما يتحدد وفقا للتشريعات الإعلامية القائمة التي تنظم العلاقة بين الإعلاميين،ووسائلهم،والجمهور المتلقي،والنظام السياسي،وما يترتب على كل تلك العلاقة من حدود لمضمون الخطاب الإعلامي المنتج.

ويذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حيث يعتقدون أن الإعلام الحر هو الوسيلة الأكثر فاعلية لمراقبة تجاوزات السلطة،وأنه من ثم بقدر ما يتاح له من حرية تزداد قدرته على ضبط المخالفات والتجاوزات،والمساهمة في منعها،ولذلك أطلق هؤلاء على الصحافة لقب السلطة الرابعة التي تراقب السلطات الثلاث،التشريعية،والتنفيذية،والقضائية.

وفي رأي أولئك فإن الإعلام هو أحد الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة العملية الديمقراطية،وعدم تجاوز كل سلطة لصلاحيتها الممنوحة إياها،وعدم تزوير الانتخابات التي يتم من خلالها أيضا إيصال صوت المحكومين إلى الحكام،" فهي بذلك تمثل قنوات اتصال بين النخبة والجماهير.. وتسهم من ثمّ - وفق

هذه الرؤية ـ في عملية المشاركة السياسية" (8). حيث يعتمد المتلقي على وسائل الإعلام كجسر يربط بينه وبين صانعي القرار السياسي (9) ويرى هؤلاء أن الإعلام باعتباره سلطة رابعة هو الذي يراقب سير السلطات الثلاث الأخرى، فإذا كانت كل سلطة من تلك السلطات تختص فقط بمجال واحد، فإن الإعلام يرتبط بها جميعا، ويمتد نفوذه من ثم إلى باقي السلطات، وانطلاقا من هذا المبدأ ينظر هؤلاء إلى الإعلام على أنه حلقة مهمة من حلقات العملية الديمقراطية، وأنه يشكل الأداة التي تعزز المشاركة السياسية.

إن وجهة النظر هذه قد تحمل في طياتها شيئا من الصحة عندما يتعلق الأمر بالأنظمة السياسية النيابية التقليدية التي يغيب فيها الشعب تماما عن الممارسة الحقيقية للسلطة، حيث لا يتجاوز دور الشعب هنا مرحلة التعبير عما يجول في خاطره، سواء من خلال وسائل الإعلام، أو التظاهر، أو ما إلى ذلك من وسائل، دون أن تكون أراؤه ملزمة التنفيذ للنخبة الحاكمة.. لذا كان من الطبيعي أن يتجه هؤلاء إلى التعبير عن آرائهم والاكتفاء بذلك، واعتباره نوعا من المشاركة السياسية مادام ليس بمقدورهم الممارسة الفعلية للعملية السياسية.

في المقابل يذهب فريق آخر منحى مختلفا، حيث ينظر إلى المشكلة من زاويتها السياسية، ومربط الفرس لدى هؤلاء هو عملية الحكم لا عملية التعبير، ومن هناك فإن مشكلة الإعلام من وجهة النظر هذه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن مشكلة أداة الحكم، فهي ترتبط ارتباطا كليا بمسألة الديمقراطية، وتخضع لها، ولا يمكن من ثمّ حل المشكل الإعلامي لا من حيث المضمون، ولا الملكية إلا إذا حلت مشكلة الديمقراطية أولا ومن جذورها، وهكذا فإن كل الجهود ينبغي أن تنصب في اتجاه البحث عن حل لمشكلة الحكم، "فمشكلة الصحافة التي لم ينته حولها النزاع في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموما، ولا يمكن حلها ما لم تحل أزمة الديمقراطية برمتها في المجتمع كله (10) وإذا تمعنا في وجهة النظر هذه فسوف نجد أنها محقة إلى درجة كبيرة، إذ كيف يمكن أن نتصور إعلاما حرا وديمقراطيا في ظل حكم استبدادي؟ وكيف يمكن أن نتصور إعلاما ديمقراطيا أيضا في ظل واقع اقتصادي تنفرد فيه نخبة قليلة بالهيمنة على ثروة المجتمع، "فحرية الإعلام لا يمكن أن تتحقق ما بقيت قوة القرار في يد حاكم، فرد، أو حكومة، أي خارج الشعب" (11)

إن ذلك يقودنا أولا إلى حل مشكلة الديمقراطية، الأمر الذي سيترتب عليه حل المشكلة الإعلامية، وهو ما يجعلنا نتفق مع وجهة النظر التي ترى "إن حرية التعبير لا يمكن النظر إليها في شكلها الجزئي المتمثل في التعبير ضد الحكومات، ولكن أساسها يرتبط بسلطة اتخاذ القرار" (12)

ولا يعني هذا إلغاء حق التعبير، فمفهوم تعبير الحرية الذي يمثل أساس الديمقراطية لا يلغي حرية التعبير بل يحتويها، ذلك أنه إذا تحققت الديمقراطية بمفهومها الشامل على أرض الواقع، فإن حرية التعبير تصير أمرا مفروغا منه، أي تحصيل حاصل، بل إن هذا الواقع الديمقراطي الجديد هو أكبر ضمان لحرية التعبير التي تزداد حظوظ ممارستها في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية، وليس مجرد مشاركة في العملية السياسية.

ومن هنا فإننا لا نستطيع من الناحية العملية الفصل ما بين الإعلام والديمقراطية، وإن كنت أبدي تحفظا عن الرأي الذي يذهب إلى اعتبار الإعلام إحدى أدوات الديمقراطية، إلا أنه من المؤكد أنه ـ أي الإعلام ـ رافد مهم من روافد إنجاح الديمقراطية في أي مجتمع، فهو بالإضافة إلى كونه يعكس مساحة الحرية المتاحة في المجتمع انطلاقا من أن " الإعلام الحر لا يوجد إلا في المجتمع الحر"، ـ حيث لا يمكن تصور وجود إعلام

يتمتع بحرية كاملة في ظل أنظمة استبدادية تحتكر السلطة، وتستأثر بالثروة، وتضع السلاح في أيدي قلة من الأفراد - فإنه يعزز أيضا من ناحية أخرى الممارسة الديمقراطية لكل أفراد الشعب.

ويتحول الإعلام في ظل هذا الواقع الجديد إلى رافد من روافد إنجاح الديمقراطية،فهو الذي يغذي الحاكم الذي هو الشعب بأكمله بالمعلومات الكاملة والوافية، عن كل ما يدور حوله،بما يمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة،وتصير وسائل الإعلام هنا بمنزلة الجسد الذي تنتقل عبره المعلومات أفقيا بكل حرية، وبدون أية عوائق، بما يسمح بممارسة العملية السياسية في أبهى صورها بعيدا عن أي تشويه.

فالمعلومات تعد من الأدوات الهامة التي تساعد بشكل كبير أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة،(الذين هم هنا كل أفراد المجتمع)، وكثيرا ما تكون المنبع الرئيسي ومصدر التشريع بالنسبة لهم، نظرا لكون مهام الحكم تتطلب درجة كبيرة من المعلومات الحديثة .. وتؤدي وسائل الإعلام دورا رئيسيا في تقديم المعلومات (13) ، التي تساعد بدورها على تحليل المواقف واتخاذ القرارات السليمة (14).

ويقودنا كل ذلك إلى استخلاص حقيقة غاية في الأهمية تتمثل في وجود علاقة عضوية بين الحكم كفعل وممارسة من ناحية، وإتاحة المعلومات للحاكم بما يوفر له سبل نجاح ممارسته تلك من ناحية أخرى، الأمر الذي يتطلب ضرورة تأمين قنوات المعلومات التي تأتي وسائل الإعلام في مقدمتها، وضمان عدم خضوعها لأية قوة تستخدمها لمصلحتها، أو تعوق من خلالها سريان المعلومات وتدفقها بشكل طبيعي دون رقابة أو توجيه، بما يكفل إزاحة كل معوقات الممارسة السياسية في المجتمع، ويضمن سلامة تلك العملية من أساسها، ونجاح النموذج الديمقراطي الجماهيري .

رؤية النظرية العالمية الثالثة لديمقراطية الإعلام

يقودنا كل ما تقدم إلى سؤال يطرح نفسه بقوة، وهو: كيف تعاملت النظرية العالمية الثالثة مع حرية وديمقراطية الإعلام؟ وهي الديمقراطية والحرية المرتبطة بخيارات الإنسان في القول والاعتقاد والتفكير، وحريته في أن يعرف وأن يعرّف بنفسه بغض النظر عن الإمكانيات المتاحة له، فهي وإن كانت أساسية وضرورية، إلا أنها ومهما بلغت درجة تطورها وتقنيتها لا يمكن أن تؤدي دورها بدون إنسان قادر على إدارتها بما يخدم أهدافه، فهذا الإنسان هو الأداة وهو الهدف أيضا من العملية الاتصالية .لقد نظر الكتاب الأخضر إلى مسألة الحريات بما في ذلك حرية الإعلام نظرة شمولية غير مجزأة، وجعلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الديمقراطية عموما، فالكتاب الأخضر يرى أنه ليس بالإمكان طرح أية حلول مرتبطة بحرية الإعلام والتعبير ما لم تحل مشكلة الديمقراطية من جذورها، وتحل من ثمّ مشكلة الحرية في عمومها التي ترتبط بها حرية الإعلام ارتباطاً وثيقاً.. فالإنسان إما أن يكون حراً أو غير حر.

وعند هذه النقطة الأساسية نستطيع أن نقرأ حجم الاختلاف الكبير بين طرح الكتاب الأخضر، وما تناولته النظريات والمواثيق والإعلانات السابقة التي تعرضت لحرية الإعلام والتعبير، حيث تناولت تلك النظريات والمواثيق والإعلانات حرية الإعلام والاتصال بمعزل عن المحيط الذي تتم فيه ممارسة تلك الحرية، وهو خطأ فادح، اذ كيف يمكن الحديث عن حرية الإنسان في الإعلام، وكيف يمكن أن تتحقق ديمقراطية الاتصال والإعلام بدون أن يكون الإنسان حراً أساسا في ممارسة العملية السياسية، وفى امتلاك ثروته

ومقدراته؟.. وكيف يمكن تصور إعلام حرّ وديمقراطي في مجتمع تحكمه أقلية هي الحزب أو الفرد أو الطائفة، أو ما إلى ذلك من أدوات حكم خارج الجماهير، نيابة عن الأغلبية التي هي الجماهير بأكملها.. فعندما يكون القرار السياسي في يد مجموعة خارج الشعب، فإنه لا شك سوف تسخر هذه المجموعة وسائل الإعلام لتحقيق مصالحها، وللترويج لأفكارها، ورؤيتها، ومن هنا تصير حرية الإعلام مجرد شعار كبقية الشعارات التي تبدو براقة في المجتمعات التقليدية، لكنها فارغة من أي محتوى ذي أهمية.

إن هذه الحقيقة التي استوعبها الكتاب الأخضر هي التي جعلته يطرح مشكلة حرية الصحافة في سياق طرحه الشامل لحل مشكلة الديمقراطية، ويخلص من ثمّ إلى أن مشكلة حرية الصحافة - ولا يقصد بالصحافة في الكتاب الأخضر الوسائل المكتوبة فقط، وإنما يقصد بها كل وسائل الاتصال الجماهيري - التي لم ينته النزاع حولها في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية برمتها في المجتمع كله. ولكن هل يعنى ذلك أن حرية الإعلام والاتصال بمعناها الواسع والشامل المتمثل في حرية بث الآراء، والحصول على المعلومات ونشرها، واستخدام وسائل الإعلام دون قيود، تصير غير اذات أهمية بمجرد حل مشكلة الحكم ؟

بمعنى آخر كيف تكون الممارسة الديمقراطية للإعلام وفق الطرح الذي قدمته النظرية العالمية الثالثة وأدبياتها ؟.

للإجابة على ذلك لابد من قراءة متأنية لما ورد في الكتاب الأخضر وأدبيات النظرية العالمية الثالثة والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان حول حرية الإعلام و الاتصال.. حيث يمكن من خلال تلك القراءة رصد ما يلي

أولاً - لم يرفض الكتاب الأخضر فكرة حرية التعبير، التي هي جوهر مشكلة الصحافة في العالم اليوم ، بل احتواها في مقولة الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي، فمنطقيا لا أحد يستطيع منع من يحكم أن يعبر عما يجول في خاطره بكل حرية.. فالشخص الطبيعي حر في التعبير عن نفسه، ولا سقف لتلك الحرية حتى لو تصرف بجنون ليعبر عن أنه مجنون.

ثانياً - إن حرية التعبير في النظرية العالمية الثالثة تأخذ شكلاً مختلفاً عما هو متعارف عليه في الأنظمة التقليدية، فليس هناك جهة خارج الشعب تمنح أو تمنع هذه الحرية، كما أنه ليست هناك حكومة تقليدية قد يصير التعبير ضدها مظهرا من مظاهر الديمقراطية .

ثالثاً - المجتمع الجماهيري يفترض ضرورة تعددية منابر التعبير الاجتماعي، وهنا يأتي التساؤل : كيف يمكن أن تتعدد المنابر في مجتمع تحتكر فيه الجماهير السلطة والثروة والسلاح ؟ إن الحديث هنا يتعلق بالتعبير الاجتماعي وليس بالتعبير الشخصي، لأن هذا النوع الأخير متروك للفرد الذي هو حر في أن يعبر عن نفسه ولو بطريقة جنونية (15) ، وهذه التعددية نابعة أساساً من كون أن المجتمع الجماهيري هو المجتمع الذي تزدهر فيه الحرية.

رابعاً - ركز الكتاب الأخضر أثناء حديثه عن حل مشكلة الصحافة على الملكية، أي الجهة التي تمتلك وسائل الإعلام، " إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة"، ولم يتطرق إلى مضمون تلك الوسائل إلا في إطار تعرضه للصحافة المهنية.. وهو بذلك يكون قد أدرك مربط الفرس كما يقولون، فالحقيقة التي لا خلاف حولها في علم الاتصال الجماهيري هي أن الذي يمتلك الوسيلة يحدد نوعية المضمون واتجاهاته، وعليه فإن حل مشكلة الملكية يستتبعه بالضرورة حل مشكلة المضمون، والعكس ليس صحيحاً.. وعلى ضوء ذلك فإن مضمون وسائل الإعلام يتركه الكتاب الأخضر

للمجتمع بأكمله الذي يملك ويدير تلك الوسائل.
خامساً - نظراً لكون الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع كما يؤكد ذلك الكتاب الأخضر، اذاً من حق كل الأفراد الذين يكونون المجتمع أن يستخدموا وسائل الإعلام لإيصال آرائهم وأفكارهم ووجهات نظرهم في مختلف القضايا المطروحة.. وهو ما يؤكد ضمان حرية الإعلام والاتصال وتداول المعلومات في المجتمع الجماهيري.
سادساً - انطلاقاً من أن الإعلام الحر لا يوجد إلا في المجتمع الحر (16) فإنه لا يمكن تصور إعلام أكثر حرية مما هو موجود في المجتمع الجماهيري الذي يمارس فيه كل أفراد الشعب السلطة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.
سابعاً - يسمح الإعلام الجماهيري بحرية تدفق المعلومات والأنباء والآراء إلى أقصى درجة، فهو إعلام الجماهير، ولأن الجماهير هي التي تحكم فإن من حق هذا الحاكم أن تقدم له وجبة متكاملة من المعلومات عن كل ما يدور في بيئته المحلية والإقليمية والدولية، وحول مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعسكرية ليتسنى له اتخاذ القرارات السليمة، وفى الوقت المناسب، "وذلك بعد أن أصبحت عملية اتخاذ القرارات الصائبة رهينة للمحيط المعلوماتى المتاح لتحديد الفرصة المناسبة في الوقت الحقيقي.. فالرصيد المعلوماتى المتوفر لكل فئة أو مجتمع هو الذي يحدد مدى صلاحية التخطيط وصواب اتخاذ القرار" (17)
ثامناً - تكفل النظرية العالمية الثالثة حرية الوصول إلى المعارف والأنباء والمعلومات، وتداولها، ولا تضع سقفا لذلك، فالمعرفة حق طبيعي لكل إنسان.. ولا تقيم النظرية الجماهيرية حدوداً للتداول المعرفي، وهو ما تعكسه مقولة "إن الجهل سيختفي عندما يقدم كل شيء على حقيقته" (18)، وترفض النظرية الجماهيرية مبدأ احتكار ومنع المعرفة بكل أنواعها، وتنظر إلى المجتمعات التي تمارس ذلك بأنها متعصبة ورجعية ومعادية للحرية.. وبالطبع فإن حرية المعرفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الفكر والعقيدة وإبداء الرأي.
تاسعاً - تعتبر النظرية الجماهيرية الحرية الشخصية أصل الحريات الأساسية، لأنها تتعلق بنفس الإنسان ووجوده وصميم كرامته (19)، وهو ما تؤكده الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان التي جاء فيها "إن أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الإنسان وحريته ويحافظون عليها، ويحمونها ويحرمون تقييدها (20)، وإن المجتمع الجماهيري هو مجتمع التألق والإبداع، ولكل فرد فيه حرية التفكير والبحث والابتكار، ويسعى المجتمع الجماهيري دأباً إلى ازدهار العلوم وارتقاء الفنون والآداب وضمان انتشارها جماهيرياً منعاً لاحتكارها (21)، وتنضوي كل هذه الحريات تحت إطار حرية وحق الاتصال، بل إنها تمثل لب تلك الحرية وهذا الحق.
عاشراً - إنه إذا كانت الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة (22)، وإذا كانت اللجان الشعبية تشكل أفقيا أي على مستوى القاعدة الجماهيرية فإن ذلك يعنى أن حرية الإعلام متاحة لكل أفراد المجتمع على مستوى القاعدة أيضا، فوسائل الإعلام في المجتمع الجماهيري تدار أفقيا أي على مستوى المؤتمرات الشعبية وليس رأسياً، وهو ما يدل دلالة قاطعة على أن الكتاب الأخضر قد أولى ديمقراطية وحرية الإعلام والاتصال مكانة عالية، وجعلها متاحة للجميع .

الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نرصد ما قدمته النظرية العالمية الثالثة من حل لمشكلة الإعلام، وذلك من خلال تحليل المقولات الفقهية التي وردت في الكتاب الأخضر، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، والمتعلقة بحرية الإعلام،

والمعرفة، وتداول المعلومات والأفكار، ومن ثمة استخلاص صورة للنموذج الديمقراطي لملكية وإدارة وسائل الإعلام، تنتفي فيه عملية الاحتكار والهيمنة على تلك الوسائل، من جانب أفراد، أو مؤسسات، أو أحزاب، أو حكومات، لتكون ملكية وإدارة وتمويل تلك الوسائل بالكامل ملكية وإدارة وتمويلا جماهيريا.

ونظرا للارتباط العميق بين كل من مشكلة الإعلام من ناحية، والديمقراطية بمفهومها الشامل من ناحية أخرى، فقد قمنا بمناقشة مفهوم الديمقراطية، وعلاقة الديمقراطية بالإعلام، ومن ثمة تقديم النموذج الديمقراطي للإعلام، الذي لا يمكن تصوره من الناحية العملية إلا في إطار الطرح الجماهيري الذي يقدمه الكتاب الأخضر، والذي يعزو فشل النظريات السابقة في حلها لمشكلة الإعلام، إلى عجزها عن تقديم الحل الحقيقي لمشكلة الحكم، مما يؤكد على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية كممارسة عملية للحكم، وحل مشكلة الإعلام.

وعلى ذلك فقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية.

1- أنه لا يمكن تقديم نموذج للممارسة الديمقراطية في مجال الإعلام إلا من خلال نظرية سياسية تطرح حلاً جذريا لمشكلة أداة الحكم، ومن ثمّ فإن أية محاولات تتجاهل هذا الارتباط الشرطي مآلها الفشل، فديمقراطية الحكم والسلطة هي فقط دون سواها التي تقود إلى إعلام ديمقراطي.

2- إن الإعلام الحر في المجتمع الديمقراطي يسهم بفاعلية في تعزيز وتفعيل الممارسة السياسية لكل أفراد الشعب، من خلال ما يقدمه من معلومات وأخبار تجعل الحاكم الذي هو كل أفراد الشعب على معرفة ودراية تامة بما يجري في محيطه المحلي والإقليمي والدولي، الأمر الذي يمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة تجاه مختلف القضايا.

3- أن ما يقدم في وسائل الإعلام والذي يوصف بأنه حرية تعبير، لا يعد بالضرورة مظهرا من مظاهر الديمقراطية، ما لم يكن مؤسسا على ممارسة حقيقية للسلطة، ونتاجاً لتلك الممارسة.

4- أن تجاوز النظرية العالمية الثالثة لحرية التعبير لا يعني أبدا أن هذه الحرية غير مكفولة في ظل هذا الطرح، فالممارسة الديمقراطية للسلطة هي وحدها التي تكفل تعبيرا مجديا، وذا معنى، وخاليا تماما من أية قيود، أما التعبير في ظل الأنظمة السياسية النيابية، أي غير الديمقراطية، فإنه أشبه بنباح الكلاب المقيدة بسلاسل حديدية متينة، أي أنه لا يتجاوز كونه صراخا يدرك ممارسوه مسبقا عدم جدواه.

الهوامش

1- مجموعة باحثين. تطور الفكر السياسي (طرابلس: المركز العالمي للكتاب الأخضر،1996م) ص591

2- معمر القذافي. الكتاب الأخضر،الفصل الأول (طرابلس: 1976م) ص24

3- الفاتح عبد الله عبد السلام. الديمقراطية: بعض الدلالات النظرية،في ندوة الفكر السياسي المعاصر: الديمقراطية المفهوم والممارسة،جامعة الخرطوم (طرابلس: المركز العالمي للكتاب الأخضر،1996م) ص47

4- صالح ابوصبع. تحديات الإعلام العربي. ط1.(عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999م) ص228

*- يعتبر مارشال مكلو هان أستاذ الإعلام الامريكى أول من استخدم مصطلح "القرية الكونية" أو القرية العالمية وذلك في نظريته "وسائل الاتصال امتداد للحواس"

5- حمدي حسن. مقدمة في دراسة وسائل الاتصال.(القاهرة .دار الفكر العربي، 1987م) ص24

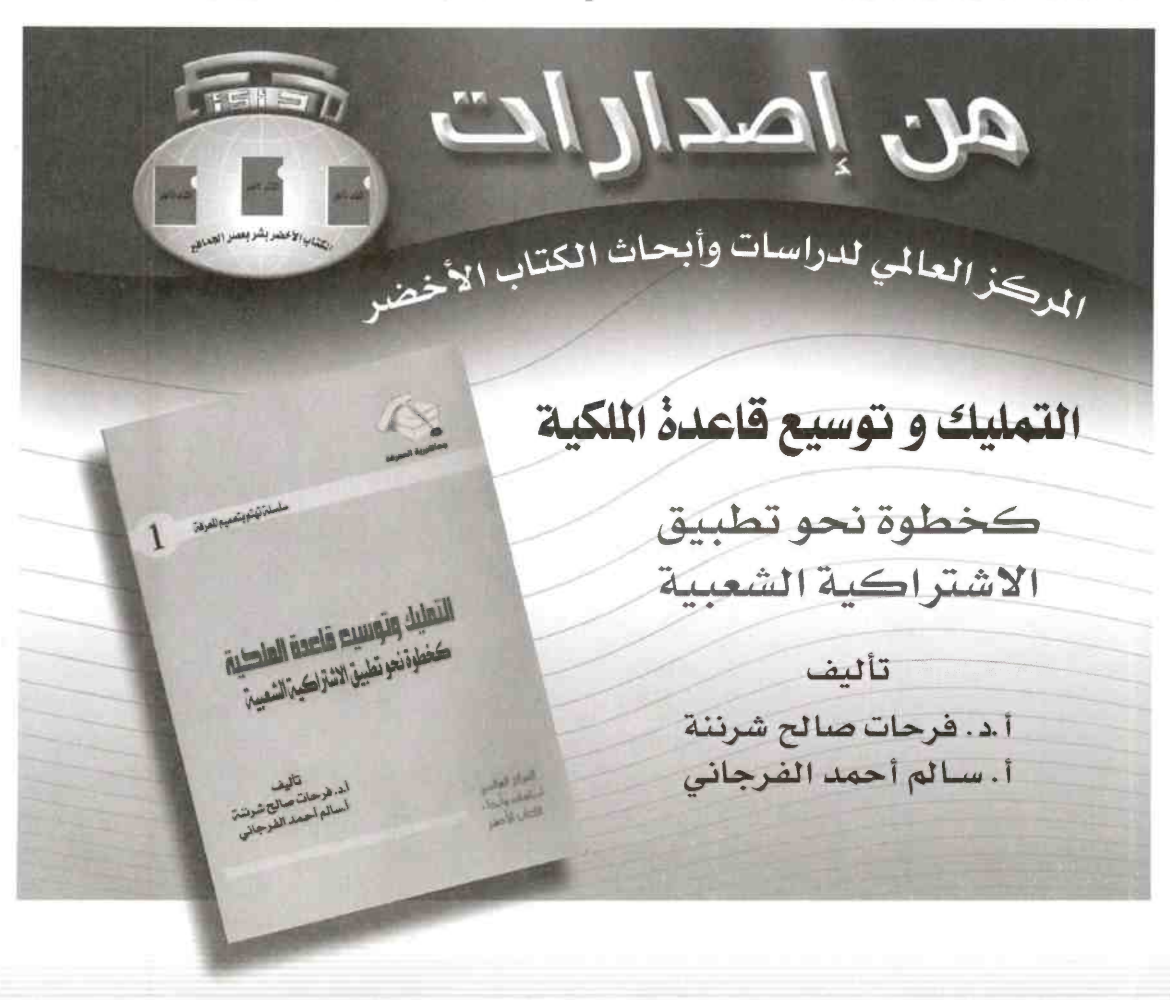
6- سليمان صالح. حق الصحفي في الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق حق الجماهير في المعرفة. المجلة المصرية لبحوث الإعلام. العدد الأول. (القاهرة.جامعة القاهرة كلية الإعلام، 1997م) ص1

7- سجاد الغازي،حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي،مجلة الدراسات الإعلامية،العدد 58،القاهرة،المركز العربي للدراسات الإعلامية،يناير- مارس،1990م،ص12

**- للمزيد انظر: محمد عبد القادر حاتم. مرجع سابق،ص38 وما بعدها

8- جمال عبد العظيم احمد،دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام،جامعة القاهرة،كلية الإعلام،العدد

الأول،يناير - مارس،2001م،ص162
9- أميرة محـمد العباسـي. المشـاركة السياسـية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام،المرجع السابق،ص162
10- معمر القذافي. الكتاب الأخضر،الفصل الأول مرجع سابق،ص70
11- علي المنتصر فرفر.أسـس الإعلام في النظام الجماهيري، طرابـلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص6
12- المرجع السابق،ص7
13- ديفيد مورجان. وسـائل الإعلام وعملية وضع السياسـات،في كتاب ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي،ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998م، ص117
14- كلود جينشا،وميشـيل مينو. المعلومات والتوثيق مدخل عام، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1987م، ص21
15- علي فرفر.مرجع سابق، ص12
16- المرجع السابق، ص20
17- الأخضر ايدروج. ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، الرياض. تونس. مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999م، ص16، 17
18- معمر القذافي. الكتاب الأخضر.الفصل الثالث، ص 187
19- عابدين الشريف. حرية التعبير والنشاط الإعلامى في الكتاب الأخضر.مجلة البحوث الإعلامية، العدد 15، 16، طرابلس. مركز البحوث والتوثيق الإعلامى، 1998م، ص 25
20- المادتان الثانية، والثامنة من الوثيقـة الخضراء الكبـرى لحقـوق الإنسـان في عصر الجماهير(البيضاء. 1988م
21- المادة19، المرجع السابق
22- معمر القذافي. الكتاب الأخضر. الفصل الأول. ص 19



بحوث ودراسات



الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها على الدول العربية النفطية

د/ محمد أحمد خلف الله
أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد / جامعة الفاتح

لقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل مفهوم الأزمة المالية العالمية وأهم العوامل التي ساهمت في ظهورها ، وكذلك تأثيراتها الجوهرية وانعكاساتها الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث عبرت عنه المنتديات الدولية والعالمية التي عقدت على أن مصدر الأزمة هو الاقتصاد الأمريكي نتيجة لسياسات اقتصادية غير حقيقية، ودخول أمريكا في حرب تكاد تكون ضد الجميع في العقود الثلاثة الماضية على خلفية رفض قرارات الأمم المتحدة بشأن غزو العراق ، حيث ذهب الرئيس الأمريكي بوش الابن وحيداً للحرب ، كما تناولت الدراسة آثار الأزمة المالية على الاقتصادات العالمية على مستوى أوربا وآسيا والدول العربية النفطية ، إضافة إلى تناول بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع مثل مفهوم الأزمة والفرق بينها وبين المشكلة ومفهوم الفقاعة السعرية وأسباب نشوئها والأصول الرأسمالية والمشتقات المالية وشركات التوريق وغير ذلك ، كما تطرقت الدراسة إلى بعض مجالات التحدي للاقتصاد العالمي التي ظهرت على أثر الأزمة المالية العالمية أمام العالم وانعكاسات الأزمة على اقتصادات الدول العربية النفطية والاقتصاد الليبي على وجه الخصوص ، كذلك مناقشة بعض الحلول والسياسات التي قد تكون مناسبة في هذا الإطار للتصدي للأزمة المالية العالمية من خلال أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

ماهية الأزمة

تعرف الدراسات الفلسفية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية بصفة عامة على أن الأزمة يمكن أن تكون تعبيرا عن تطور في الاتجاه التركيبي للمشكلة في جانب معين أو في أحد المؤشرات الأساسية له ، فالأزمة إذاً هي تعبير عن تراكم لمشكلات معينة في فترات زمنية متوالية لكنها لم تلاق حلولا في أوقاتها حتى أصبحت هذه المشكلات المتراكمة فيما بعد غير قابلة للحل وفق الحلول المتعارف عليها والمتاحة ، ولذلك فالأزمة تعبر عن تراكمات هيكلية للمشكلات في موضوع معين حتى باتت غير قابلة للحل و لا يمكن معالجتها والتصدي لها بالوسائل والحلول المتعارف عليها ومن ثمّ فهي تختلف عن المشكلات التي يمكن التعرف على حجمها ووضع وتحديد سياسات للتصدي لها وعلاجها ، مثال على ذلك مشكلة البطالة أو التضخم أو غير ذلك من المشكلات غير العميقة وغير البنيوية كانخفاض القوة الشرائية أو زيادة العرض لسلعة معينة والتي يمكن وضع سياسات لعلاجها لأحداث حالة من حالات التوازن في بعض المؤشرات الاقتصادية تلك. فالأزمة تحتاج لعلاجها إلى إنتاج وظهور أساليب ووسائل وطرق جديدة غير متعارف عليها وغير مكتشفه في صورة علاقات عمل وإنتاج جديدة لعلاج الأزمة ، فالأزمة إذاً يمكن أن تكون نتاج عجز النظام القائم عن استيعاب التطورات والمشكلات حتى تحولت إلى أزمة فأصبح علاجها يحتاج إلى ظهور قواعد جديدة "علم اقتصاد جديد" . فعندما نفترض أن الأزمة هي اقتصادية يمكن ومن خلال هذه القواعد والسبل والوسائل الجديدة "علم اقتصاد جديد" استيعاب الأزمة والتصدي لها كتحديات علمية مستقبلية ، وعليه فإن هذه القواعد المتمثلة في علم جديد ستصيب النظام القديم بالتغيير في صلبة وقواعده وميكانيكيته و إلا فإن الأزمة الاقتصادية أو غيرها في مجالات أخرى ستتكرر لاحقاً وستتجدد باستمرار في صور أكثر عنفا وأعمق و أكثر تعقيداً، وستشمل باستمرار أطرافا وجوانب جديدة تدخلها ضمن دائرة الأزمة ، فتتلاشى عندها كل الجوانب والمؤشرات التي كانت بعيدة عن دائرة وعمق الأزمة لتكون هذه الجوانب والأطراف ضمن دائرة الأزمة.

ذلك باختصار عن الفرق بين المشكلة والأزمة الاقتصادية بما في ذلك شروط تحقق الأزمة بصفة عامة ، ولذلك فإن تكرار الأزمات الاقتصادية الحادة والتي شهدها العالم منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي حيث عرفت الأزمة الاقتصادية آنذاك بأزمة الكساد العالمي وفي صور أكثر تأثيراً في الأنشطة الاقتصادية بعد ذلك هي نتيجة حتمية لعجز الأنظمة الاقتصادية التقليدية ، ومن هذا المنطلق يمكن ربط مفهوم الأزمة بصفة عامة بأبعاد وأسباب الأزمة المالية العالمية على أنها تداعيات للأزمات السابقة ، حيث كانت آخر الأزمات التي أصابت شرايين الاقتصادات العالمية بالشلل منذ بداية العام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية كبداية تدل بشكل مباشر على ضعف الحلول العالمية الاقتصادية لمواجهة هذه الأزمات كنتيجة أولية خاصة وأن كل الأزمات الاقتصادية منذ أزمة الكساد العالمي في العام 1929 حتى الآن خرجت من صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الغربية على وجه الخصوص التي ورثت الأفكار الرأسمالية التقليدية التي جاء بها رواد الفكر الرأسمالي التقليديون من أمثال ادم سميث وريكاردو وجون أستيورت ميل وجان باتيست ساي وغيرهم ، بل إن هذه الأزمات وتواليها كأزمات مركبة التي تشبه كرة الثلج كانت ومازالت تعبيرا مباشرا عن عمق الأزمة في النظام الرأسمالي وأيضا النظم الاقتصادية المشابهة التي تمثل الوجه الآخر له كالنظم التي تولدت عن أفكار

البرجوازيين الاجتماعيين والفوضويين من الذين نادوا بملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، واعتبروا ذلك حلا يمكن من خلاله مواجهة الملكية الفردية الاستغلالية الطاغية، والسلبيات المتولدة عن نظام العمل بأجرة والنظام الرأسمالي بصفة خاصة من أمثال كارل ماركس وبرودون وباكونين وتروتسكي وغيرهم قبل ذلك بكثير، فضعف الحلول التي طرحت كبديل للرأسمالية الجشعة كما يطلق عليها في الغالب وإن كانت تهدف إلى إحداث تغيير في طبيعة وآلية النظام الرأسمالي إلا أنها لم تكن فيما بعد إلا الوجه الآخر للرأسمالية الجشعة هذه ، فالدولة التي آلت إليها ملكية وسائل الإنتاج على سبيل المثال لم تكن أقل وطأة في استغلال اليد العاملة ما يشير إلى أن توالى الأزمات الاقتصادية سيكون في النهاية كارثياً ومن ثمّ يبدو وعقب الأزمة المالية العالمية حتى لمنظري ودعاة الملكية الفردية أن تلك التطورات والإصلاحات التي حصلت في بنية الرأسمالية التقليدية كما نادى بها محدثو الرأسمالية لم تكن فعالة على صعيد إصلاح الخلل في النظام المالي والتأمينات وتقليل الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وهذا يعني أنه ما لم يحصل تطور حقيقي وجذري في بنية نظام الإنتاج وعلاقاته ومنظومة السياسات المالية والتمويلية وأهدافها وغاياتها تواكب التطورات العالمية ، و لتراعي هذه العلاقات مصالح العاملين والمصالح الاجتماعية العليا كما تراعي المصالح الفردية ليكون هناك نسق جديد للمنظومات الاقتصادية لا تتصادم فيها المصالح الخاصة مع المصالح الاجتماعية وأهدافها والمصالح العليا للمجتمع ، هذه الشرطية لم تتحقق حتى الآن من خلال الحلول التلفيقية والإصلاحية التي اعتبرت كاستجابة للتحديات للأزمات المختلفة. وفي مقدمة أولية يمكن القول: إن العالم لم يشهد من قبل اضطرابات حادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة على سبيل المثال منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929 التي كانت ومازالت تمثل صلب الأزمة المالية وقنطرة عبورها نحو أزمات اقتصادية حقيقية أصابت الهياكل الإنتاجية ، ففي الأزمة المالية الأخيرة (على سبيل المثال) انخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك التي كانت بمنزلة الفزاعة للعمليات المالية وتداول ملكية الأسهم وسندات الدين ، فقد حققت هذه الأخيرة نسبة خسائر قياسية ، وكذلك البورصات الأوروبية والبورصات في الأسواق الناشئة والبورصات العربية وخصوصا البورصات الخليجية . ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن الذي حدث بأسرع مما كان متوقعا بمنزلة الكابوس كان تأثيره قد سبب اضطرابات وانهيارات في المؤسسات المالية في أكبر مدن (المال والمضاربة) في بنوك الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات التمويل العقاري ، وهي في مجملها كانت مؤسسات مالية كبيرة ذات سمعة عالمية وبدأت تلك الانهيارات في أكبر هرم للمال والتجارة ... في الولايات المتحدة ثم تبعتها أهم المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا دول كمثل بريطانيا وألمانيا (1) . ما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية حقيقية فقد ساد الانكماش مجمل اقتصادات الدول في الاتحاد الأوربي والدول الآسيوية المنتجة إضافة إلى الاقتصاد الأمريكي بمعدلات لم تكن متوقعة في يوم ما ثم بدأت الأزمة تصيب بالشلل أهم قطاعات الإنتاج والتمويل في الدول الصناعية السبع مثل قطاع إنتاج السيارات والعقارات وشركات التأمين ، وهي أهم القطاعات الإنتاجية والصناعية التي عصفت بها الأزمة المالية فارتفعت على أثر ذلك معدلات البطالة بنسب مرعبة ، وزادت معدلات الفقر وزادت أيضاً نسبة التركز في امتلاك الثروات حتى أصبحت المواجهة اليوم محتومة بين الفقراء والأغنياء ، انعكس هذا

(1) البروفيسور ، وندل كوكس ، مقالة على الانترنت ، 28/10/2008.

الوضع سريعاً على الدول المصدرة للنفط فانخفضت أسعار النفط بأكثر من (160%) تبخرت معها أحلام وطموحات شعوب المنطقة التي كانت تحلم بتحقيق معدلات تنمية ما في ظل ارتفاع العائدات النفطية التي كانت في الأصل تعاني من فساد ونهب من حكام هذه الدول الذين نصبوا أنفسهم ورثة وأوصياء على مجتمعاتهم بعد أن كانوا جلاديه أيضاً. كذلك الاضطراب في أسواق المعادن النفيسة وخصوصا الذهب ، هذه الاضطرابات والانهيارات أحدثت حالة من عدم التأكد في مستقبل الاستثمار انهارت معه الثقة في الأسواق المالية ، وأصبح الذعر في الأسواق المالية هو العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم، وإن اختلفت حدته من منطقة إلى أخرى من العالم بحسب نوعية وحجم ما يعرف بالفقاعات السعرية .

مفهوم الفقاعات السعرية

كما تم تناولها بالتحليل الاقتصادي عبر وسائل الإعلام المختلفة فالأزمة المالية (*) تمثلت في عمقها في ذلك الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الرأسمالية ، والأصل إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية وإما أصول مالية ، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً) ففي حالة انهيار قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها ، وقد تأخذ الفقاعة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي عناصر الاقتصاد الحيوية، وقد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة توالي وأتساع الفقاعات السعرية كما يطلق عليها اليوم ، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً التي هي تعبير عن عمليات بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل على سبيل المثال بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية ، والسعر "الحقيقي" هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، لعائدات السهم أو السند أو العقار في المستقبل مثلاً فلنأخذ منزلاً إيجاره الشهري (مائة) دينار كقيمة حقيقية على سبيل المثال لا الحصر ، لكن قيمته في السوق قد تبلغ مليون دينار وهو أمر غير مستساغ لكن هذا هو بالضبط ما تسببه الفقاعة ، فمن علامات الفقاعة إذن بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (إيجاره الشهري) والفقاعة تنشأ عندما تُصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عائداتها ، كما يحدث في عملية المضاربة التي هي تعبير عن عمليات تحايل أكثر من كونها تعبيرا عن نشاط مالي أو تجاري ما.

إن عمليات من هذا النوع لا تعبر عن نشاط اقتصادي حقيقي ولذلك تكمن خطورتها كونها تمثل عملية بيع وشراء الأصول بأنواعها لذاتها، للاستفادة من تقلبات سعرها، وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها أو للاستفادة من عائداتها فهي مرتبطة بالأزمات المالية مثلاً، بيع وشراء المنزل بدون استخدامه، أو بيع وشراء العملة الأجنبية ليس بغرض التجارة أو الاستثمار ، لذلك لا يوجد إجماع محدد ودقيق في علم الاقتصاد الغربي على أسباب وعوامل ظهور الفقاعات السعرية أو طريقة نشوئها، وهناك من ينكر وجودها أصلاً، معتبراً ارتفاع وانخفاض أسعار الأصول عمليات تصحيح ذاتي طبيعية بالنسبة للسوق أما من يقرّ بوجودها، فيعزوها إلى العوامل العرض والطلب لا

(*) هذه الدراسة اعتمدت بشكل مباشر على التقارير والمؤتمرات وردود أفعال الإدارة الأمريكية وقادة الاتحاد الأوربي وما ينشر من إحصائيات على شبكة المعلومات الدولية .

يمكن التنبؤ بها، وهناك نماذج أكاديمية تحاول إثبات إمكانية حدوث الأزمات المالية حتى بدون وجود مضاربة أو ضعف اليقين أو نقص في المعلومات حول القيم الرأسمالية للسندات والأسهم. مثل هذا التعريف للفقاعات يعكس في جوهره مغالطة في حق مبدأ حرية السوق، فالسوق لا تخطئ أبدا! كما يقرر بعض منظري الرأسمالية من أمثال (جان باتيسيت ساي) و (ادم سميت) أو أن أخطاءها (الفقاعات) حدث طبيعي كالزلازل والبراكين لا يمكن تجنبه! ومن هنا يمثل هذا الموقف دفاعاً عن المضاربة المالية أي دفاعاً عن نماذج مبتكرة للربح السريع يبتكرها في مثل هذه الحالات الطفيليون والحذاق ومن الذين يبدءون في انتهاز الفرصة في تشريع غسيل الأموال الناجمة عن الفساد كالمتاجرة في المخدرات والحروب والرشى وأموال تهريب النفط وغير ذلك ورفضاً لأي قيود اجتماعية أو قرارات وقوانين حكومية عليها كالتهرب من الضرائب بالرغم من فاعلية ذلك على إطلاق الأزمات المالية وتسريعها وزعزعة استقرار الاقتصاد، وهذا في حد ذاته يشير إلى أن الأزمة وإن كانت بدايتها مالية كما (سنلاحظ من تسلسل أحداثها) فإنها في طريقها إلى أن تكون أزمة اقتصادية حقيقية مادامت بهذه الخصائص والمواصفات خاصة عندما اعتبر بعض الأكاديميين الغربيين الفقاعات أحياناً لخطأ في السياسة النقدية، لا في حرية السوق، فعندما يقوم المصرف المركزي بإبقاء معدل الفائدة أقل من اللازم، ما يطلق سيولة مالية كبيرة لشراء كمية محدودة من الأصول، يؤدي هذا تلقائياً إلى ارتفاع سعرها بشكل مصطنع حسب قانون العرض والطلب، لكن فكرة التوازن التلقائي الذي يقدمه السوق الحر !! بالنسبة لطلب عرض الأسهم والسندات (أسواق المال) والمضاربة لم تقدم خدمة ما عندما بدأت الأزمة بالتشكل وكأن أفكار (ريكاردو) و (أدم سميت) وغيرهما من مؤسس الرأسمالية الكلاسيكية أصبحت اليوم من الماضي .

مقدمات وأسباب جوهرية لأزمة الاقتصاد الأمريكي

لم تأت الأزمة المالية الأمريكية من فراغ بل كانت مرتبطة بالوضع الاقتصادي الكلي الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية والسياسيات الاقتصادية الأمريكية التي ارتكزت على توجيه نسب متزايدة من الدخل القومي للإنفاق على العمليات العسكرية خلال العقدين الآخيرين قبل الأزمة، فالاقتصاد الأمريكي بدأ منذ بداية العام 1991 يعاني من مشاكل عديدة يأتي في مقدمتها-:

العجز الجاري الذي بلغ معدلات خطيرة خاصة عقب الحرب على العراق وأفغانستان، وعجز الميزان التجاري الذي بلغ أكثر من 800 مليار دولار وبلغت معها المديونية الخاصة والعامة أرقاما قياسية في تاريخ المديونية الأمريكية جعلت من أمريكا أكبر دولة مدينة في العالم، سبب ذلك بشكل مباشر عجزا في الميزانية الفدرالية ومن ثم محاولة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتمويل العجز الأمريكي المالي ونقص الادخارات كنسبة من الناتج الإجمالي فللأزمة المالية في أمريكا إذاً تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الأمريكي وغيره بفعل أسبابها، فلعل أخطر ما في الأزمة تأثيرها وتداعياتها السلبية المتعددة المفترضة لعل من أبرزها كمرحلة أولى:

التأثير المباشر في الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي مع تراجع معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى أقل من (1 %) إلى (0.6 %) بفعل العجز في الميزان التجاري وضعف الدورة الاقتصادية، حيث انعكس هذا التراجع والضعف سريعاً

على تراجع ثقة المستثمرين بمستقبل المحركات الاقتصادية الأساسية ما قاد تلقائياً إلى هبوط سعر الدولار ، كذلك تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الأمريكي التي كان يعول عليها في تمويل الإنفاق والعجز المالي ، وهي ذات أثر كبير في انخفاض السيولة المالية ما قاد إلى لجوء العديد من الدول الأوروبية والأسيوية إلى تنويع احتياطاتها وعدم الاقتصار على الدولار بسبب فقدان الثقة به انعكس هذا الفعل سلبياً على تزايد معدلات البطالة إلي أكثر من (5 %) بعد الأزمة بثلاثة شهور فقط إلى أكثر من (12%)

هذه المؤشرات السلبية وغيرها في الاقتصاد الأمريكي كانت عامل تهديد مباشر للاقتصاد العالمي أدت فعليا إلى ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، الأمر الذي سبب تداعيات سلبية على صادرات دول العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فالاقتصاد الأمريكي أصبح أهم أكبر مستورد في العالم ، حيث بلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية السلعية (1919) مليار دولار أي (15.5 %) من الواردات العالمية في فترة لم تتجاوز السنة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هبوط قيم أسهم الشركات الأمريكية الذي حدث قبل الأزمة يدفع في العادة المستثمرين الأجانب للتخلص من هذه الأسهم وتنويع محافظهم الاستثمارية ، و هذا ما يدفع إلى مزيد من هبوط قيم أسهم الشركات الأمريكية وهذا ما حصل فعلاً ، وكانعكاس لذلك يزداد هبوط سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى وتتراجع الاستثمارات الدولارية، كما أن هبوط سعر صرف الدولار وتوليده خسارة للاستثمارات الدولارية يسهم في مزيد من هبوط أسعار أسهم الشركات الأمريكية في الأسواق المالية ، فالاقتصاد الأمريكي أحد أهم الاقتصادات الحقيقية ولذلك فإن تأثير الأزمة المالية فيه سيكون أشد ، وهذا ما تم ملاحظته في سياق أحداث وتداعيات الأزمة المالية ، فالسياسات الاقتصادية للاقتصاد الامريكي قبل الأزمة كان السبب الأساسي فيها وكان هو أول من عصفت به الأزمة المالية ولكنه لم ولن يكون الوحيد .

إن التراجع في سعر صرف الدولار على سبيل المثال يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل الولايات المتحدة أم خارجها ، وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي والدول ذات الاقتصاد المفتوح .

أسباب وأبعاد الأزمة المالية العالمية

من خلال تعريف الأزمة في مقدمة هذه الورقة وخلفياتها يمكن القول إن هناك نوعين من الأزمة المالية:

- النوع الأول من الأزمة له تأثير مباشر وفعال في قطاع الإنتاج (الاقتصاد الحقيقي) وفي حالة استمرار هذا النوع من الأزمة أكثر من سنة من المتوقع أن يؤدي إلى حالة من الكساد الاقتصادي خاصة في الدول الصناعية ثم تبدأ موجاتها المتراكمة لتستقر على شواطي (الهوامش الاقتصادية) المتمثلة في الدول ذات الفوائض المالية حيث ستكون في صلب الأزمة حالما يعيد النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية عافيته والدول التي تعتمد على المساعدات الامريكية وذات الاقتصاد المفتوح.
- النوع الثاني وهو الأقل حدة حيث تقف الأزمة عند تأثيراتها المتمثلة في النقص في عرض السيولة وضعف الثقة في فاعلية الاستثمار في قطاعات محددة شريطة أن توضع لها سياسات علاجية منفصلة وفعالة حتى لا تؤدي إلى أزمة اقتصادية.

من هنا يمكن تصنيف الأزمة (المالية) العالمية وفق تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الأخص بأنها في طريقها (كما عبر عن ذلك في بداية الأزمة) إلى أن تتحول إلى أزمة اقتصادية.

لذلك يمكن القول إن البداية الحقيقية للأزمة المالية العالمية (الانتشار الحقيقي لها) كانت مع العام 2007 حيث ظهرت مع قضية ما عرف آنذاك بأزمة القروض والرهونات العقارية (sub primes) في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استفاد صغار الموظفين والفقراء والمتقاعدون في أمريكا من الفرص التي أتيحت لهم في الحصول على مساكن مقابل ريع ربوي غير مستقر جغرافيا ، وبعد ذلك لم يعد بإمكان هؤلاء سداد الأقساط الشهرية بسبب الارتفاع المفاجئ لقيمة الأقساط الشهرية حيث تجاوزت في بعض الحالات (70%) من دخل المدين وهو وضع اعتبر آنذاك غير طبيعي . كان من المفترض أن يلاقى آنذاك حلولا سريعة ـ كما أفاد العديد من الخبراء في مجال الاقتصاد المالي ـ تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية التي تلعب دورا أساسيا في تنشيط حركة الإقراض ، لكن ردود أفعال المصارف والمؤسسات الأمريكية اتجاه هذه القضية مثل مصرف (فأني ماري) و (ليمان براذرز) كانت غاية في الاستخفاف والتشدد تجاه هذه الشريحة الواسعة في أمريكا التي استفادت من فرص الحصول على مساكن لها ، لقد ارتفع الطلب على الوحدات السكنية ، خاصة الصغيرة والمتوسطة مما خلق ثقة مفرطة في فرص الإقراض والاستثمار العقاري ، لكن معالجة المؤسسات المالية لظاهرة العجز عن الدفع لم يكن متوقعا ضمن ما تعورف عليه حيال مثل هذه القضايا ، فقد طلب ممن عجز عن الوفاء بالتزاماته مغادرة منازلهم على الفور فلم تجد القوانين والتشريعات النافذة بحسب التعاقد على بناء هذه العقارات حرجا في إخلاء عشرات الآلاف من المساكن من سكانها كدفعة أولى. إن اشتقاق الأدوات (*) المالية والتمويلية التي استنبطت كعلاج للأزمة من قواعد وأسس النظام الرأسمالي والتوسع فيها على حساب القيم الإنسانية وحق العيش والعمل التي حاولت أمريكا تسويقها واستغلالها عندما استخدمتها قفازاً ناعماً لتحقيق مصالحها الإستراتيجية هي التي أدت إلى ذلك، فلم يكن هناك بدٌّ" من تركهم في الشوارع في العراء دون مأوى. لقد أعطى ارتفاع الطلبات على العقارات خلال سنة قبل بروز الأزمة المؤسسات المالية الكبرى المحتكرة للاستثمار في مجال العقارات على وجه الخصوص ثقة كبيرة ، لكن أساليب العلاج التي تمثلت في طرد كل من عجز عن دفع أقساطه واسترداد المنازل أدى بالضرورة إلى ارتفاع عدد هذه الوحدات السكنية بالرغم من طرحها مجدداً للبيع بربع القيمة الفعلية لها.

لم تلاق هذه الخطة النجاح ، وفي النهاية أكتمل المشهد العام لبداية الأزمة ... إعلان هذه المؤسسات والبنوك الأمريكية الإفلاس ، ما قاد إلى إعلان إفلاس أهم شركات التأمين في مجال الديون العقارية أيضا ، وهذا أدى بدوره إلى فقدان الثقة في هذه المؤسسات والبنوك ما انعكس سلبياً على فقدان الثقة في حركة الأسهم في الأسواق الأمريكية ، كان قصد هذه البنوك والمؤسسات المالية من إجراءات المصادرة كسياسة إستراتيجية لمعالجة مشكلة عدم الالتزام بالسداد الضغط عليهم لاسترداد هذه القروض ، لكن تلك السياسة أدت إلى تهميش طبقات واسعة في أمريكا وإلى مزيد من المصادرة للمنازل والعقارات ، فقد نشر الخبير الاقتصادي (وندل كوكسر) 10/2008 على الانترنت أرقاماً وإحصائيات عن بداية الأزمة حيث يمكن استعراض ما جرى من تداعيات في إحصائية أولية مثلت بداية وعمق الأزمة اجتماعيا واقتصاديا ، كما وردت حسب التقارير الرسمية المختلفة كالآتي :كما هو متعارف عليه فإن حوالي (40%) في الولايات

(*) المشتقات المالية ابتكرها المضاربون وتعني حسب تعريف صندوق النقد الدولي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد لكنها لا تتطلب استثماراً ، أي دفع نقود لأصل المال في هذه الأصول بين طرفين لتبادل المدفوعات على أساس الأسعار والفوائد.

المتحدة من المنازل المبيعة عامي 2005 و2006 كانت بأسباب ودواع إما للاستثمار وإما للإيجار ، وكانت الشرارة الأولى (غير المقصودة بطبيعة الحال) بدأت عندما ألقى المضاربون المنازل في السوق لتحقيق ربح و بأعداد كبيرة انخفض على أثر ذلك سعرها ، وحتى هذه لم تكن أزمة سكن عند هذه المرحلة. لقد تم بناء عدد كبير من المنازل خلال فترة ارتفاع سعرها، وفي عام 2008 كان أربعة ملايين منزل معروضة للبيع، منها حوالي ثلاثة ملايين منزل غير شاغر مما أسهم في انهيار الأسعار عن طريق ما عرف آنذاك بانفجار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة الذي بدأ للظهور فعلياً عامي 2006 و2007 بتزايد مهول في عدد العاجزين عن الوفاء بتسديد أقساط قروضهم العقارية، وازداد من ثم عدد الذين صودرت منازلهم بشكل حاد، وهكذا بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة فعليا، فخلال عام 2007 وحده تعرض أكثر من 1.3 مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة ويقدر مجموع قيم القروض العقارية في الولايات المتحدة عام 2008 بـ12 تريليون (12 ألف مليار) دولار، كان أكثر من (9.2%) منها مع مجيء (أغسطس)/ 2008 ، إما تحت المصادرة أو قد دخلت في حالة تعثر وكان (43%) من حالات المصادرة لقروض عقارية ذات معدل فائدة متغير، لمقترضين "أقل جودة" (*) أي لمقترضين توجد مشكلة في تقييم قدرتهم على السداد أصلاً ممن ترتبط قروضهم بفوائد متغيرة مع السوق، فباتوا عاجزين عن دفع أقساط قرضهم العقاري المتصاعدة مع مرور الزمن ، وعندما يعجز مقترض عن تسديد الأقساط في حالات فردية أو محدودة، فإن المؤسسة المالية أو المصرف الذي قدم له القرض يستطيع مصادرة وبيع الرهونات (*) الموضوعة كرهن كسيارته أو بيته أو مشروعه الاقتصادي ، أما حين يكون التعثر ظاهرة عامة تصيب

مئات آلاف أو ملايين الناس، فإن إلقاء الأصول المصادرة بالجملة في السوق سيؤدي بالضرورة إلى انهيار سعرها حسب قانون العرض والطلب ، وهذا ما حدث لكن الأزمة العالمية اليوم لم تعد تقتصر على الرهون العقارية بل تجاوزتها إلى المؤسسات المالية، فمن السوق العقارية انتقلت الأزمة بسرعة غير معهودة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى "توريق (*) الرهون العقارية" وهذا يعني إصدار المصرف أوراقاً مالية أو أسهما في ملكية يعود لمجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وأن يتحمل بذلك جزءا من مخاطرها (التعثر مثلاً) ، هنا كانت النقطة المفصلية التي بدأت في التكون على صعيد انتقال نوعي في الأزمة من كونها مالية إلى أزمة ذات بوادر وأبعاد اقتصادية في شكل موجات متكسرة متراكمة على مصادر الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج) .

إن القروض العقارية أصل مالي يدر عائدا (أقساط القروض) للمصرف أو المؤسسة المصرفية أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، وإن أوراق الرهون العقارية هي كذلك أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية وكانت بعض المؤسسات المالية العملاقة مثل "فاني ماي Fannie Maei "فردي ماك" Freddy Maci "جيني ماي Ginnie Maei" تضمن حقوق مشتري أوراق الرهون العقارية من خطر تعثر دفع الأقساط ، وإن (فاني ماي) و (فردي ماك) كانتا تملكان أو تضمنان معا نصف الرهون العقارية في الولايات المتحدة عام 2008، وإن حجم تلك الرهون قد فاق كل تصور ، حيث بلغ (12) تريليون دولار ، ومن ثمّ أدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمهما بشكل جنوني وعلى إثر ذلك أعلنت الحكومة الأميركية في (9/2008) وضع اليد على الشركتين لحماية قيمة العقارات ككل ، ووضعت

(*) أقل نسبة من الإرباح المتحققة أو أقل قدرة على استرداد الدين في وقته.

(*) إعادة بيع أو رهن العقار مقابل قرض جديد بفائدة حيث يحمل العقار الواحد بروهن متعددة.

(*) قيام المصارف وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات لأحد الشركات المتخصصة والتي تسمى قانوناً شركات التوريق وهذا البيع مقابل معجل أقل من قيمة الدين.

مائتي مليار دولار كضمانة لهما أما (جيني ماي) فهي حكومية أصلا، ولنلاحظ أن كل هذه مجرد شركات وساطة مالية لا تقدم قروضا عقارية للزبائن، بل تشتري القروض العقارية من البنوك وتورقها، فالحكومة كانت أصلا جزءا من عملية التوريق ، و(فردي ماك) كانت تحت رقابة حكومية، فدخول الدولة على الخط وتدخلها في مثل هذه المؤسسات ليس جديداً لكن انهيار العملاقين (فاني ماي) و(فردي ماك) يمثل بالضرورة فشلا للرأسمالية غير المقيدة بالنسبة لكثيرين ، وقد مر سوق الأسهم على أثر ذلك بانفجار فقاعات ضخمة لم تكن مسبوقة من قبل كما ذكرنا منها تضخم أسعار أسهم الشركات العاملة في قطاع الإنترنت (فقاعة "دوت كوم" كما عرفت) بين عامي 1995 و2001، وصولا إلى انهيارها بشكل مريع ولم يؤد ذلك إلى انهيار اقتصادي، مع أن (روبرت شيللر) ، أحد علماء الاقتصاد الأميركيين أفتى عام 2005 بأن انهيار فقاعة أسهم شركات الإنترنت لعب دورا في انتقال رؤوس الأموال المضاربة إلى سوق العقارات ، كما أن بنك الاحتياطي الفدرالي (المركزي الأميركي) قام على أثر ذلك بين عامي 2001 و2003 بتخفيض معدلات الفائدة الأساسية من (5،6%) إلى (1%) جزئيا في محاولة ذكية في ذلك الوقت لإبقاء الاقتصاد الأميركي بعيدا عن الركود بعد انفجار فقاعة "دوت كوم" مما أطلق العنان لعمليات اقتراض ضخمة لغرض المضاربة والاستهلاك، لا الاستثمار المنتج (*) . لقد قامت العديد من المؤسسات المالية والمصارف المركزية بردود أفعال سريعة غير مدروسة على أمل أن تبقي الأزمة في الظل لكن الذي حدث عبر عن أزمة حقيقية لم تكن الحلول السريعة هذه مجدية لاحتوائها.

المراحل الكبرى الأساسية في الأزمة المالية وبوادر سياسات للتحدي

كمرحلة أولى غير مفصولة ولا متباعدة بدأت فصول الأزمة المالية الكبرى عقب إعداد تقرير اقتصادي وأمني مهم عن طريق المصرف الاحتياطي الفدرالي (المركزي) في أمريكا عندما شعرت الإدارة الأمريكية أن الانهيارات المالية وتقديم طلبات إشهار الإفلاس لأهم المؤسسات المالية أصبح حقيقة ذات أثر كارثي تستدعي التدخل الفوري الحكومي ، فلأول مرة يشارك في إعداد هذا التقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي ليعطي ذلك أهمية للرأي العام ولرسم سياسات إستراتيجية واسعة. من هنا كانت بداية العام 2007 فاتحة سيئة على اقتصادات دول الاتحاد الأوربي بعد نشر عناصر التقرير مباشرة وكذلك اقتصادات أهم الدول الآسيوية في آن واحد حيث تأكدت ظاهرة عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة للمدينين ، الذين لم يعد يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) تتكثف في الولايات المتحدة وكانت السبب الأساسي في عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة رتب هذا بالضرورة تدهورا خطيرا في الأسواق المالية بعد ذلك ، وكانت البورصات أول من تلقى الضربة الأولى بعد أسواق العقارات ، فقد بدأت البورصات تشهد تدهوراً لا مثيل له في أسواق الأسهم والسندات ذلك أمام مخاطر اتساع الأزمة بدأت معها المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة كسياسة سريعة (ثبت بعد ذلك أنها لم تكن مجدية) . ومنذ أكتوبر إلى ديسمبر 2007 بدأت عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري على وجه الخصوص ، ومع بداية العام

(*) الاستثمار المنتج وإنتاج سلع مادية تزيد من نسبة عرض السلع المادية.

2008 أعلن الاحتياطي الاتحادي الأميركي (المصرف المركزي) عن خفض معدل فائدته الرئيسية من ثلاثة أرباع النقطة إلى (3.50%) وهو إجراء ذو حجم استثنائي يقوم به المصرف عندما يتأكد من أن المخاطر قد اقتربت، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى (2%) بين يناير ونهاية أبريل.

وفي نفس الفترة قررت الحكومة البريطانية تأميم مصرف (نورذرن روك) ، ثم ظهرت خطط منسقة في هذا المجال القصد منها تضافر جهود المصارف المركزية في أهم الدول الصناعية مجددا لمعالجة سوق التسليفات مما حدا بمصرف (جي بي مورغان تشيز) أن يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي (بير ستيرنز) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي التي أعلنها بمفرداتها وعلى نطاق واسع ، وفي ذات الفترة تضع الخزانة الأميركية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك) و(فاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجان إليها لإعادة هيكلة ماليتهما مع رقابة حكومية مصاحبة وبكفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار ، حيث عبر هذا الموقف عن بداية حقيقية للانهيار في صلب النظام المالي ، وفي سبتمبر 2008 كانت الصدمة الكبرى التي شكلت التداعيات عندما اعترف مصرف الأعمال (ليمان براذرز) بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو (بنك أوف أميركا) شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو (ميريل لينش)، وعلى إثر ذلك فقد اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال (70) مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين بدأت هذه المصارف في خطة جديدة منسقة ولأول مرة في نوعيتها تهدف إلى توحيد معايير التسليف وتوافق المصارف المركزية الأهم في أوروبا على هذه المعايير مصحوبة هي الأخرى برقابة حكومية من طرف الاتحاد وفتح مجالات التسليف في محاولة للتصدي للانكماش الحاد ، إلا أن ذلك لم يمنع زيادة تراجع البورصات العالمية في ظل عدم ظهور حوافز فعلية للإقراض وللاعتماد على سياسة تكثيف (الإثارة) واسعة النطاق التي اتخذت ضمن السياسات التي وصفت على أنها خاطئة. هذه الحالة أفضت ببداية الركود الانكماشي الفعلي وتداعياته في دول أوربا على الخصوص ما وضع الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوربي أمام خيارين فقط (التدخل والتأميم أو ترك هذه المؤسسات أمام مصيرها المحتوم) - الإفلاس- مما حدا في نفس السنة بالاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية أن يؤمما بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (أي آي جي) قبل إن يضربها إعصار الإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة (85) مليار دولار مقابل امتلاك (9.79%) من رأسمالها. مثل هذه الحلول السريعة وغير المدروسة (وإن كانت غير مسبوقة عندما بدأت الدولة في التدخل في الأنشطة الخاصة العملاقة) كانت السبب الأساسي الذي أدى بالبورصات العالمية إلى أن تواصل تدهورها في ظل ضعف آثار التسليف (*) في النظام المالي كما أكدت التقارير الرقابية المحايدة (الحكومية) ، فكثفت المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية وهي وسيلة وحيدة لمن فقد الحيلة والتدبير ، وفي نفس العام بدأ المصرف البريطاني (لويد تي أس بي) يشتري منافسه (أتش بي أو أس) المهدد بالإفلاس مما حدا بالسلطات الأميركية إلى أن تعلن أنها تعد خطة بقيمة (700) مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع ، وقد قام الرئيس الأميركي بتوجيه

(*) كانت العلاقة عكسية تماماً بين كميات التسليف والحوافز على الاستثمار على مدى 6 شهور.

نداء إلى التحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة ، و في سبتمبر/2008 أصبحت الأزمة المالية مطروحة بإلحاح على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ، والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية وفعاليتها ، وقد بدأت مع ذلك عمليات انهيار في أسعار الصرف للعديد من المؤسسات الأوربية ، فقد شهد سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) هبوطاً حاداً في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي فرنسا وسويسرا واسبانيا وايطاليا مجموعات مالية عديدة تبدأ في إجراءات الإفلاس أو البيع والشراء أو التكتل قبل أن تصلها ألسنة اللهب! ، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك (جي بي مورغان) منافسه (واشنطن ميوتشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية ، بعد ذلك خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس دون اتفاق على فعاليتها مما حولها إلى شكل بدون مضمون على مستوى التطبيق. وفي أوروبا يجري تعويم (فورتيس) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك (برادفورد وبينغلي) ، إلا أن مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ بعد إقرارها بفترة عندما رأى أنها غير ذات جدوى ، وول ستريت (*) تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها ، وقد أعلن بنك (سيتي غروب) الأميركي أنه يشتري منافسه (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفدرالية لكن مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة للإنقاذ المالي ذات آثار بعيدة وواسعة في تصوره! حيث جرت مناقشات حادة حول تعديلها. ولذلك فقد واجهت في تلك الفترة (حوالي (6) شهور من الأزمة). المؤسسات المالية الأمريكية الأساسية صعوبات بالغة الخطورة تمثلت في مواصلة عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم لهذه المؤسسات ومن ثمّ عدم قدرة هذه المؤسسات على سداد ديونها وزيادة إشهار إفلاسها وزيادة معدلات الخسائر الناجمة عن الأصول المتعثرة كمترتبات منطقية ما خلف ضعفا شديدا في قدرة هذه المؤسسات على إعادة بناء احتياجاتها الرأسمالية ، فزيادة معدلات إفلاس وانهيار المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المرتبطة بها. أدخل ذلك الاقتصاد الأمريكي مرحلة الخطورة الكبرى كما عبر عنها الاحتياطي الأمريكي ، وباتت تهدد بانهيار النظام المالي الأمريكي في كليته ومن ورائه النظام المالي للدول الصناعية ، بل باتت تهدد مستقبل الاقتصاد العالمي وهو الذي بات يتحرك نحو الدخول في أزمة اقتصادية حقيقية ما أدى بقادة أعتى النظم الرأسمالية (الرئيس الامريكي الابن) إلى التدخل الحكومي في الأنشطة المالية بات أمراً ممكناً ، وفي نفس الوقت يعلن الاتحاد الأوربي أن هناك حاجة ماسة إلى نظام دولي متعدد الأطراف بعيد عن هيمنة صندوق النقد الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كما تقرر المجموعة الاقتصادية الأوربية . لقد بات الإشراف على النظام المالي الدولي أولى بوادر الصدمة الارتدادية للعولمة المالية كما جاء في المؤتمر العالمي الذي عقد في الصين مع بداية الأزمة بالرغم من أن البلد المضيف كان أشد ارتياحاً عندما أقر الرأسماليون أنفسهم أنهم ونظامهم الرأسمالي كانوا وما زالوا سبب البلاء.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل كافة المسؤوليات

(*) تم تحليل مراحل الأزمة بحسب تسلسل حدوثها.

الناجمة عن المفاعيل السلبية لأزماتها وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد العالمي ، إن ذلك كان ومازال بسبب سياساتها الاقتصادية السيئة والخاطئة التي ظهرت أصلا في أزمة الرهن العقاري) ، هكذا عبر رؤساء المصارف المركزية الأوربية في أول إعلان متحد ويقررون في أول بادرة لسياسات مضادة أن اختلالات الاقتصاد الأمريكي إلى جانب أخطاء السياسات الاقتصادية الأمريكية أدى في مجمله إلى مسلسل الأزمات المالية والاقتصادية وانهيار سعر صرف الدولار وإفلاس وانهيار الشركات والمؤسسات المالية الحيوية في الاقتصاد العالمي ، وهي وإن مثلت خطوطاً عريضة لسياسات منفصلة عن المعايير الأمريكية لمعالجة الأزمة إلا أنها لم تمتلك هي الأخرى معايير جدية. كان من المفترض أن تعتمد عناصر الخطة لمواجهة الأزمة المالية في الأشهر الأولى لها في أمريكا كما يقرر الخبراء في مجال الاقتصاد أن تتصدى أولا لعوامل العجز في الميزانية الذي بلغ 410 مليار دولار وعجز الميزان التجاري الذي تجاوز 800 مليار دولار إضافة إلى الديون الفردية التي بلغت 9,2 تريليون دولار منها 6,6 تريليون دولار ديوناً عقارية ، كذلك ديون الشركات التي بلغت 18 تريليون دولار والديون الفدرالية 8 تريليونات دولار ، والأهم كان مواجهة هبوط أسعار المساكن (ما يخفض الاستثمارات فيها) ودون أن يؤدي ذلك إلى مزيد من النقص في الوحدات السكنية مستقبلاً ، وعلى أثر ذلك فإن الرئيس الأمريكي أوباما بعد توليه إدارة البيت الأبيض بأقل من أسبوعين الذي يعتقد أنه فقد الحيلة في معالجة الأزمة لم يكن أمامة إلا أن يعلن عن فشل سياسات الرئيس بوش اتجاه التصدي لموجات الأزمة المالية في أمريكا ، وكذلك وزير الخزانة الأمريكي الجديد الذي كان رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي والذي كان لديه اعتراضات جوهرية على عناصر خطة الإنقاذ التي خططت لها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش بالرغم من إقرار (700) مليار دولار والتي اتفق عليها وهي الميزانية التي خصصت لمواجهة الأزمة كمرحلة أولى.

ما يثير الانتباه والدهشة في آن واحد اتجاه السياسة الجديدة التي واجهت بها أمريكا الأزمة بإعلانها عن عناصر خطة الاتقاد التي اتسمت بالبساطة والاعتماد على الإثارة ونقل تبعاتها إلى الآخر يكمن في احتمال أن الإدارة الأمريكية الجديدة أو المنصرفة قد واجهت الأزمة المالية بالإعلان عن مخصصات نقدية رقمية وليست حقائق ، فإذا كان جوهر الأزمة يكمن في التحول الكبير للمؤسسات المالية والاقتصادية من الاقتصاد الحقيقي (1) الاستثمار في مجال الإنتاج (السلعي و الخدمي) إلى نظام المضاربة والمتاجرة في الأوراق والأسهم والسندات المالية أي إلى نظام الربح والكسب النقدي الرقمي السريع تدريجيا منذ بداية العام 2006 فإنه يبدو لأول وهلة أن سبل التصدي للازمة لن تكون ذات فعالية مناسبة عندما قوبلت الأزمة بإعلانات ومخصصات رقمية سرعان ما تكتشف حقيقتها باعتبارها فاقدة للشروط الحقيقية لتحفيز النشاط الاقتصادي الفعال (مجالات الاستثمار الإنتاجي والخدمي) والتخطيط لتغيير جذري في النظام المالي قصد التخلص من أساليب الاستغلال الاقتصادي، والعمل على تقليل الفجوة بين الاغتناء كطبقة آخذة في التركز في الثروة وطبقة الفقراء كطبقة آخذة في الاتساع . والسؤال الذي بات مطروحاً على خلفية توالي الأزمات الاقتصادية ما إذا كانت الأزمة المالية العالمية ستكون آخر الأزمات الاقتصادية أم هي مقدمة

(1) د. محمود محمد الداغر ، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط رؤية مستقبلية ، جامعة التحدي سرت ندوة ، ص39 ، 1371 و.ر سرت.

لانهيارات أكبر حيث فرض هذا المشهد الأولى نظم الإيقاعات المتتالية لتداعيات أزمات متوقعة بداية من الاقتصادات التي تمثل المراكز الحيوية للاقتصاد المعولم. حيث فاجأت الأزمة المالية الحالية الجميع في ظل اختفاء مفاجئ لمئات التريليونات من الدولارات دون أن يعرف الجميع أين أختفت ولا ماهية السبل لخروجها إلى صلب الاقتصاد المالي العالمي لمعالجة المؤشرات الاقتصادية الأساسية كالبطالة والانكماش والركود الذي تجاوز الآن الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة.

من هنا فقد بدأ التفكير في التطورات اللاحقة المحتملة للاقتصاد الرأسمالي للدول المتقدمة وما إذا كان قادرا على ترميم وإصلاح حالة في ظل هذه الأزمة بأبعادها وخصائصها ، هول الأزمة هذا يقض مخيلة أهم المفكرين الاقتصاديين حتى الرأسماليون منهم ... بأي خطاب وأية حلول تلك التي وجب التفكير فيها لمواجهة الأزمة .. ما هي انعكاساتها الأخلاقية على المستوى الاجتماعي في حالة استمرار تداعياتها ، لقد أصبحت وسائل وأساليب النظام الرأسمالي في مجال الاستثمار والتمويل والإنتاج على المحك لأول مرة وبهذه الجرأة.

تأثيرات الأزمة المالية في الدول العربية النفطية والاقتصاد الليبي

لقد بدأ الحديث عن أهم التأثيرات السلبية المتوقعة في اقتصادات دول (الهوامش) مثل الدول العربية النفطية وذلك مباشرة عقب تداعيات الأزمة المالية ، وكانت مؤسسات عديدة دولية وإقليمية مثل مصرف النقد والبنك الدوليين وبعض المصارف الريعية والمركزية وغيرها بادرت بتحليل وتداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على الاقتصادات الحيوية واقتصادات الدول العربية النفطية ودول العالم الثالث ، وفي إطار التفكير في محاولة إيجاد سبل لمواجهة الأزمة المالية وما هو ابعد من ذلك كأزمة حقيقية متوقعة يمكن استعراض أهم الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على الدول العربية النفطية وذلك من خلال مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة ، والتي يمكن اعتبارها أهم التأثيرات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية في الدول العربية النفطية على وجه الخصوص حيث يمكن تحديدها على النحو الآتي:

أولاً . النتائج

- الآثار السلبية سيكون لها الأثر السلبي الأكبر في اقتصادات تلك الدول التي ترتبط بالاقتصادات العالمية الأمريكية والأوربية ارتباطاً مباشراً وبالذات اقتصادات الدول الخليجية النفطية وكذلك اقتصادات الدول المفتوحة مثل الأردن ومصر والمغرب.
- أول هذه الانعكاسات وأكثرها تأثيراً للأزمة ستكون ضد الدول العربية النفطية (1) ، ويمكن رؤيتها من خلال سحب واستنزاف الموارد الطبيعية ومن ثم استنزاف أهم احتياطيات بل الاحتياطي الوحيد لهذه الدول وهو النفط الخام في ظل هبوط وتدني أسعاره ، فالدول الصناعية المستهلكة للنفط رغم ضعف الطلب - وهو ضعف غير حقيقي (ظاهري) - تزيد من كميات استيراد النفط الخام في فترات ركود الأسعار ومن خلال الرسوم التي تفرضها على الدول المنتجة في ظل عدم الاتفاق على سعر قياسي للنفط الخام وهي إشكالية قديمة لها تأثيراتها السلبية الدائمة.
- إن قانون الطلب والعرض ودوره في تحديد أسعار السلع والخدمات يمثل على الدوام أساسا في ذلك إلا أن

- النفط (كسلعة) يخضع لاعتبارات سياسية وليس لقانون الطلب والعرض ، فغالبية الدول العربية النفطية ليست هي المتحكمة لا في تحديد الأسعار ولا في كميات الصادرات بل الدول المستهلكة له فهي الطرف المؤثر في الطلب وكميات الاستنزاف للخامات النفطية ، هذه الحالة وفي ظل الأزمة المالية العالمية أدت وستؤدي على المدى القريب بأسعار النفط إلى الانخفاض الشديد، ينعكس هذا بدوره سلبياً على القوة الشرائية والدخول الحقيقية للأفراد في أول تأثيراتها في الدخول الحقيقية لمواطني تلك الدول.

- الانخفاض في أسعار السلع والخدمات بفعل الأزمة لا نرى له تأثيراً في الدول التي تعتمد على (الريع) النفطي في دخولها القوية ، فما دامت لديها سيولة مالية فإن الانخفاض في أسعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية سيكون ضعيفاً جداً وهذا ما نلاحظه ، فلم تشهد أسعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية انخفاضا يذكر في الدول العربية النفطية.

- الركود الاقتصادي والبطالة والانكماش في نهاية المطاف هي من أهم المؤشرات السلبية التي ستعكسها الأزمة المالية العالمية على هذه الدول.

- تناقص قيمة الاحتياطيات النقدية بالدولار في الدول التي تحتفظ بنسبة كبيرة من احتياطياتها بالدولار إضافة إلى هبوط أسعار الأسهم والسندات في هذه الدول.

النتائج على مستوى الاقتصاد الليبي

أما انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الليبي فستأخذ أبعادا غير مباشرة وإن كانت غير منظورة إلا لمن لديه رؤية دقيقة وحيادية لتأثيرات الأزمة أهمها الآتي:

- استنزاف الاحتياطيات الحقيقية خام النفط (1) وتصديره بكميات أكبر في ظل انخفاض أسعاره ، وهذا الجانب الأخطر في الموضوع بالنسبة للمجتمع الليبي لديه رؤية (على الصعيد النظري) للموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرهما.

- هناك خسائر محققة وكبيرة للاستثمارات الليبية في الخارج المقومة بالدولارات واليورو لا مجال لتجاهلها وإن كانت قليلة مقارنة بالدول العربية.

- التضخم ((ارتفاع عام في مستويات الأسعار)) وهو تضخم مستورد ينتجه الآخر ، انخفاض سعر صرف الدولار.

- هناك مخاطر مترتبة ومرتبطة بالقطاع المصرفي خاصة في ظل سياسات الخصخصة والمشاركة الأجنبية ، وهذا يعني ارتباط المصارف المحلية وسياسات الإقراض بالمصارف الأجنبية وهي قرارات مخالفة تماماً لقرارات التأمين التي اتخذت بفعل الثورة منذ ثلاثة عقود ماضية .

ثانياً . التوصيات

- أولى التوصيات التي يمكن اتخاذها كسياسة مالية فعالة تكمن في وضع إستراتيجية حقيقية لمحاربة ومكافحة الفساد المالي و الإداري ، فالدول العربية النفطية بما فيها ليبيا تعاني من فساد مالي وإداري يعد اليوم بمنزلة الكارثة الوطنية المستقبلية ما لم يتم التصدي له ، فبدون وجود نظام مالي دقيق خال من الفساد

والبيروقراطية لن تفيد حلول أخرى ، ولن تكون ذات كفاءة لمواجهة الأزمة لأنها متوقفة على مدى وكفاءة محاربة الفساد وتصحيح الخلل في الجهاز الإداري.

- وضع خطة (إستراتيجية) قابلة للتنفيذ لتجهيز البنية التحتية وتطوير وسائل النقل في هذه الفترة (فترة الأزمة)، فعند انتهاء الأزمة فمن المتوقع أن تشهد السلع الرأسمالية والمعدات ولوازم البناء للبنى التحتية ارتفاعا يتجاوز (300%) وعند ذلك أي فترة تلاشي الأزمة تكون الفوائض المالية قد استقرت في موطنها الطبيعي، حيث حوافز الاستثمار المشجعة على انتقالها بالدول الصناعية والاقتصادية.
- التركيز على الاستثمار الحقيقي وتخصيص من (50%) إلى (60%) من دخول خام النفط في إعداد البنية التحتية طوال فترة الأزمة، وهذا يعني استغلال الانخفاض العام في أسعار السلع والخدمات الذي يشهده السوق العالمي.
- التقليل من تصدير خامات النفط ، في ظل انخفاض أسعاره بنسبة لا تقل عن (30-50 %)
- إيجاد نظام مصرفي مشدد بإشراف المصارف المركزية فيما يتصل بإدارة السيولة ومخاطر الائتمان وكفاءة رأس المال وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني.
- التقليل من نظام المضاربة والحد منه وإيجاد قيود على نظام المشاركة الأجنبية وإلغائها بالنسبة للمصارف التجارية .
- وضع سياسات فعالة لاستخدام مشتقات النفط في صناعات محلية.
- وضع سياسات فعالة مضادة للتضخم وارتفاع الأسعار وتحفيز المدخرات المحلية.

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فإنه يمكن اتخاذ التدابير التالية لإيجاد سبل مواجهة الأزمة

- أولى هذه التوصيات ذات الأهمية البالغة ترتبط بضرورة محاربة الفساد المالي والإداري الذي أصبح من أخطر الظواهر في الاقتصاد الليبي حيث لايمكن تحقيق نتائج من وراء أي سياسات أقتصادية ومالية بدون التصدي له وإدارة الاقتصاد ومؤسسات تمويل الاستثمار من قبل عناصر كفوءة وطنية ومتخصصة.
- تقليص الإنفاق الحكومي قدر الإمكان ورسم سياسات خاصة بترشيد الإنفاق الاستهلاكي وترشيد الإنفاق الخارجي ووضع معايير وضوابط محاسبية له.
- الإقراض في المجالات الإنتاجية التي تعتمد على موارد طبيعية محلية مثل مشتقات النفط وتجنب الاستثمار بالدولار قدر الإمكان.
- تنويع الاحتياطيات الليبية.
- التركيز على تشغيل العمالة الوطنية في مجال الاستثمار المحلي في (البنية التحتية) حتى يتم تحصيل المضاعفات الاستثمارية محلياً.
- الرفع من كفاءة إدارة المخاطر لدى المصارف المحلية والمركزية بالتركيز على التنبؤات المستقبلية.
- وضع سياسة محكمة للاستيراد والتقليل من الاستهلاك والطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة.

المراجع العامة

- د. محمد خلف الله ، العائدات النفطية واثرها في النمو والاستثمار في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعية في ليبيا - طرابلس.
- د. محمد سعيد السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات ،العراق جامعة الموصل 1987.
- د. محمود محمد الداغر ، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط رؤية مستقبلية ، جامعة التحدي سرت ندوة ، 1371 و.ر.
- البروفيسور ، وندل كوكس ، مقالة على الانترنت ،.28/10/2008



الأزمة المالية العالمية 2008

د / نوري عبدالسلام بريون

الجانب السياسي

هل تعلمون أيها السادة أن الأزمة المالية في أمريكا كان مبعثها الرئيسي هو أن الفيل الأمريكي قد أصابته الانفلونزا فكانت سياسته سحابة سوداء ممطرة بالمال والتوسع في القروض والائتمان وهي سياسة نقدية سخية تحت حجة الحرية المطلقة، وموسعة بعجوزات الموازنة ومن ثمّ تراكم الدين العام كسياسة مالية توسعية بسبب ان هذا الفيل محب للهيمنة على العالم مهما كانت التكاليف.

إذ عندما جاء رونالد ريجان للرئاسة في عام 1980 تبنى سياسة حرية السوق المطلقة أي بإزالة القيود المالية وتخفيض الضرائب لكي يحقق نموا عاليا في الاقتصاد، أما بالنسبة على الصعيد الدولي فقد أثر الرئيس ريجان في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي اللذين يقعان تحت سيطرة أمريكا في تبنيهما سياسة حرية الاقتصاد فحثت واشنطن البلدان النامية على أن تتبني سياسة تحرير اقتصاداتها وكانت تاتشر هي الاخرى بشكلها البريطاني قد دعمت هذا الاتجاه، (2- فوكوياما- ص20) الأمر الذي ساعد على تضخم القطاع النقذي فزاد عرض النقود بالتعريف الضيق بمتوسط سنوي بنسبة 10% خلال الفترة (81-86) وزاد تراكم الدين العام بمتوسط سنوي 16.27% وزادت التسهيلات الائتمانية والقروض المحلية بمتوسط 9.6%. علما أن المتوسط السنوي لنسبة القروض الاستهلاكية إلى مجموع القروض الممنوحة للقطاع الخاص قد بلغ 53.9%، بينما كان يزيد متوسط نمو الناتج القومي الإجمالي بنحو 2.44%

فقط وبذلك واجه الرئيس ريجان يوم الإثنين الأسود في 19/10/1987, ((IMF-1988-12أزمة مالية شديدة بدأت في نيويورك وتبعتها شيكاغو، بسبب العاصفة التي دمرت سوق الأوراق المالية من قبل المضاربين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات بنسب كبيرة ولافتة للنظر يوميا. إن هذه العاصفة الهستيرية هي التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار خلال النصف الثاني من شهر التمور 1987 والنصف الأول من شهر الحرث، إذ انخفضت قيمة الدولار مقابل الين بنحو 28.8% في يوم 11/11/1987 مقابل المستوى المتدني للدولار في سبتمبر 1987, (9- بريون-1987) لذلك قد حصد الرئيس ريجان في آخر أيامه أزمة مالية حادة مقابل سياسته غير العقلانية في مواجهة شعبه من جهة وفي مواجهة شعوب العالم بالهيمنة والسيطرة من جهة أخرى . ومرة أخرى وصل الرئيس الجمهوري الرئاسة ممثلة بجورج بوش الابن الذي اتبع نفس سياسة الجمهوريين بالاستمرار في برنامج ريجان، إلا أن الرئيس بوش زاد الطين بلة ليقرر سياسة جديدة، وهي نشر الديموقراطية بالسلاح فدخل حروبا مكلفة أدت إلى تفاقم الدين العام ليصل إلى أرقام قياسية, بحجة محاربة الإرهاب, بسبب هدم مبنى التجارة الخارجية بمدينة نيويورك في 11/9/2001, إلا أن القدر كان ضده، حيث كانت هذه الضربة تعتبر أول كارثة تواجهه، ثم تأتي الكارثه الثانية وهي أعاصير كاثرينا، ثم تأتي الكارثة الثالثة وهي الأزمة المالية في يوم الإثنين الأسود 22/9/2008 ليرى كتابه بشماله كمحصلة لأعماله المتلاحقة المقدمة لشعبه من جهة, ولشعوب العالم من جهة أخرى.

الجانب المالي:

سيتم التركيز الآن على هذه الأزمة المالية التي بدأ اشتعالها في أمريكا بالقطاع المالي الذي أصبح في عصر عولمة ذات جذور متفرعة نحو القارات الخمس. وكل من يتعامل مع أمريكا بأية صورة كانت ، فإنه سوف يلحقه صهد نارها ، كما لحقه سابقا ضوء نورها ... إلى أن أصبحت أزمة مالية عالمية ... الكل يفكر ويجتمع كيف يتفادى هذه الأزمة وكذلك المشاركة في الحل، ليس من أجل أمريكا، ولكن من أجل الخروج منها بأقل خسارة ممكنة .

إذن ما هي الأزمة المالية ؟

إن الأزمة المالية هي كارثة مالية تتعلق بالأصول المالية من أسهم وسندات التي في الغالب تمثل الثروة العينية على الاقتصاد، فالأسهم تمثل حق الملكية على الموارد الاقتصادية مثل الأرض والآلات الزراعية والصناعية, والسندات تمثل شكل دائنية (دين) على مدين ما من الأفراد والشركات, (1-الببلاوي-الأهرام) فصاحب السند الذي بيده ودفع قيمته هو الدائن، أما مصدر السند الذي قبض قيمته فهو مدين. وإذا تفاقم حجم الأصول المالية من أسهم وسندات ونقود بالمقارنة مع المتوفر من الأصول المادية في الاقتصاد العيني، فإن الأصول المالية تفقد جزءا من قيمتها بسبب انخفاض قوتها الشرائية. وهي أزمة حادة وشديدة لأنها لا يمكن حلها في المدة القصيرة ولكنها تتطلب مدة أطول.

وهي أزمة مالية في نشأتها لأنها ظهرت جلية في القطاع المالي أولا. وحيث إن مؤسسات مالية قومية تصدر هذه الأصول، وهي تتمتع بثقة المواطنين والمتعاملين معها، ما أدى إلى زيادة تداول تلك الأسهم والسندات. وزيادة التداول تعني زيادة الأرباح لهذه المؤسسات من جهة ، وزيادة الأرباح أيضا للمتعاملين بهذه الأصول من جهة أخرى. وإذا حصل الجشع من قبل مصدري هذه الأسهم والسندات في غياب المراقبة

الشديدة (2- فوكوياما- ص21)، فإنه لابد أن يصل هذا الجشع إلى ذروته فيحصل الفيضان ... هناك من يعوم ويخرج بخسارة وهناك من يغرق ويدخل مرحلة الإفلاس ... هذه هي الأزمة المالية, وإن لم تجد من يعالجها في المدة القصيرة, تنتقل إلى الاقتصاد العيني وتبدأ مرحلة الركود، أي أن معدل النمو الاقتصادي يصبح سالبا. إذاً فإن هذه الأزمة بعض جذورها أخلاقية حيث لجأت المؤسسات الاستثمارية العقارية إلى إصدار مشتقات الأوراق المالية لحاجتها إلى السيولة وعرضها في السوق, وبعبارة أخرى إنها باعت ديون زبائنها المتعثرة لكي يتفاقم حجم الدين في السوق دون أن يكون من ورائه تجارة للسلع او إنتاج سلع وخدمات جديدة, علما بأن المدرسة التقليدية في القرن التاسع عشر قد نادت بعدم خلق الائتمان مقابل الأوراق المالية, إلا إذا كانت الأخيرة تمثل تجارة سلع جديدة أو إنتاج سلع وخدمات جديدة. والقول انها أخلاقية, فإن التغيرات في معدلات زيادة النقود, والتضخم, والبطالة لا تظهر مخاطرة حدوث الأزمة المالية كما حدث في أزمة عام 1987 .

ومما يسهل تسرب الأزمة إلى الاقتصاد العيني أن عنصري الإنتاج : العمل ورأس المال لهما أهمية كبيرة في الوقت الحاضر في القطاع المالي، لأن هذا القطاع يمتص جزءا ملموسا من القوة العاملة في الاقتصاد من جهة، وأنه يوفر رأس المال العامل للشركات الإنتاجية في شكل تسهيلات ائتمانية وقروض طويلة الأجل من جهة أخرى.

إن تسريح العمالة في هذا القطاع يزيد من معدل البطالة، والأخير يقلل من الانفاق الكلي, وإن انخفاض عرض رأس المال في القطاع المصرفي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج في الشركات الإنتاجية التي تعتمد على الائتمان المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى كساد القطاع التجاري من جهة، ثم إلى الركود الاقتصادي من جهة ثانية وزيادة تسريح مستوي أكبر من العمالة من جهة أخرى .

أسباب الأزمة المالية الأمريكية :

1- بدأت الأزمة عندما شاع ما يعرف بقروض الرهون العقارية الأكثر مخاطرة. عندما واجهت المصارف صعوبة في السيولة, فلجأت إلى إصدار السندات بضمان القروض العقارية التي سبق منح معظمها مواطنين ليست لهم جدارة ائتمانية. (1-الببلاوي- الاهرام) لا شك في أن هذه السندات زادت من حجم المديونية ومن ثمّ حجم المخاطرة، وهناك من يقيمها بأكثر من ألف مليار دولار وهذا يعني أن شركات الاستثمار العقاري قد أصدرت مقابل ديونها المتعثرة ديونا أخرى مضمونة بالديون المتعثرة أو المعدومة بسبب عدم وجود المراقبة الحكومية وتفعيل القانون في هذا الشأن (2- فوكوياما ص21) أضف إلى ذلك قبل حدوث هذه الأزمة كانت أسعار العقارات تزداد باستمرار, الأمر الذي دفع أصحاب هذه العقارات إلى أن يطلبوا زيادة القروض على نفس الرهنية، مادامت المصارف تتساهل في منح مثل هذه القروض التي أصبحت أكثر مخاطرة, لأنها أصبحت مضمونة من الدرجة الثانية. حتى أن هذه القروض بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية أصبحت تتفاقم إلى أحجام كبيرة تتجاوز حجم الاقتصاد العيني الذي تمثله، أي أن حجم النقود وحجم الأوراق المالية في السوق لا يقابلها اقتصاد عيني متنام بنفس معدلها. علما بأن ناقوس الخطر الذي فجر بركان الرهن العقاري هو إعلان إفلاس مصرف ليمان برادرز الذي تعرض لهذه المشكلة، وهو مؤسسة عريقة ولكنها بعد أن نجت من انهيار الكساد الكبير لعام 1929 نراها قد اصطادها القدر في عام 2008 لتختفي بين عشية وضحاها. وحيث إن بعض المؤسسات المنخرطة في الائتمان

العقاري والاستهلاكي (مؤسسات الاستثمار) لا يراقبها المصرف المركزي عن قرب, فإنها بالغت في زيادة حجم الائتمان. إن مجموع القروض الممنوحة محليا من القطاع المصرفي بلغت نحو 9.2 تريليونا دولار في نهاية عام 2001, ثم بلغت نحو 11.0 تريليون في نهاية عام 2004 و 14.5 تريليون في نهاية شهر الصيف 2008, أي بمتوسط زيادة سنوية نحو 9.1%, ونحو 2.5% فقط خلال النصف الأول من عام 2008. (IMF-2008-14) علما بأن مستوى انتضخم كان مقبولا جدا خلال هذه الفترة ليبلغ متوسطه انسنوي نحو 2.8% خلال الفترة (2001-2007), مقابل مستوى أقل بلغ متوسطه 2.1% خلال السنوات السبع الأخيرة من القرن العشرين (IMF-2007-13 أما بالنسبة لمعدل البطالة فإنه قد بلغ متوسطه السنوي نحو 5.3% خلال هذه الفترة مقابل نحو 5% كمتوسط سنوي خلال الفترة السابقة. بينما يلاحظ أن سعر صرف الدولار بوحدات حقوق السحب الخاصة كان قد انخفض بمتوسط سنوي بلغ 1.5% خلال الفترة السابقة مقابل زيادة بمتوسط سنوي بلغ 3% خلال هذه الفترة (.IMF-2007)13 لا شك في أن هذه الزيادة كان مرجعها شدة الطلب على الدولار من قبل فوائض الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط التي معظمها تقوم باستثمار هذه الفوائض في المصارف والأسواق المالية الأمريكية وبعضها في الأسواق المالية الأوروبية .

ان هذه الفوائض هي التي ساهمت في تمويل عجز الميزانية الأمريكية وتمويل الدين العام الأمريكي الذي ازداد بمتوسط سنوي 4.8% خلال الفترة (91-1995) ونحو 5.9% سنويا خلال الفترة (96-2000). علما بأن الفترة الأولى من القرن الحادي والعشرين لم يسجل صندوق النقد الدولي في صفحة أمريكا المتضمنة إحصاءاتها عن الدين العام الكلي ما يدل على أن الحكومة الامريكية لم تفصح عن أرقام دينها العام الكلي (,IMF-2008)-14إلا أن بعض الصحف التي تكتب عن هذه الأزمة المالية تشير إلى أن مستوى حجم الدين العام الامريكي قد وصل إلى مبالغ كبيرة جدا (أكثر من أربعين تريليون دولار), علما بأن مستواه في عام 2001 قد بلغ نحو 19.4 تريليون دولار. إذاً العامل الأول لإثارة هذه الأزمة هو تفاقم التسهيلات الائتمانية مصحوبة بسوء الأخلاق من قبل أصحاب الاستثمار العقاري من جهة, ومن قبل صناع السياسة الامريكية الداعية إلي الحرب في العراق وأفغانستان من جهة أخري .

2- لا شك في أن تضخم القروض العقارية ومضاعفة كبر حجمها على ضمانة نفس الرهن العقاري, واختراع الأدوات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية ومنح القروض الأكثر خطورة على أساس الضمان من الدرجة الثانية على نفس العقار هو الذي أدى إلى تفاقم تلك التسهيلات. وبعد أن حصل كساد في القطاع العقاري وانخفضت أسعار العقارات من جهة، وعدم استطاعة أصحاب العقارات من السداد من جهة أخرى وذلك بسبب أن معظم هؤلاء المقترضين كانوا من طبقة محدودي الدخل الذين يمكن تعرضهم للإفلاس لمجرد حدوث البطالة, أو غلاء المعيشة. علما بأن المصارف هي التي أوقعتهم في الفخ وذلك بتشجيعهم على الاقتراض, وقبول دفعة مقدمة صغيرة حسب المستطاع من جهة, وأن مستوي دخله الحالي يكفي لسداد القسط المطلوب من جهة أخرى. وأكثر من ذلك كله أن الدولة نفسها تشجع المواطن على شراء منزله, وذلك بأن تخصم الفوائد المدفوعة للمصرف من الضريبة المستحقة على الدخل. هذا وإن معدل الفوائد على القروض العقارية قد بلغ نحو 7.0% في عام 2001 ثم واصل هبوطه ببطء إلى نحو 5.84% في

عام 2004، ثم واصل ارتفاعه ببطء إلى نحو 6.3% في نهاية شهر الصيف 2008 (.14-IMF-2008). وبدون شك تعتبر تكاليف الفوائد عالية بالنسبة للعاملين ذوي الدخل المحدود، وخاصة أن المصرف يفرض على المقترض أن يؤمن على المنزل فيكون القسط (200 دولار) شهريا لمنزل قيمته 200 ألف دولار.

عليه - فإن تعاظم المخاطرة للأسباب المذكورة آنفا, التي أدت أيضا إلى انكماش السيولة في المصارف, الأمر الذي أدي إلى هلع المودعين الذين يملكون الودائع والأوراق المالية (أسهم وسندات) فيلجؤون إلى سحب الودائع من المصارف من جهة, والتخلص من الأوراق المالية بعرضها للبيع في السوق المالية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ترشح مئات المؤسسات للإفلاس بسبب عدم قدرتها على دفع التزاماتها.

ولو كانت صعوبة السيولة تقرب من مستوى 5% من الخصوم الإيداعية للمصارف العاملة في البلاد فإن المصرف المركزي يمكنه أن يلبي ذلك دون أن يشعر بذلك أحد، لكن لما يعم تفاقم الخطر فإن الزمام قد يفلت من قبضة المصرف المركزي ومن ثم تواجه المصارف غضب وهلع المواطنين بدافع الأثر النفسي فيكون قدرها الخسارة والإفلاس.

إذن إذا اعتبرنا تفاقم حجم الائتمان المحلي وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي مصحوبا بسوء الأخلاق كعامل أول للأزمة المالية موضوع البحث, فإن العامل الثاني لهذه الأزمة هو تعاظم شدة وتركيز المخاطرة، وانعدام الثقة بين المودعين والمصارف، وخاصة أن المصارف قد ظهر عجزها بعدم قدرتها على دفع التزاماتها, أي أن الأمور قد أصبحت أكثر خطورة, إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي لأن الأخير يقوم ويعتمد على ثقة الأفراد والمجتمع.

3- إن الأرقام المصرفية في مجال القروض والتسهيلات الائتمانية التي ينشرها صندوق النقد الدولي لا تتضمن التسهيلات الائتمانية القائمة والتي نشأت من استخدام بطاقات الائتمان، حتى إنه يقل ان يوجد أمريكي بدون بطاقة ائتمان أو بدون مديونية استهلاكية تفوق دخله لمدة شهرين أو أكثر. وعند الاطلاع على الأرقام المنشورة والتغييرات في كمية النقود ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي يتراءى لنا أن المصرف المركزي محافظ على رقابة ومتابعة المصارف، إلا أنه عندما نعرف أن مؤسسات الاستثمار والمؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان، لا تخضع لمراقبته رغم ممارستها منح الائتمان وبشروط سهلة، فإنه لابد من الإقرار بأن مصرف الاحتياطي الامريكي لم يقم بواجبه المصرفي, وهو مراقبة المصارف ومدى توسعها في الائتمان وبأية شروط يتم منحها. إذاً فالمصرف المركزي الأمريكي مدان ومقصر في وظيفته الرئيسة وهي مراقبة الائتمان . أما بالنسبة للدولة تحت سياسة بوش الابن الريجانية: وهي حرية الرأسمالية المطلقة, بضرائب مخفضة وقيود خفيفة, وحكومة صغيرة الحجم, باعتبار أن آلية سوق السلع ترشد نفسها, وآلية السوق المالية تنظم نفسها, الأمر الذي يدفع الاقتصاد الوطني إلى النمو والرفاهية, ولكنه قد أدت هذه السياسة إلى التهور في الإجراءات الاقتصادية حتى تفاقمت الأزمة المالية موضوع الدراسة. إذاً الدولة نفسها قد ساهمت في تفاقم هذه الأزمة دون مراقبتها ووضع فرامل مانعة للحفاظ على صحة الاقتصاد الأمريكي، بل إنها زادت الأزمة اشتعالا بدعم جذورها في الخارج من خلال اشتعال الحروب المبررة بمكافحة الإرهاب في العالم, بداية من العراق وافغانستان إلى دول الشر الثلاثة، حتى إن الخزينة الأمريكية قد تكبدت أموالا طائلة مازالت امريكا تخفيها في إحصائياتها الرسمية. نعم كل نظام يحتاج إلي

حكومة قوية وذات كفاءة عالية في تحقيق العدل والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي للمواطنين . وما يمكن الاطلاع عليه من إحصائيات العجز الامريكي في الحساب الجاري لميزان المدفوعات, فإنه قد بلغ 385 مليار دولار في عام 2001 ثم واصل ارتفاعه بمتوسط سنوي 15.5% ليصل إلى 788.1 مليار دولار في عام 2006، ثم انخفض بنسبة 7.2% في عام 2007 ليصل إلى 731.2 مليار دولار. أما بالنسبة لرصيد الميزانية العامة فإنه كان فائضا بمبلغ 254.6 مليار دولار في عام 2000 آخر سنة من حكم الرئيس كلينتون, فانخفض إلى 92.4 مليار دولار في عام 2001 ثم تقهقر الرصيد إلى عجز بلغ 230.5 مليار دولار في عام 2002 و 400.2 مليار دولار في عام 2004، ثم انخفض العجز قليلا إلى 318.1 مليار دولار في عام 2005 و 209.3 مليار دولار في عام 2006، (IMF-2008) 14 ويقال في الصحف الصادرة إن العجز وصل إلى 455 مليار دولار في عام 2008.

كما أن الدين العام المحلي في إطار المصارف قد بلغ 3.4 تريليون في عام 2001 ثم ازداد تدريجيا إلى أن وصل 4.9 تريليون دولار في عام 2006، أي بمتوسط زيادة سنوية بلغ 8.9% (IMF-2008), 14 ويقال إنه وصل إلى 11.0 تريليون دولار في عام 2008، علما بأن مساهمة الأجانب في هذا الدين تصل إلى نحو 32.7% من مجموع الدين العام المحلي. مما يعني أن الدولة مسئولة أيضا في عدم مراقبتها للإجراءات الاقتصادية المحلية. بالإضافة الى إقحام الأجانب في المساهمة في إحداث هذه الأزمة، الأمر الذي مكن الدولة من تصدير الأزمة إلى الذين يتعاملون مع الاقتصاد الأمريكي في ظل العولمة الاقتصادية.

إن الحكومة الامريكية قد ساهمت في بناء هذه الأزمة المالية من خلال سياستها الرأسمالية الحرة من جهة، ومن خلال سياستها الاعتدائية على العالم تحت ظل محاربة الإرهاب من جهة أخرى، الأمر الذي جعل أمريكا مثقلة بالدين يصعب عليها تسديده في المدة القصيرة. كما أن المصرف المركزي الامريكي قد ساهم هو الآخر بعدم المراقبة الشفافة التي تعتبر ضمن واجبات المصرف المركزي الممنوحة إياه بحكم القانون وعليه فإن العامل الثالث المسبب للأزمة هو تراخي المراقبة والانضباط من قبل الدولة والاعتقاد المفرط في آلية السوق دون تنظيمها .

العولمة وتصدير الأزمة :

لا شك في أن كل بلد أو مستثمر لأمواله في الاقتصاد الأمريكي سوف يتأثر بشكل مباشر من الأضرار التي تفرزها الأزمة المالية الامريكية. وكل مستثمر أمواله في الدول الاوروبية الرئيسية: بريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأخرى سوف يتأثر بشكل غير مباشر.

وهذا الاتجاه صحيح ... لأنه لم يمر عن انفجار بركان الأزمة يوم واحد، إلا وبدأت الانفجارات الأخرى يرن صداها في جميع أسواق العالم المالية، حتى بدأت أسعار الأوراق المالية تتداعى في الهبوط السريع بسبب انتشار الهلع والتأثير النفسي المباشر. مادامت سوق نيويورك قد أقفلت بهبوط فلابد أن تقفل سوق لندن وسوق باريس وسوق فرانكفورت وأسواق الخليج وأسواق آسيا الأقصى والوسطى وكذلك سوق اليابان، بهبوط هي الأخرى. أليس هذا دليلا على العولمة الضارة والوحدة الضارة، لأن العولمة النافعة إن تعرضت سوق إلى الانخفاض أو ضعف الثقة، تنهض الأسواق الأخرى المتعاونة معها باسترجاع صحتها ودعم الثقة في كفاءتها.

وإنه من حسن الطالع فكما كانت الأزمة المالية الأمريكية تحولت إلى أزمة عالمية، فإن دول العالم

الكبيرة المتأثرة بالأزمة قد تدخلت هي الأخرى للمساهمة في معالجة هذه الأزمة, ما يؤدي إلى بزوغ الأمل في التعاون على إطفاء هذه المحرقة الاقتصادية .

هل هي أزمة مالية أم أزمة اقتصادية

مادام انفجار الأزمة قد بدأ في القطاع المالي فإن نشأتها ستكون أزمة مالية، إلا أن القطاع الاقتصادي لم يظهر ضعفه بعد، مادام معدل البطالة بمتوسط 5.3% سنويا ومعدل زيادة عرض النقود في حدود 1.8% سنويا ومعدل زيادة التضخم نحو 2.8% سنويا، بينما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في حدود 2.37% سنويا خلال الفترة (2001-2007). إذ حتى معدل البطالة الذي يعتبره البعض يتجاوز المعدل الطبيعي للبطالة، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن هذا المعدل لا يكون ضارا في حالة التمتع بمستوي منخفض من التضخم. إذاً فالاقتصاد على هيئة الاقتصاد الكلي لا غبار عليه، ولا يظهر أي مشكلة.

لكن للأسف قد بدأ الخلل في القطاع المالي والنمو السريع في القروض والتسهيلات الائتمانية المصحوبة بالانحراف الأخلاقي قد أدت إلى إفلاس المؤسسات المالية وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها, فانفجرت كأزمة مالية، ولكنها لا تستمر كذلك، لأن الأمر النفسي للمستثمر بأن أصوله قد فقدت قيمتها المرغوبة، سوف يحفزه على بيع هذه الأصول مضحيا بخسارة أقل. لكن لا ننسى أن القطاع المالي وخاصة في البلدان المتقدمة يمتص نسبة ملموسة من العمالة الأمر الذي يساعد على تسرب الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال زيادة البطالة في القطاع المالي التي تؤثر في القطاع التجاري والخدمي والإنتاجي بظهور موجة الكساد. ومن جهة أخرى إن توقف المؤسسات المالية عن ضخ القروض لبناء رأس المال العامل في الوحدات الانتاجية (سلع وخدمات)، فتكون الأخيرة هي الأخرى معرضة للضرر والكساد.

والتاريخ يقول لنا بأن مرحلة النمو الاقتصادي لأي بلد تتطلب المدة الطويلة لكن الكساد والانهيار الاقتصادي عندما يبدأ يتم بعجلة سريعة تصل إلى أربع سنوات كما حصل في الكساد الكبير (1930-1933) حيث كان التغير في الناتج القومي الحقيقي الإجمالي لامريكا بالسالب بنحو 8.9% في عام 1930 و 5.9% في عام 1931 و 14.6% في عام 1932 و 2.9% في عام 1933، ثم انتعش الاقتصاد الامريكي بعد هذا الركود بنسبة موجبة 8.9% في عام 1934 (Temin-15ص 4) هذا وبالنسبة للاقتصاد البريطاني قد بدأ ركوده منذ شهر يوليه 2008 كما صرح به رئيس الوزراء (براون) ثم أعلن في يوم 24/10/2008 أن الاقتصاد البريطاني قد انكمش بمقدار سالب 0.6% خلال الربع الثالث لعام 2008، مقابل لا شيء خلال الربع الثاني ونمو موجب بمعدل 0.3% في الربع الأول. بينما مارس الاقتصاد الامريكي ركودا هو الآخر بمعدل سالب طفيف بلغ 0.3% في الربع الثالث لعام 2008، مقابل نمو موجب بلغ 1.2% خلال النصف الأول، ومع ذلك فإن هذه الأرقام ما زالت أولية وتحتاج إلى التنقيح والتأكيد.

يمكن القول بأنها أزمة مالية يمكن التغلب عليها بسرعة إذا كان الحل سريعا وفي موقع ظهورها، وخاصة أن العالم قد هبّ معا للمساهمة في الحل، وفي هذه الحالة ستكون هذه الأزمة مثل الأزمة المالية الأمريكية في عام 1987 التي كان مظهرها هي الأخرى مالية . في الأزمة المالية لعام 1987 قد زادت كمية عرض النقود بمتوسط سنوي 10% (82-1986) وزاد التضخم بمتوسط سنوي 4.9% وهو معدل مقبول ويمكن السيطرة عليه, ثم انخفض إلى 3.6% في عام 1987 و4% في عام 1988. وبلغ العجز في الحساب الجاري 161 مليار دولار، وبلغ

العجز في الميزانية العامة 167 مليار دولار في عام 1987 مقابل عجز أكبر بلغ 209 مليارات دولار في عام 1986, وبلغ معدل انخفاض سعر صرف الدولار بوحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 13.5% في عام 1986، ونحو 17.3% في عام 1987، مقابل زيادة موجبة قبل الأزمة وبعدها ليزيد سعر صرف الدولار بنسبة 5.4% في عام 1988. بينما كان معدل النمو الاقتصادي يزداد بمتوسط 2.44% سنويا قبل الأزمة وبمعدل 6.5% في عام 1987 و 7.8% في عام 1988. علما بأن معدل البطالة قد بلغ نحو 7.1% سنويا خلال سنتي (1985-1986) ثم انخفض معدل البطالة إلى 6.2% في عام 1987 و 5.5% في عام 1988 (,IMF-1988)-12مما يؤكد لنا أن هذه الأزمة موضوع الدراسة (2008) مازالت تعتبر أزمة مالية هي الأخرى مادامت لم تصطحب بعد بمعدل بطالة عال وبمعدل ركود اقتصادي سالب. علما بأن المؤشرات النقدية التي سبق ذكرها (باستثناء مؤشري الائتمان والدين العام) تعتبر متدنية في أزمة عام 2008 مقارنة بمستواها في أزمة عام 1987, التي استطاعت أمريكا الانطلاق والانفكاك منها بعد عام واحد. ولكن عند معرفتنا لمستوى الفساد والاستغلال مع غياب المراقبة والانضباط في هذه الأزمة وفي الائتمان بالذات من جهة, وتفاقم حجم الائتمان وحجم الدين العام الداخلي والخارجي بسبب الحروب المفتعلة من جهة أخرى, فإن الحكيم لا بد أن يتنبأ بحدوث محرقة اقتصادية تأكل الأخضر واليابس, لأن هذه الأزمة مصحوبة بعدم الثقة في النظام المالي بأسره. ومع ذلك سيكون الحكيم الاقتصادي متفائلا بسبب التعاون الدولي الكبير الذي يسارع باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة هذه الأزمة ولو بتكلفة موجعة, مثل ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة بين غالبية المواطنين لمدة سنتين على الأقل. ثم ينطلق الانتعاش من جديد على الأقل في بداية عام 2010.

ما هو الحل ؟؟؟

لا بد أن يتركز الحل في ضمان تحقيق مبادئ علم الاقتصاد وذلك بالاستفاذة من اليد الخفية ومعناها الحقيقي عند الاستاذ أدم سميث وهو أن حافز الربح يدفع المنتجين إلى زيادة العرض (سلع وخدمات) ليكون في مصلحة المجتمع, وذلك مع الاستفادة منه في مراعاة الحالة الاجتماعية وكبح التطرف الراسمالي، وحيث إن الأمن الداخلي والخارجي قد اعتبرا من واجبات الدولة، فإن العدالة في توزيع الثروة من جهة، والعدالة في استقرار الأسعار بالسوق من جهة ثانية، والعدالة في استقرار القوة الشرائية للعملة المصدرة من جهة ثالثة - كلها تعتبر من ضمن الأمن الداخلي. إذاً وجب على الدولة أن تحافظ على هذه الموازنات.

كما يتركز الحل ايضا في ضمان تحقيق المبادئ الاجتماعية التي نادى بها كارل ماركس الذي اعتقد أن قانون الدولة وملكية الدولة لعناصر الإنتاج وإدارتها, هي اليد الخفية التي تجعل العامل ينتج أكبر إنتاج ممكن, وخاصة عندما يشعر العامل بأنه يتقاضى أجره العادل دون أن تسرقه الرأسمالية المتطرفة. ولكن هذه المبادئ الاجتماعية قد انقلبت إلى رأسمالية الدولة فوقعت القوة العاملة تحت العبودية والاستغلال وعندما جاء الكساد الكبير بسبب إطلاق الحرية الكاملة لرجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية حسب المصلحة الخاصة فقط, حصلت الفوضى وعم الضرر وأصابت الخسارة كل فرد. ومع هذا الكساد الكبير ظهر الأستاذ كينز ليقرر ضرورة تدخل الدولة في الإصلاح الاقتصادي أي الإصلاح بين الأفراد --- أليس هذا يعني الأمن الداخلي. والأمن الداخلي ليس هو المحافظة على أملاك الأغنياء من السطو وليس هو تفادي العنف بين المواطنين فقط ---- بل يتعداه إلى حماية حقوق الفقراء

في العمل، وفي الأجر العادل للعمل، وفي بناء الإنسان صحيا وتعليميا.

إن الطريق الثالث : طريق الرأسمالية الشعبية وهي الرأسمالية الوطنية كما يسميها الرئيس عبد الناصر، أو الاشتراكية الشعبية كما يسميها القائد معمر القذافي، وذلك بأن تكون ملكية عناصر الإنتاج محدودة بشكل لا تؤثر في القرار في الوحدة الإنتاجية ليكون القرار جماعيا وليس فرديا. لكي لا يسيطر على الحكم. وهناك من يعتقد أن الطريق الثالث هو مزيج من محاسن الرأسمالية ومحاسن الاشتراكية, التي تؤدي إلى العدالة الاجتماعية مع المحافظة على الحرية الفردية (5-تكلا- الاهرام). ومن جهة أخرى تدخلت دول حديثة لضبط حركة السوق واستمرار توازنها, وحققت بذلك نجاحا ملموسا, أدى إلى التنمية والاستقرار, مثل دول الهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة. كما لا ننسي تجربة الصين التي أدخلت على نظامها الاشتراكي إجراءات عملية بما يسمح بالاستفادة من إيجابيات السوق وتفادي سلبياتها. وقد جاء على لسان السيد (ونجيباو) (Wenjibao) رئيس الوزراء حين سئل عن السبب الرئيسي لنجاح تجربة الصين, فأجاب بأن هذا النجاح يرجع إلى أمرين : الأول هو دعم وزيادة النمو المستمر للإنتاجية, والثاني هو الإيمان بأن الاشتراكية قادرة على تحقيق أهدافها من خلال اقتصادات السوق, وذلك بتأكيد دور السوق في تخصيص موارد الإنتاج, وذلك من خلال دعم وتنظيم الدولة في ترشيد السياسات النقدية والمالية الكلية في الاقتصاد الوطني (8-السعيد-الأهرام) إذن لا الاشتراكية وحدها بقادرة على توفير العدالة ولا الرأسمالية هي الأخرى وحدها بقادرة على توفير العدالة. إذاً الوسط المرغوب من كل الناس بمختلف أجناسها لا بد أن يكون في الطريق الثالث أي بمعنى أدق الاقتصاد التعاوني ذو المحاسبة الرأسمالية وذو الاعتبارات الاجتماعية, الذي يأخذ بالأهمية في توفير العدالة في الأسعار والتوزيع, وفي فرص العمل وتوفيرها, وفي ربط العلاقات الاجتماعية والسموّ بها.

لا شك في أن الحل الاقتصادي للأزمة الامريكية هو إلغاء سياسة ريجان ومن بعده بوش الابن, بأن تخفيض الضرائب تمول نفسها بنفسها، ولا مراقبة أو تدخل في السوق المالي لأنه قادر على تنظيم نفسه بنفسه. لكن للأسف بعد اتباع هذه السياسة الراسمالية المتطرفة وقعت أمريكا في المحظور (لأن كل الناس خطاؤون, وخير الخطائين التوابون). إذن لابد من تدخل الدولة لتكون صغيرة في تملكها لعناصر الإنتاج وكبيرة في بسط الأمن الشامل وتحقيق أثرها الاقتصادي بتوفير المناخ الصحي المحفز للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي الحر الذي تتوفر فيه صفة النزاهة والشفافية والتعاون. كل هذه الصفات تكون ضمن نظام اقتصادي سليم تشرعه الدولة في شكل قانون عام يجب احترامه وتطبيقه. وللمحافظة على هذا السلوك يجب أن يرفع المجتمع من مستوى الأخلاق الذي تنادي به الاديان السماوية. وللدين الإسلامي الباع الكبير في هذا الشأن. الدولة لا تستطيع أن ترفع من مستوى الأخلاق، ولكن المجتمع والدين يمكنهما تحقيق ذلك، بالتعاون مع الدولة في سن القانون الرادع للانحراف والجريمة. إن منح قروض من الدرجة الثانية لسداد القروض على نفس الرهنية يعتبر انحرافا، إن إصدار النقود والتوسع في الائتمان ليحدث الضرر للسوق بانخفاض القوة الشرائية للنقود يعتبر انحرافا أيضا، أن يحصل 10% من الشعب على 90% من الناتج القومي الإجمالي يعتبر انحرافا، أن تحكم البلاد قلة من الأفراد يعتبر انحرافا. إذن لا بد من حكومة قوية ونزيهة تمثل الشعب لتعالج وتتفادى هذه الانحرافات.

سبق لامريكا ان واجهت كوارث إخفاق السوق الحرة منذ الثلاثينيات التي بررت فيها أفكار كينز. وفعلا نفذ الرئيس الديموقراطي آنذاك (روزفلت) خطة اقتصادية

شاملة بعد أزمة الكساد الكبير، (مقتبسة من أفكار كينز) فتحول الانهيار الاقتصادي خلال السنوات الأربعة (1930-1933) إلى انتعاش اقتصادي كبير، حيث بلغ مقدار النمو الاقتصادي نحو 8.9% في عام 1934 و 13.1% في عام 1935 و 10.4% في عام 1936 (-Temin-15ص 4)

كما قامت الحكومة الأمريكية بتأميم بعض المؤسسات المالية خلال فترة الحرب العالمية الأولى وكذلك خلال الحرب الكورية بسبب دعم المجهود الحربي.

كما تبنت بعد الحرب العالمية الثانية خطة لمواجهة تحديات الحرب الباردة تدعو إلى دولة الرفاهية والمجتمع العظيم وذلك بعدالة توزيع الدخل في ستينيات القرن العشرين. وأكثر من ذلك تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار في عهد الرئيس نيكسون في السبعينيات، بعد أن تم فك ارتباط الدولار بالذهب في عام 1971. وهذا يعني يجب أن يتم الإصلاح الاقتصادي حسب سلوك ورغبة المواطنين لتحقيق مصلحتهم, وليس حسب ايديولوجية عمياء لا تحقق ذلك.

تستطيع أمريكا أن تتبنى خطة اقتصادية شاملة مثل تلك التي نفذت في الثلاثينيات من القرن العشرين تتغلب على العيوب الاقتصادية القائمة مثل تفاقم عدم المساواة وانتشار الفساد والتعصب الأعمى نحو الراسمالية. نعم لتدخل الدولة لغرض الإصلاح من أجل تعظيم حرية المواطنين، وتعظيم دخل المواطن وتعظيم راحته النفسية، مع خلق المؤسسات الاقتصادية القادرة على رفع رفاهية المواطن من جهة، وزيادة حماية وتعزيز المجتمع الامريكي ليكون أفضل هناء وليس ثراء، وأكثر تعاونا مع الشعوب الأخرى وليس مصدرا للحروب والإرهاب من جهة أخرى.

لا شك في أن العلاج السريع بضخ 700 مليار دولار لدعم المؤسسات الكبيرة لكي تستمر في نشاطها هو علاج مقبول وخاصة بعد تعديله من مجلس النواب. إذ علق كبير المفاوضين بشأن خطة الإنقاذ (بارني فرانك) أن القطاع الخاص هو الذي أوقعنا في هذا المأزق، ووجب الآن على الحكومة أن تخرجنا منه. علما بأن زعيم الأغلبية الديموقراطية قد اعتبر إدارة الرئيس بوش الابن هي المسئولة عن هذه الأزمة، لأنه اتبع سياسات اقتصادية لا تعرف الرقابة الكفوءة ولا الضوابط الشفافية، وبذلك عدلت خطة الإنقاذ بتملك الدولة لبعض المؤسسات المالية التي سيتم إنقاذها. كما علقت السيدة (نانسي بيلوسي) رئيسة مجلس النواب بأن خطة الانقاذ التي تم تعديلها تعتبر رسالة مباشرة للعاملين بشارع (وول ستريت) بأن الحفل قد انتهى. وهذا يعني أن ضعف الرقابة على الأسواق المالية في وول ستريت قد انتهى، وجاءت بدلا منها الرقابة الشديدة ذات الشفافية.

ولكن الخطة الاقتصادية الشاملة التي تم تنفيذها في الثلاثينيات جاءت من رئيس ديموقراطي دخل البيت الأبيض، بسبب الأزمة وخرج الرئيس الجمهوري الذي واجه بداية أزمة الكساد الكبير.

ومن يدري لعل الحل الأمثل الذي حصل في الثلاثينيات سوف يحصل في عام 2009, أي بخروج الرئيس الجمهوري بوش الابن في يوم (20/1/09)، ودخول الرئيس المنتخب الديموقراطي باراك اوباما الذي يعمل لمصلحة الإنسان ومحب للإنسان والسلام كما جاء في خطاباته الانتخابية، وخاصة أن الرئيس الجديد قد دخل أبوه أمريكا من أجل العمل والدراسة، وليس من أجل نهب الهنود الحمر وإبادتهم .إذاً فإن دخول أوباما إلى البيت الأبيض واعتماده لخطة اقتصادية كينزية هو الحل الأمثل. ذلك لأنه من ضمن خطته ضخ الأموال بنحو 868 مليار دولار في المؤسسات المالية لشراء الديون المتعثرة فيتم انتعاشها. ومن جهة أخرى زيادة

الانفاق العام في الاقتصاد لامتصاص البطالة من جهة, وتحفيز المنشآت الاقتصادية على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى .

المراجع

1- حازم الببلاوي, (الأزمة المالية الحالية- محاولة للفهم) جريدة الأهرام- قضايا وآراء ..../..../ 08

2- فرانسيس موكوياما- (انهيار الاقتصاد الامريكي) مجلة نيوزويك 14/10/2008 (ص19)

3- هاني عسل (بنوك أوروبا تقهر الأزمة) جريدة الأهرام- ملفات دولية 22/10/2008 القاهرة

4- ليلي تكلا- (التوازن بين الخصخصة والتأميم) جريدة الأهرام- الكتاب- 14/10/2008 القاهرة

5- ليلي تكلا (الطريق الثالث- ومجلس الأمن الاقتصادي) جريدة الأهرام- الكتاب 11/11/2008 القاهرة

6- ماثيو فيلبس (الوحش الذي التهم وول ستريت) مجلة نيوزويك 14/10/2008 (ص24

7- مرسي عطا الله- (الرأسمالية هي الحل... ولكن) جريدة الأهرام- الصفحة الاولي- 16/10/2008 القاهرة

8- مصطفي السعيد (الأزمة المالية والنظام الرأسمالي) جريدة الأهرام- قضايا وآراء- 5/11/2008 القاهرة

9 - نوري عبدالسلام بريون (الأزمة المالية في عام 1987) ورقة غير منشورة 25/11/1987

10- عصام الدين جلال (الحصيلة الحتمية لأزمات الاقتصاد العالمي) جريدة الأهرام- قضايا وآراء 16/10/2008 القاهرة

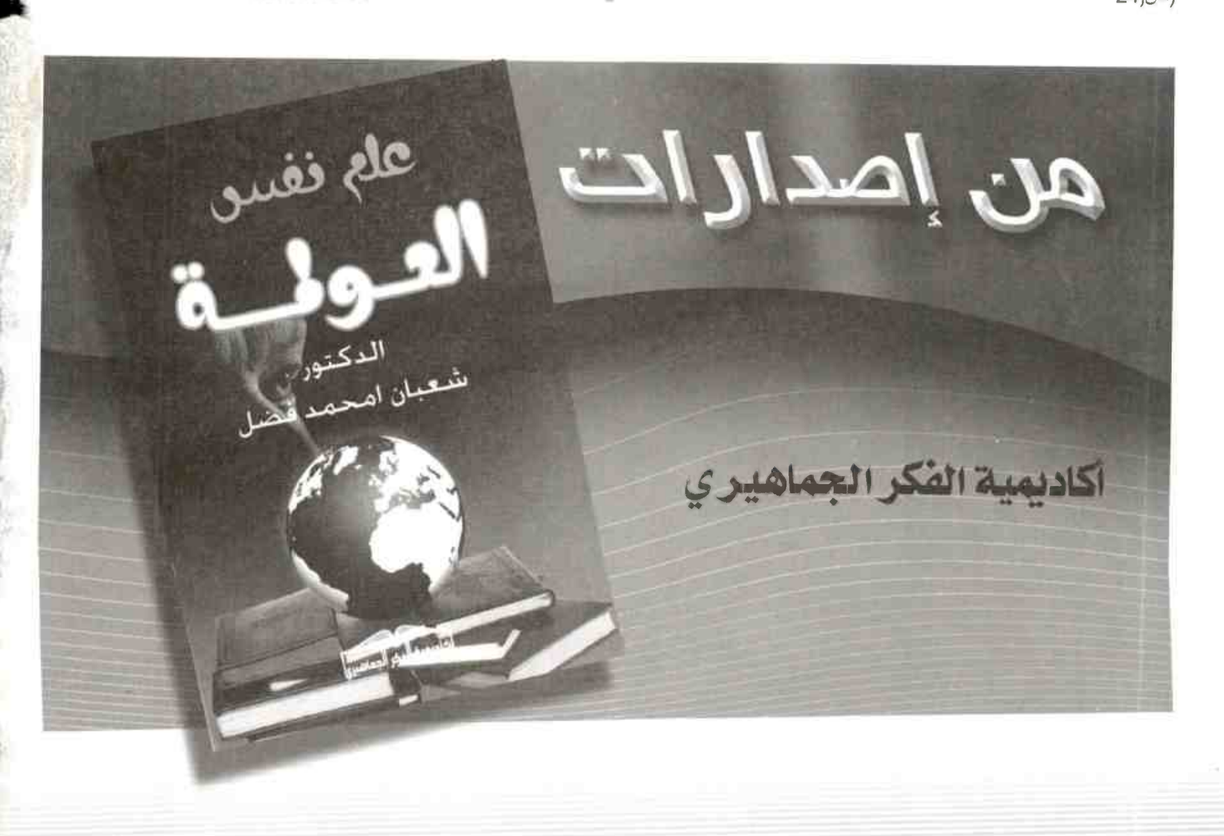
11- عاصم عبدالخالق- (6 اسئلة مختزل الازمة خطة انقاذ امريكا) جريدة الأهرام- ملفات دولية 22/10/2008 القاهرة

12- IMF, IFS, year Book 1988

13- IMF, IFS, year Book 2007

14- IMF, IFS, Aug. 2008

15- Peter Temin, Did Monetary Forces Cause the Great Depression ? W.W. NORTON, and COMPANY. INC. NEW YORK





خصائص وموجّهات الخطاب الديني عند القذافي

د. خالد إبراهيم المحجوبي
أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الجبل الغربي

ليس من المألوف أن ينشغل القادة السياسيون بساحات معرفية غير مجال اختصاصهم وساحة عملهم السياسي . لكن الأمر مع معمر القذافي جاء مخالفاً للمألوف ، حيث لم ينحصر إنتاجه العقلي في المجال السياسي إنما غادره إلى أكثر من ساحة معرفية ، سكب فيها كثيراً من الأفكار والآراء التي امّازت بالجدة والجراءة بغض النظر عن قيمتها المعرفية التي لسنا بصدد بيانها في هذا المقام ؛ لاحتياجها إلى موقف بحثي خاص بها . لقد توزع النشاط الاهتمامي للقذافي إلى ساحات كاثرة هي : الاقتصاد ، والاجتماع ، والدين ، والأدب ، والتاريخ ، والسياسة . لا جرم أن الكلام عن القذافي في بحث واحد غير كاف ،كما قد يكون بحث خطاب معمر في بحث واحد غير مثمر ؛ فهو رجل تواشجت أفكاره بمناطق معرفية متكاثرة فلم تركز طروحه في نطاق محصور ، أو مضمار مقصور ؛ انثالت في ساحة الفكر السياسي والفكر الاقتصادي ، والفكر الاجتماعي ، فضلاً عن ساحة الإنتاج الأدبي ؛ لذلك فالكلام على هذا الرجل يكتسي عباءة من الوجل ، ولا يناسبه العجل .

لكن ليس لنا خيار هنا إلا حصر البحث في معالم وموجّهات الخطاب الديني.

لن نزعم هنا أن (القذافي) فقيه ، أو أنه من علماء الشريعة ، فهذا شرف لم يدَّعِهِ لنفسه ، لكن ما لا يمكن غمطه ونكرانه أنه صاحب أطاريح دينية تنمّ عن وعي بليغ ، ورؤية باذخة ، متصلة بمقاصد التشريع الإلهي، وغايات البيان النبوي ، نقول هذا من غير أن نسبغ

عليه كساء العصمة والقدسية ، فهو رجل صاحب عقل يفكر وينتج فكراً قابلا للصواب ، بقدر قابليته للخطأ.

لقد انطوى الخطاب الديني عند القذافي على مقاربات لمسائل فقهية وعقدية قدم فيها اجتهادات غير تقليدية استتبعت سيولاً من الأتعاب من جهة ، ودفقات من الإعجاب من جهة أخرى، وذلك في ظل هيمنة ضافية للتيار التقليدي الجامد وسط ساحة الفكر الديني الإسلامي ، الذي لا يزال يعاني ركودا اجتهادياً، وخفوتاً تجديدياً ، على نحو لا يليق بدين أراد الله له أن يسود العالم ، وأن يكتسي رداء السرمدية . من باب التمثيل كان من أشهر القضايا التي حوتها الطروح الدينية للقذافي مسألة الدور الاشتراعي للسنة النبوية . وهي أشهر المسائل التي قدم فيها طرحاً غير مألوف وسط الساحة الدينية ،وكذا قدم آراء جريئة في شأن تحديد مفاهيم : الإيمان ، والكفر ، والإسلام ، ومسألة اشتراع الحج والطواف بالكعبة لأهل الكتاب ، ومسائل في فقه الأحوال الشخصية ، وتعدد الزوجات . لقد قدمها على غير الهيئة التقليدية القائمة على التأصيل الفقهي المعتمد عند جماهير الفقهاء ، بل أزجاها ضمن سياقات شبه فلسفية على غير المألوف الفقهي الموروث ، فقدم كثيراً منها وسط صيغ سؤالية فاتحة لمجال التفكير ، مثيرة للفهوم نحو مزيد من التمحيص المتحرر من المرجعيات الجمودية ، كما أنه لم يقدمها في إطار يجمعها في كتاب ما ، أو للقاءات محددة إنما جاءت مبثوثة في أثناء أحاديث صحفية ، وخطب منبرية، وخطب سياسية ، وكتابات فكرية .

معالم وخصائص خطابه الديني

لقد امتاز الخطاب الديني عند القذافي بميزات مهمة هي :

أولاً- اقتران التنظير بالعمل

حين يحدث هذا النوع من الاقتران ؛يكون من نتائجه تشيؤ الطرح النظري إلى واقع مرئي في طوق الحواس إدراكه بعد مغادرته نطاق الأوراق المكتوبة ، والأشرطة المسجلة ، أي بعد مغادرته مقابر الأرشيف ، إلى ساحة الحياة العملية . ومن أهم التشكّلات العملية للأطاريح النظرية ما اجترحه في رحلاته المطولة إلى أهم الحواضر العلمية ، والحواضن الثقافية في القارة الأفريقية ، وتحديدا إلى كانوا ثم تمبكتو ، ثم أغاديس في الزيارة الثانية لها . إن زياراته إلى تلك المناطق تصدر عن مبعث يملؤه الديني ،والقومي ،والإنساني ، فجاءت هادفة إلى غايات هي:

أ- إحياء الدور التنويري الذي كان لتلك المناطق؛ أملاً في صيرورتها مناطق قوة في الجسد الأفريقي ؛ لأجل ذلك أعلن أنه يريد لمدينة كانو أن تصير((مثابة لمسلمي أفريقيا)) .

ب- السعي إلى أسلمة أفريقيا:

إن هذا من الأهداف المعلنة في استراتيجية القذافي نحو أفريقيا ، حيث إنه لم يُخفِ سعيه إلى بسط نفوذ الدين الإسلامي في الساحة الأفريقية كلها ، مؤكداً أنه هو الدين المناسب الذي لا يحسن أن يحل بدلاً منه أي دين آخر .ومما صرح به في هذا الموضوع قوله ((أفريقيا مهيأة أن تصبح مسلمة أكثر منها مسيحية)) . وقال أيضاً((الإسلام هو قدر البشرية ودينها)) ومن ميزات دعوته للإسلام العمل على نشره بطريقة فعالة مباشرة بعيدا عن تعقيدات التبشير والدعوة ، لذلك اقترحَ أن يقوم كل مسلم أفريقي بدعوة عشرة أفراد غير مسلمين للإسلام كل عام ، إنه بهذا يقوم بدور الدعاية والعمل لنشر الإسلام بفاعلية جلية سلسة ومباشرة.

ج - تحقيق الهدف الاتحادي بضم شتات الدول والقوى الأفريقية وصولاً إلى تكوين جيش أفريقيا الواحد ، كما صرح في برلمان السنغال بتاريخ 5-4-2006م ، وهذا داخل في ساحة دعواته المتواصلة لإقامة فضاء أفريقي مقابل ومواجه للفضاءات التحالفية الاتحادية التي لا تسمح بالبقاء إلا للأصلح والأقوى بحسب الشرائط التي تفرضها العولمة.

د- الرقي بمستوى الإنسان الأفريقي ثقافياً واقتصادياً، وهذا هدف بدأت تجليات تطبيقه في كثير من المشاريع والإنجازات التي جاست وسط دول جنوب الصحراء الأفريقية ، حيث تسبغ الأموال والدُعوم من طرف الدولة الليبية ، في محاولات إنمائية وإنقاذية للدول الأفريقية المدقعة .

ثانياً - استحضار الخصوصية الثقافية للأمة الإسلامية :

لم يخلُ الخطاب الديني للقذافي من توكيد دائم على إرساخ الخصوصيات الثقافية للأمة الإسلامية . ومن تصاريحه في هذا الموضوع قوله في مدينة كانو ((لنا علامنا الذي يبدأ هذا الشهر ، لنا تقويمنا القمري ،ولنا ديننا ، ولهم دينهم) .

وليس يغيب مدى تمسكه بالخصوصيات الثقافية ، حتى في دقائق شؤونه ، في صيغ رمزية لها دلالاتها الواضحة ، من ذلك - مثلاً - اتخاذه لرمز الخيمة العربية البدوية ، وكذا التزامه بملبوسات شخصية غير خارجة عن نطاق التراث القومي للأمة .

ثالثاً - الجراءة .

إنها من أنهد خصائص خطابه الديني ، فقد تسنّم مسائل حساسة ودقيقة في ساحة التشريع الديني ، وأبدى فيها أفكاراً جريئة ، لم يسلم هو شخصياً من توابعها الماثلة في ردات فعل المشائخ التراثيين ، والفقهاء السائدين ، في أكثر بلاد العالم الإسلامي ، لاسيما في بلاد الحجاز التي لاحظنا ارتباط مواقف مشائخها الرسميين عادة بالمواقف السياسية للحكومة، وتحديدا في المسائل الهامة والعملية.

لقد كانت الجراءة من لوازم الشخصية الذاتية للقذافي، وهي عادة ما تندغم مع الحماس الموقود من شدة الاقتناع بالفكرة التي يعجز صاحبها عن كبتها مادام قد اقتنع بجدواها وآمن بصدقها ، في هذا السياق قال يوماً ((نحن لن نستطيع أن نسكت أكثر ...والذي لديه حقيقة يعلنها)) .

إنه يسير على قاعدة سنّها عدد من المفكرين الذين لم يقدروا على كبت أفكارهم وآمنوا بأن الحقيقة لا يكفي أن تعرف بل يجب أن تعلن ، وأن كتمان الحقيقة خيانة عقلية ، وهذا من مقتضيات قول النبي عليه السلام ((من كتم علمًا يعلمه ؛ ألجم يوم القيامة بلجام من نار)) .

من هنا لم يعمل القذافي إلى اصطناع مواراة ، أو تقية في عرض أفكاره ، وسوانح عقله بغضّ النظر عن صداميتها للمألوف الفقهي والسائد الاشتراعي ، ومن غير اهتمام بمترتباته المتشكلة غالباً في مواقف المخالفين له والمعارضين لأفكاره.

برغم كثرة آرائه التي أوردها في المجال الديني فإنه لم يعمل على جمعها في كتاب محدد إنما اكتفى ببثها في متفرقات خطبه وأحاديثه ، كما يُحسب له هنا أنه لم يعمل على إلزام مخالفيه بأفكاره الدينية ؛ فلم يجعل لها قدسية ولاصفة إلزامية .

موجهات خطابه الديني :

إن الخطاب الديني عند القذافي متوجّه ومسُوسٌ بدافع أساسي يشكل هماً مسيطراً ، ومشغلة رائسة ،

سكنت شخصيته ، ذلك الدافع هو الهمّ الاتحادي الذي يحتل مكاناً مفصلياً في فكره ، وشخصه ، إن الهم الاتحادي حاضر في كل مجال من مجالات تفكيره وتدبيره ، سواء في ساحة السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع . ففي السياسة عمل على توحيد العرب ، ثم إلى توحيد أفريقيا ولا يزال يسعى ، وفي الاقتصاد عمل على توحيد الطبقات ونفي التفاوت بين العامل ورب العمل . وفي الاجتماع عمل على توحيد طبقات المجتمع .

أقول لم يكن الخطاب الديني لدى القذافي متطرئاً زمنياً ؛ إنما بدأ بطروحه من لدن السنوات الأولى من توليه أمر القيادة السياسية في ليبيا ، حيث حفلت أوائل عقد السبعينيات بمطارحات وجدالات ونقاشات دينية إلى إثارتها وعرضها متجاوزاً المناهج الفقهية المهيمنة وقتها.

وهذا موكّد من موكدات سيطرة الهم الديني على شخصية القذافي ، الذي عمل إلى انصهار خطابه في نسق لا إفراط فيه ولا تفريط ، ولا وكس به ولا شطط .

ختام وتوصية

ليس بخفي عنا أن العنصر الديني في طروح القذافي ليس متاحاً حتى الآن لدراسة جادة ولا بحث مدقق ، ومرجع ذلك أمور منها : عدم انحصار ذلك الفكر في منظومة مقروءة ، بمعنى عدم حصره في كتب خاصة تجمع شتاته ، وتلم أركانه ، حيث بقيت أفكاره - أكثرها- مبثوثة في خطبه المسجلة ، أو في السجل القومي الذي لايراه الجميع متاحاً في الساحة المعرفية والبحثية.

إن في هذا الوضع جناية على أفكاره وآرائه التي يجب أن تكون متاحة في المشهد المعرفي المعاصر ؛ لذلك نوصي بعمل تنضيد جدي ، وتنسيق فاعلي لما صدر عن القذافي من أفكار وآراء في سياق عروضه الفكرية، في ساحة الدين والتشريع ، فمن حق القذافي أن يتم تجنب الذاتية عند قراءة أفكاره ، وذلك بأن تستبعد صفته السياسية ، وأن تستحضر صفته الفكرية، وأن تتاح أفكاره في الساحة المعرفية والأكاديمية ، وأن تعرض ، و تدرس ، وتنقد ، وتمحص، وتدقق ، وأن يتعاطى معها الباحثون بصفتها منتجاً فكرياً لمفكر قال ما رآه صواباً ، واجتهد بحسب طوقه العلمي ؛ فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، كما أخبرنا نبينا صلى الله عليه وسلم.

إن القذافي ليس في حاجة إلى من يتملقه أو يحابيه علمياً وفكريًا ، ولا إلى أولئك الذين يجترون أفكاره ، ويكررون آراءه ، ولا الذين يعظمونها ويجعلونها في مرتبة قدسية ، ولا يعلمون أنهم بهذا يسيئون ولا يحسنون ، ويضرون ولا ينفعون.

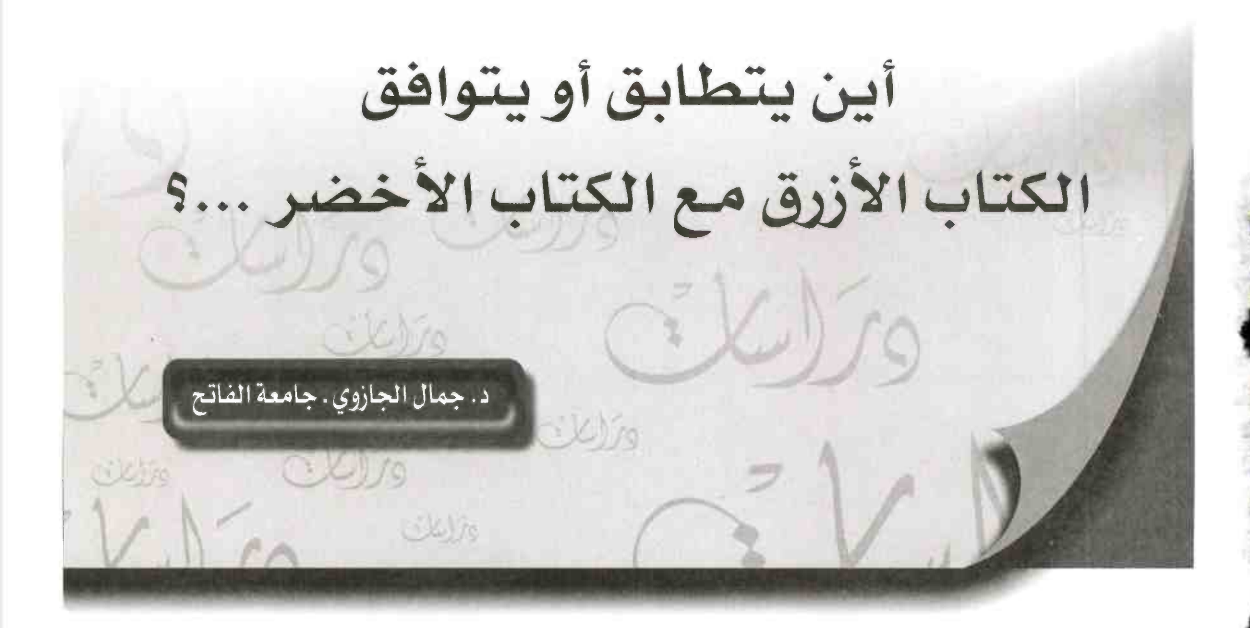
إنه رجل صاحب أفكار واجتهادات ؛ وهو من هنا في حاجة إلى من يتعامل معه بهذه الصفة ؛ فيحلل أفكاره، وينقدها ،ويغنيها بالدرس ،والتمحيص ،والتحليل ، لا بالتكرار والاجترار . كما أن القذافي ظل متضررا من ذلك الخلط غير البصير بين شخصيته السياسية ، وبين شخصيته الفكرية ؛ فكان التعامل مع فكره مشوباً بالنظر إلى دوره السياسي ، وشخصيته القيادية ؛ وهذا ما شكّل ستاراً حجب المعالم الكاملة للشخصية العلمية والفكرية للقذافي .

هوامش

1- من خطابه في السنغال بتاريخ 6-4-2006

2- من خطاب في تمبكتو 10-4-2006

3 - حديث صحيح ورد بطرق بعضها دون ذلك . خرجه الهيثمي في: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، .1\168 . من روايةابن عباس ونحوه عن عمرو بن العاص ، وابن مسعود. وورد في مصادر أخرى من رواية ابي هريرة منها في المقاصد الحسنة للسخاوي497. وخرجه احمد في المسند 15\ 194



أين يتطابق أو يتوافق الكتاب الأزرق مع الكتاب الأخضر ...؟

د. جمال الجازوي . جامعة الفاتح

دراسة مقارنة لأوجه التوافق والتقارب بين النظرية الجماهيرية فكر الكتاب الأخضر والدستور البوليفاري الذي وضعه الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز وذلك من خلال قراءتنا له ومتابعتنا لما قاله المثقفون الفنزويليون عن ذات الموضوع.

لأن تشافيس يولي اهتماما بالمسألة الأيديولوجية وهو لم يحقق أبداً " صياغة أيديولوجية " ، بيد أنه أعمل فكره ، وتمكن من جمع الأحداث التاريخية من نضالات بوليفار ، ورودريغس ، وساموار ، وقد أطلق على مسيرته هذه اسم " الشجرة ذات الجذور الثلاثة " ، وحقيقة تعود هذه التسمية إلى " زمن حرب العصابات في فنزويلا " إلا أن تشافيس أراد تحويل هذه التسمية إلى شيء يشبه " الكتاب الأخضر " وقد أطلق عليه تسمية " الكتاب الأزرق " ، بالرغم من أني لم أستطع التحقق من سبب تسميته " بالكتاب الأزرق " ربما لون الدستور البوليفاري ... !؟

يرى الكاتب " البيرتو غاريدو " أن الأدلة كافية للدلالة على " التشابه أو التقارب ، أو التوافق " ، بين " الدستور البوليفاري ، أي الكتاب الأزرق ، والنظرية العالمية الثالثة ، أي الكتاب الأخضر ، فإن مايضفي مصداقية على المقارنة هو استشهاد الكاتب بدور شخصين كانا لهما - أيما تأثير - على فكر الرئيس تشاتشافيس أولهما " دوغلاس برافو " ، الذي تمرد على حكومات اليمين التقليدية الفنزويلية نهاية الخمسينيات ، وحتى بداية الثمانينيات ، حاملاً السلاح ، لتحرير فنزويلا من جديد ، على طريقة الثورة المسلحة الكوبية ، وملحمة " السييرامايسترا " والذي أسس "

الطريق الثالث " في منتصف عقد الثمانينيات ، وأدى زيارة إلى الجماهيرية وشارك في " المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع شعب الجماهيرية ، الذي عقدته المثابة العالمية شهر الربيع ، ابريل 1986 ، والذي أعاد تسمية تنظيمه باسم " بوتوبيا الطرق الثالث " وأضاف إليه ضمن اهتماماته ، الدفاع عن " أمة الهنود الحمر ومطالبته بتثوير قانون الأراضي " الذي أصدرته حكومة الرئيس تشافيس ، وحتى انتقاداته لسياسة وتوجهات الرئيس في مجالات تزويد الإدارة الأمريكية بالنفط وتحذيراته المتكررة من أن " خطة كولومبيا " موجهة في الأساس لغزو فنزويلا وللسيطرة على منابع الطاقة خدمة لمصالح الشركات عابرة الحدود.

لابد من التذكير بأن علاقة دوغلاس برافو " مع الرئيس تشافيس عندما كان هذا الأخير ، ينظم خلاياه داخل القوات المسلحة الفنزويلية في بداية الثمانينيات ، قد أثمرت - باعتراف متابعين لعلاقة الرجلين - بإخراج المقدم تشافيس من قوقعته العسكرية، إلى الاتصال بتنظيمات وأحزاب سياسية ومدنية ، خاصة بعد فشل حركة الرابع من النوار فبراير عام 1992 ، واعتقال " تشافيس " وبعدها عندما خرج من سجنه ليقرر دخول معترك الانتخابات ، التي كان لايؤمن بها ، ويعتبرها أضحوكة.

إن " دوغلاس برافو " كان أول من أطلع المقدم تشافيس على الكتاب الأخضر.

وثانيهما " المقدم ولام إيسارا " الذي له أبلغ الأثر في فكر الرئيس تشافيس.

والمقدم " وليام إيسارا كما نعرف " طيار متقاعد ، كان قد شارك في حركة " أرما " العسكرية مع تشافيس وآخرين ، إلا أنه بعدما رافق تشافيس في دخول معترك انتخابات عام 1998 ، ضمن عضويته في حركة الجمهورية الخامسة ، فضل لأسباب شخصية أن ينفصل عن الرئيس ، لأن الرئيس كان قد أحاط نفسه بمجموعات من الانتهازيين والوصوليين ، وأسس " إيسار " بمفرده " مركز دراسات الديمقراطية المباشرة " وعرض الموضوع خلال زيارته لشعبة العمل الخارجي العام الماضي.

عقب فشل الحادي عشر من أبريل عام 2002 ، عاد المقدم إيسار إلى صفوف حركة الجمهورية الخامسة ، وهو في الوقت الحاضر " المسؤول الإيديولوجي " في قيادة ماي سانتا " إحدى قيادات الدوائر البوليفارية ، التي قادت الرئيس تشافيس إلى انتصاره في الاستفتاء التجريدي في الخامس عشر من شهر هانيبال " أغسطس " الماضي.

هل يتحول " الكتاب الأزرق " أو الدستور البوليفاري إلى الكتاب الأخضر ، أو النظرية العالمية الثالثة .. ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول

لئن كان " الفارق شاسعاً ، و" الاختلاف بينا " ، بين النظرية وبين الدستور ، أو القانون " أو بين شمولية النظرية " ، من حيث استيعابها " للدستور أو القوانين وقصور الأخيرين عن أن يكونا بديلا عنها ، أو في مرتبتها إلى أن ارتباط " الدساتير والقوانين بالنظريات السياسية ، كان قد أوجد في كثير الأحايين ، بلبلة أو عملية خلط أوراق ، أو حالات سوء فهم وتقييم ، عند باحثين وكتاب ، وحتى مفكرين ، كما في حالة " الكاتب الفنزويلي " (البيرتو غاريدو) .

ومع ذلك تبدو " مشروعية المقارنة ، أو المقارنة ، واردة لأسباب ومبررات ودلالات وجيهة وموضوعية ، إما لوجود " تشابه " ، أو تطابق " أو تقارب " ، بين مبادئ وأطروحات الكتاب الأخضر أو النظرية العالمية الثالثة ، وبين ما تقول به مواد الكتاب الأزرق ، أو الدستور البوليفاري ، الذي وضعه الرئيس تشافيس ، واستفتى عليه الشعب الفنزويلي ، ثم جذرته " معارضة

الرئيس " التى حاولت الانقلاب عليه ودستوره " عسكريا واقتصاديا " فكان الدستور البوليفاري أو " الكتاب الأزرق " الفيصل والحكم حيث يتم الاحتكام إلى مواده ونصوصه كلما اشتدت أزمة أو دبّ خلاف.

وفي المقارنة ، أو المقارنة بين " الكتاب الأخضر " ، والكتاب الأزرق " ، أو في رؤية واضعيهما نجد :- تمرد القائد المفكر معمر القذافي وثور الفاتح على الأنظمة التقليدية ونقده وانتقاداته المبرهنة للأنظمة السياسية التي سادت العالم من رأسمالية وماركسية واعتماده طريقا ثالثا هو النظرية العالمية الثالثة.

- تمرد الرئيس هوغو تشافيس " وحركته العسكرية أولا ، ثم الانتخابية ثانيا ، على " النظام السياسي التقليدي الحزبي ، الذي سيطر على السلطة في فنزويلا " واعترافاته المتكررة بأنه لايتبني الماركسية نهجا ، رغم صداقته للرئيس كاسترو وانتقاداته ونقده اللاذع أيضا للرأسمالية المتوحشة واعتبارها " انتحارا سياسيا جماعيا " أو الطريق إلى الجحيم ومع أن الرئيس تشافيس لايعلن صراحة اعتماده على الكتاب الأخضر ، أو ما جاء فيه إلا أنه في حقيقة الحال ينتهج " طريقا ثالثاً " ، وعندما يرفض " الرأسمالية والماركسية " ، وهو بين نقله " من الثورة الفرنسية " الجمعية الوطنية الفنزويلية مثالا ومن النظرية العالمية الثالثة " كما حدث أخيراً في دخوله معترك انتخابات حكام الولايات وعمداء البلديات في نهاية الشهر القادم تحت وكل السلطة للشعب " ، فإن المقارنة تجد موضوعيتها ومصداقيتها في :-

1- المادة الخامسة من الدستور البوليفاري " أو الكتاب الأزرق " تقول بأن " السيادة تكمن في الشعب ، ويمارسها بشكل مباشر " ، وهذا يعني " اعتماد سلطة الشعب " وإن كان في شكل أو محتوى يختلف عن النظرية الجماهيرية ، لكنه الشكل أو المحتوى الأقرب لها ، كما أن نص المادة كاملا يعني " أن الجمعية الوطنية " قد تكون مجرد مرحلة من المراحل.

2- ويزداد التطابق أو التشابه بين الكتاب الأزرق " والكتاب الأخضر " ، عندما تتحول لجان الأراضي ولجان الصحة ، إلى الأساس وتعود إلى القاعدة في عملية إعادة توزيع الثروة ، أو في توفير مبدأ " الصحة للجميع " صحيح أن لجان الأراضي " أو لجان الصحة ، ليست لجانا شعبية تنفيذية ، كما في النظرية العالمية الجماهيرية ، لكنها تكاد تقوم مقامها ، وربما أدت كامل دورها في هذين المضمارين .

3- تنص المادة "20" من الدستور البوليفاري على تمتع كل فرد بحق تطوير ذاته بحرية ، ودون أي قيود ، وتنتهي حرية الفرد عندما تبدأ حرية الآخرين ، كما ألغت المادة 21 في فقرتها الثالثة جميع الألقاب ، ونصت عل أن يتم التعامل رسميا بكلمة " المواطن أو المواطنة فقط " وهذا الاتجاه هو الأقرب إلى " الأخ " منه إلى الرفيق مثلا ، لأن أخوة الوطن الواحد ، قد أوجبت أن لايكونوا رفاقا بالمعني الحزبي عند الماركسيين أو الليبيين.

4- المادة 21 من الدستور البوليفاري تضمن حق المعاق في حياة كريمة ، وضمان حقوقه من قبل الدولة، وهذا النص هو الأقرب لمقولة " المجتمع ولي من لا ولي له. "

5- تضمن المادة 82 ، حق كل مواطن في مسكن مناسب وأمن " ، وهي تعبير أو نص قانوني لمقولة " البيت لساكنه " وضمن هذا التوجه رصدت حكومة الرئيس تشافيس مؤخرا مبلغ 1.5 مليار دولار للإسكان وأنشأت لأول مرة في تاريخ فنزويلا وزارة للإسكان.

6- " الصحة حق اجتماعي سام ، والتزام على الدولة "، كما تنص المادة 83 من الدستور البوليفاري ، وهو مبدأ " الصحة للجميع " في النظام الجماهيري ، وتدفع حكومة الرئيس تشافيس حاليا ، لما يزيد عن 14 ألف طبيب كوبي ، يقدمون خدماتهم التطبيبية لملايين من الفنزويليين في الأحياء الفقيرة مجانا ، كما بدأت مشروعات لإقامة عيادات صغيرة وأخرى متوسطة ، وثالثة كبيرة مجمعة " في كافة التخصصات الطبية تحت اسم " العيادات الشعبية. :

7 - المادة 91 المعاش حاجة أساسية ، إذ يقول نص المادة " لايمكن الحجز على المرتب ويتم دفعه بشكل فوري .

8- يعتبر الدستور البوليفاري " التعليم حق إنساني وواجب اجتماعي " ، في المادة 102 ، تماما كما تنص المادة 111 على مبدأ أو مقولة " الرياضة حق للجميع " .

9- وفي الجانب الاقتصادي من الدستور ، تنص المادة 112 على أن " لكل شخص حق ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يختاره بحرية ، وبشروط أن يكون هذا النشاط خاليا من الاحتكار والاستغلال.

أما حق الملكية فتضمنه المادة 115 ، التي تقول بحق كل شخص في استخدام ممتلكاته ، والتمتع بها والتصرف فيها بحرية ، وانطلاقا من هذه المادة يجد الرئيس تشافيس حجته في مقارعة معارضته التي تتهمه " بالماركسية " أو بكوبنة فنزويلا .

وفي الاقتصاد أيضا يعتمد الدستور البوليفاري مبادئ " العدالة الاجتماعية " والتطور البشري المتكامل " والتوزيع العادل للثروة " تماما كما يلغي " الإقطاع " الذي تعتبره المادة 307 " مخالف للمصلحة العامة " ، وتقر ذات المادة بتحويل الأراضي إلى وحدات اقتصادية إنتاجية وإعادة توزيعها على الفلاحين والمزارعين ، إذا ما تركها صاحبها " مهملة أو مهجورة " وبعد تعويضه قانونيا " ، وهنا فالأرض لمن يفلحها أو يستغلها رعياً .

10- والدولة في الدستور البوليفاري ، وحسب المادة 308 ، تدعم الصناعات الصغرى ، والمتوسطة والتعاونيات ، وهذا نقل حرفي لمقولة " شركاء لاأجراء " وإن جاءت التسمية " تعاونيات وليست تشاركيات " ، وقد زادت أعداد التعاونيات عن 20 ألف تعاونية ، في مختلف قطاعات الإنتاج وتتجه حملة الوجوه العائدة التي تشرف عليها الحكومة ، وتديرها وزارة العمل وتشارك فيها قطاعات أخرى إلى إعداد وتدريب ملايين الأفراد من المواطنين على مهن ووظائف إنتاجية وخدمية لايقتصر هدفها على الحد من أزمة البطالة ، بل تحويل نسبة هامة من أبناء المجتمع الفنزويلي إلى منتجين كأفراد أو ضمن تعاونيات ، ولا يعتمدون في إنتاجهم على الدولة ، وإنما على أنفسهم بعد إعدادهم ، ومساعدتهم في شكل قروض لإقامة مشاريع إنتاجية وخدمية ، وفي هذا الاتجاه ينخرط مئات الآلاف من المواطنين والاحتياطي العسكري، الذي يلتحق بوحداته العسكرية عند الطلب ، ويقوم بالإنتاج وتقديم الخدمات عندما يكون خارج الخدمة العسكرية.

11- وضمن الاهتمام بالأقليات ، واحتراما لثقافتها وإرثها خصص الدستور البوليفاري ، فصلا خاصا جاء فيه :-

- مادة (119) تنص على أن الدولة تعترف بوجود

الشعوب والمجتمعات الهندية وبتنظيمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وثقافتها وأعرافها وعاداتها ولغاتها ودياناتها ، ومواطن وحقوقها الأصلية في الأراضي التي تقطنها تقليديا منذ القدم وهي ضرورية لتنمية وضمان حق ملكيتها الجماعية لأراضيها التي لايمكن التصرف فيها ولاتسقط بالتقادم ولايمكن حجزها أو تحويل ملكيتها حسب ما هو مقرر في الدستور وفي القانون.

- مادة (120) يتم استثمار الثروات الطبيعية في مناطق إقامة الشعوب الهندية من قبل الدولة دون المساس بوحدتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ويكون هذا الاستثمار خاضعا لاستثماره مسبقا وبمعرفة المجتمعات الهندية المعنية ، وتخضع الفوائد التي تجبيها الشعوب الهندية من هذا الاستثمار لهذا الدستور وللقانون.
- مادة (121) للشعوب الهندية الحق في المحافظة على هويتها العرقية والثقافية وتطويرها ورؤيتها للكون وقيمها وروحانيتها وأماكنها المقدسة وأماكن التعبد ، وتشجع الدولة تقدير ونشر المظاهر الثقافية للشعوب الهندية التي لها الحق بتعليم خاص بها ونظام تربوي يتميز بمزيج ثقافي وازدواجية لغوية مستجيبا لخصوصياتها الاجتماعية الثقافية وقيمها وتقاليدها.
- مادة (122) للشعوب الهندية الحق في الصحة المتكاملة التي تأخذ باعتبارها ممارستها وثقافتها ، وتعترف الدولة بطبها التقليدي وعلاجاتها التكميلية على أساس مبادئ الأخلاق الحياتية.
- مادة (123) للشعوب الهندية الحق بالمحافظة على ممارستها الاقتصادية الخاصة القائمة على المبادلة والتضامن والمقايضة ودعمها ، وكذلك نشاطاتها الإنتاجية التقليدية ومشاركتها في الاقتصاد الوطني وتحديد أولوياتها ، وللشعوب الهندسية الحق بخدمات تدريب مهني وبالمشاركة في وضع وتنفيذ وإدارة برامج تأهيل نوعية وبخدمات تأهيل نوعية وبخدمات المساعدة التقنية والمالية التي تعزز نشاطاتها الاقتصادية ضمن إطار التنمية المحلية المطردة ، وتضمن الدولة للعمال الذين ينتمون للشعوب الهندية التمتع بالحقوق التى يعطيها تشريع العمل.
- مادة (124) الملكية الفكرية الجماعية لمعارف وتقنيات واختراعات الشعوب الهندية مضمونة ومحمية ، وكل نشاط يتعلق بالثروات الوراثية والمعارف المتصلة بها يجب أن يتوخى المصالح الجماعية ، ويمنع تسجيل براءات اختراع حول هذه الثروات والمعارف السلفية.
- مادة (125) للشعوب الهندية الحق بالمشاركة السياسية وتضمن الدولة تمثيلا هنديا في الجمعية الوطنية وفي الأجهزة التمثيلية للمقاطعات الاتحادية والمحلية التي يوجد فيها سكان الهنود.
- مادة (126) الشعوب الهندية ، كثقافات ذات أصول سلفية ، تعتبر جزءا من الأمة والدولة والشعب الفنزويلي ككل واحد وسيد لايتجزأ ، وطبقاً لهذا الدستور على الشعوب الهندية حماية الوحدة والسيادة الوطنية ، ولايمكن أن يفسر تعبير الشعب الوارد في هذا الدستور بالمعني المعروف به في القانون الدولي.

وباختصار فإنه لاشك أن الباحث سيلاحظ بجلاء بروز عاملين :-

الأول : يتمثل في التوافق الفكري بين الطرحين من أجل إنجاز رؤية جماهيرية.

الثاني : يبرز الاختلاف المنهجي الذي سلكه المشروع الجماهيري حيث توصل الكتاب الأخضر من خلال منهج تحليلي إلى أن النظم السياسية السائدة في العالم اليوم تقوم على دكتاتورية في ثوب ديمقراطي ومن ثم طرح بديل يقوم على مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ.

وأكد " الكتاب الأزرق " من خلال مواده الأساسية على

توافق الرؤى مع الكتاب الأخضر ، حيث شدد على الانتقال بالمجتمع من المفهوم التقليدي إلى مفهوم يؤكد على أحقية كل فرد في ممارسة السياسة ويعزز سلطة كل الناس - السلطة الشعبية ، ومن ثم أقر في المادة (5) السيادة في الشعب ولايمكن نزعها منه ، يمارسها بشكل مباشر.

كما جاء في المادة (6) إحلال مفهوم ديمقراطية المشاركة بدلا من الديمقراطية المبنية على التمثيل.

المادة (199) والمادة (307) والمادة (308) الخ ... إلغاء الإقطاع واستعادة الأراضي المؤهلة للزراعة وتوزيعها على الفلاحين والمنتجين ودعم العائلة المنتجة تحقيقا للاقتصاد التعاوني والتشاركي بينما أكدت أطروحات الكتاب الأخضر على تعزيز مفهوم الديمقراطية الشعبية - لاديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية - واللجان في كل مكان - وأقرت : يقام الاقتصاد التشاركي تحقيقا لمقولة " شركاء لاأجراء " و " الأرض لمن يفلحها " ... الخ وألغت جميع أشكال العسف والاستغلال والاحتكار وأكدت على أن المعاش حاجة ماسة للإنسان ولا يجوز المساس به.

وجاء في المادة (91) من " الكتاب الأزرق " لكل عامل الحق في راتب يكفي ويسمح بالعيش الكريم ويسد حاجاته المادية والثقافية والاجتماعية الأساسية له ولعائلته..

ولايمكن الحجز عليه ويتم دفعه بشكل فوري ... الخ ، وهذا ينسجم مع المقولة ذاتها باعتبار أن المعاش حاجة ضرورية...

وجاء في المادة (299) بأن النظام الاقتصادي في جمهورية فنزويلا البوليفارية يقوم على قاعدة مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية من أجل ضمان توزيع عادل للثروة عن طريق تخطيط ديمقراطي تشاركي ... الخ.

وأقر " الكتاب الأزرق " فصلا كاملا عن حقوق الشعوب الهندية مادة (119) تعترف الدولة بوجود الشعوب والمجتمعات الهندية وبتنظيمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وثقافتها وأعرافها وعاداتها ولغتها ... الخ تأكيدا لما ورد في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر أن الأقلية لها حقوقها الاجتماعية الذاتية .. ومن الجور المساس بتلك الحقوق من طرف فالصفة الاجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح والخلع ... الخ.

وبهذه المراجعة البسيطة يتضح انسجام الرؤية الفكرية بين الكتاب الأخضر والكتاب الأزرق وإن اختلفا في المنهجية - وخاصة إذا ما أدرك الباحث أن الكتاب الأزرق مبنى على مفاهيم وأطروحات نسجت من أفكار وأدبيات ثلاثة عناصر وهي :-

1- أفكار لمحرر " سيمون بوليفار. "
2- تعاليم أستاذ بوليفار " سيمون رودريغث. "
3- أفكار وتعاليم زعيم ثورة الفلاحين وحرب العصابات أيام التحرير " أسكيال سامورا. "

أما فكر معمر القذافي فهو خلاصة تجارب ومعاناة أمم عانت عبر مختلف العصور ، وقد صاغها فكراً إنسانيا لتكون بمثابة الخلاص النهائي لتلك الأمم والشعوب التي عانت في سبيل تحقيق التجربة واسترداد هويتها وكرامتها المسلوبة.

المصادر

- معمر القذافي (الكتاب الأخضر).
- الدستور البوليفاري ، فنزويلا ط 2004 م.

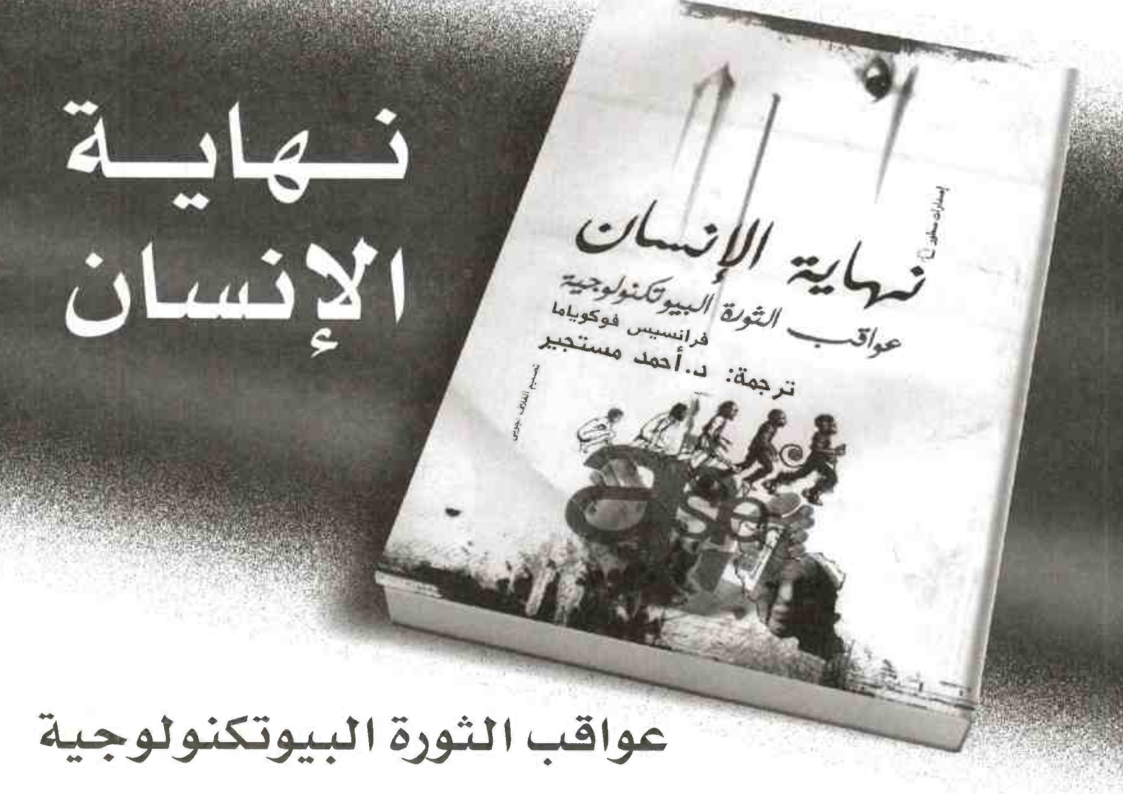
عروض وقراءات



قراءة في كتاب

إعداد : أ / فـــرج بن لامـة

نهايـة الإنسان



عواقب الثورة البيوتكنولوجية

بعد أن أنهى التاريخ على طريقته الخاصة:

فوكوياما يحذر من عواقب الثورة البيوتكنولوجية ويعلن عن نهاية الإنسان.

فرانسيس فوكوياما هو أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة جونز هوبكنز، ويعتبره البعض أكبر فلاسفة الاجتماع في أمريكا. ذاع صيته بعد أن نشر أطروحته عن "نهاية التاريخ " في مقال له عام 1989، وظهرت موسعة في كتاب عام 1991 بعنوان نهاية التاريخ والرجل الليبرالي الأخير، تنبأ فيه بعد انهيار الماركسية وتحطيم سور برلين بنهاية التاريخ في استعراض احتفالي كرنفالي لم يستمر طويلا حتى كانت الصدمة الليبرالية بحجم العالم الرأسمالي كله..

فوكوياما عاد وتراجع عن جملة من أفكاره التي لم تصمد على أرض الواقع، و بعد ما وجه إلى فكرته من نقد جارف، مسجلا اعترافاته بأن نهاية التاريخ لا تأتي إلا بنهاية العلم. هذا الكلام منقول بشيء من التصرف من مقدمة ترجمة كتاب فوكوياما المعنون

ب " نهاية الإنسان : عواقب الثورة البيوتكنولوجية " نقله إلى العربية د. احمد مستجير ، ومن إصدارات مجلة سطور المصرية.
يقع هذا الكتاب في 304 صفحات من الحجم المتوسط ، ويتوزع على ثلاثة أجزاء رئيسة تتفرع بدورها إلى موضوعات تخدم أغراض وأهداف الكتاب- :
الجزء الأول بعنوان : السبيل إلى المستقبل.
- الجزء الثاني بعنوان : أن تكون بشرا .
- الجزء الثالث يحمل عنوان في هيئة تساؤل : ماذا نفعل ؟ فوكوياما يقول في مقدمة كتابه " قد يبدو أمر كتابتي لكتاب عن التكنولوجيا قفزة كبيرة لشخص انصب اهتمامه في السنين الأخيرة أساسا على قضايا الثقافة والاقتصاد ، لكن الواقع أن هناك منهجا إلى هذا الجنون " .. مترجم الكتاب يرى غير ذلك ويذهب إلى أن هذا الكتاب ربما كان محاولة من فوكوياما لتأكيد دوره كعضو بالمجلس الرئاسي الأمريكي للأخلاقيات البيولوجية . الخلاصة التي يصل إليها فوكوياما في كتابه هذا تتمحور حول حقيقة يكررها مفادها " ليس ثمة نهاية منظورة للعلم، لكن التاريخ الإنساني الذي نعرفه - قد ينتهي مع تقدم العلم الذي لن ينتهي . " .. وهذا يشكل تراجعا جليا عن فكرته حول نهاية التاريخ .. فوكوياما في كتابه حول نهاية التاريخ ينهى في حقيقة الأمر دور الايدولوجيا ، بينما في كتابه هذا يحذر من دور العلم في نهاية الإنسان ، وينبه إلى أن المشكلة التي يواجهها البشر ليست " نهاية الإنسان " وإنما هي " نهاية الإنسانية"، التي يمكن للبيوتكنولوجيا أن توقفها أو تحد منها .الهدف من هذا الكتاب - كما يقول فوكوياما - هو أن أبين أن أخطر ما تهددنا به البيوتكنولوجيا المعاصرة هو احتمال أن تغير الطبيعة البشرية، ومن ثم تدفع بنا إلى مرحلة ما بعد البشرية من التاريخ . ويتساءل عمّاهي احتمالات أن تكون لثورة البيوتكنولوجيا عواقب سياسية، فلا يقتصر عملها ببساطة على التأثير في حياة الأفراد من الآباء والأبناء؟ ثم ماهي الإمكانيات الجديدة التي قد تظهر لتحوير السلوك البشري، أو التحكم فيه على المستوى الكبير. وعلى وجه الخصوص، ماهو احتمال أن نتمكن يوماً من تحوير الطبيعة البشرية عامدين؟
ويطرح تساؤلا مهمّا يشكل بالنسبة له نوعا من التحدي المستقبلي .. وهو تساؤل صريح بقوله : ماذا نفعل؟ وهنا يستعرض فوكوياما الجدل الحاد الذي يدور حول مستقبل التكنولوجيا ومخاطر ما أسماه الثورة البيوتكنولوجية .. في هذا الصدد يقول فوكوياما " تركز الجدل حول البيوتكنولوجيا اليوم بين المعسكرين : الأول هو معسكر مؤيدي حرية الإرادة ، وينادى بأن ليس للمجتمع أن يضع العقبات أمام تطوير التكنولوجيا الجديدة، أو أنه لا يستطيع.. يضم هذا المعسكر الباحثين والعلماء الراغبين في توسيع جبهات العلم، ويضم صناعة البيوتكنولوجيا المؤهلة للاستفادة من التقدم التكنولوجي المحرر من الأغلال، لاسيما في الولايات المتحدة وبريطانيا، كما تضم تلك المجموعة الكبيرة الملتزمة إيديولوجيا بمزيجا من الأسواق الحرة وتخفيف القوانين، وأقل قدر من التدخل الحكومي في التكنولوجيا .أما المعسكر الثاني فهو يضم مجموعة خليطة تشغلها المخاوف الأخلاقية من البيوتكنولوجيا، وتضم البعض من المتزمتين دينيا، والبيئيين الذين يعتقدون في حرمة الطبيعة، ومعارضي التكنولوجيا الحديثة، واليساريين الذين يقلقهم احتمال عودة اليوجينيا. اقترحت هذه الجماعة - التي تمتد من نشطاء مثل جيريمي وريفكين وحتى الكنيسة الكاثوليكية - اقترحت حظرا على مجال عريض من التكنولوجيا الحديثة، بدءاً من الإخصاب خارج الرحم وبحوث الخلايا الجذعية، وحتى المحاصيل عبر الجينية واستنساخ الإنسان .فوكوياما يفترض هنا أن يتحرك الجدل حول التكنولوجيا إلى أبعد من هذا الاستقطاب.



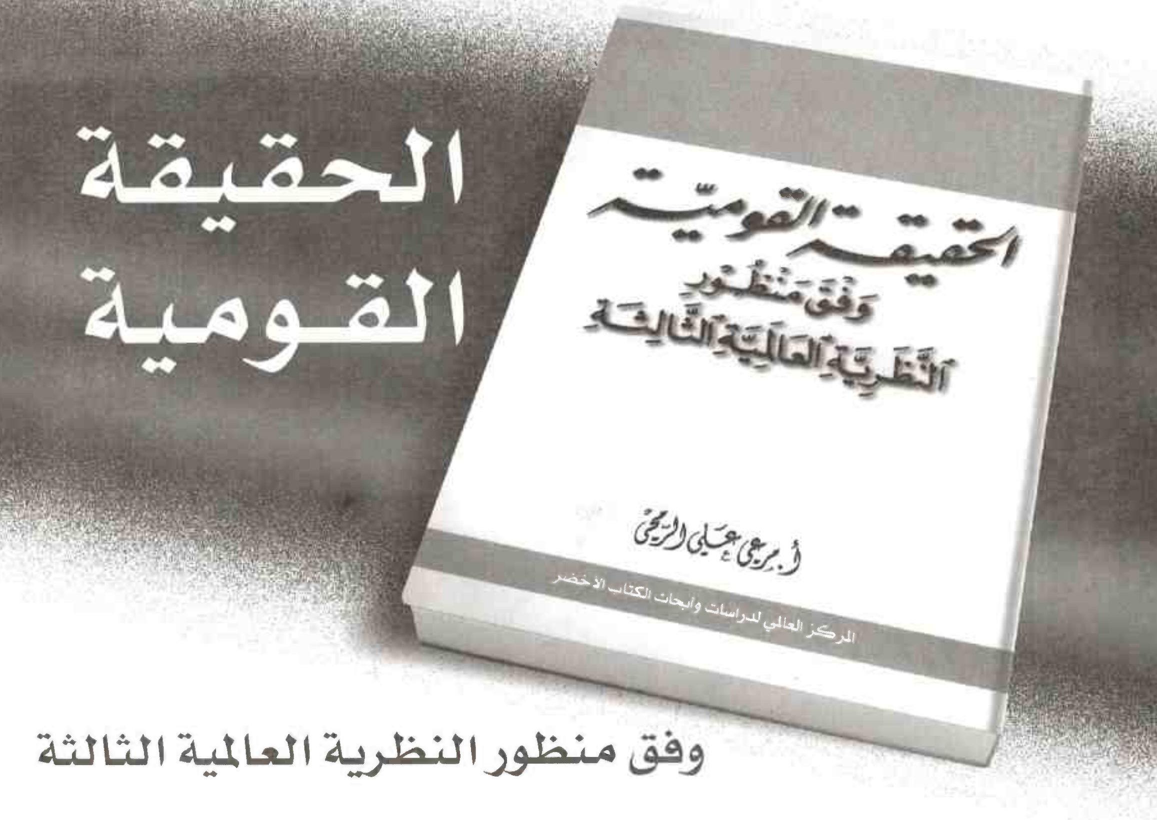
فكلا المنهجين - موقف دعه يعمل، دعه يمر في شأن تطوير البيوتكنولوجيا، ومحاولة حظر شقة عريضة من تكنولوجيا المستقبل - كلاهما مضلل وغير واقعي. هناك تكنولوجيات تستحق أن تحظر على الفور، مثل استنساخ الإنسان - لأسباب جوهرية وتكتيكية.

لكن فوكوياما يعود للتساؤل مرة أخرى بقوله " من سيقوم إذاً باتخاذ القرار فيما إذا كان لنا أن نتحكم في البيوتكنولوجيا،وعلى أي أساس ؟ وماهي احتمالات نشوء إجماع دولي على تنظيم البيوتكنولوجيا؟.

فوكوياما الذي ارتدى في كتابه هذا لباس الإنسانية ، وحاول أنسنة كل مظاهر الحياة ، يطلق تحذيرا مهمّا مفاده أن مستقبل الإنسانية في ظل ظروف كهذه يبدو غامضا .. قد يكون عالم الغد عالما تختفي فيه فكرة الإنسانية المشتركة لأننا مزجنا الجينيات البشرية بجينات أنواع أخرى كثيرة ولم تعد لنا فكرة واضحة عمن يكون الإنسان . لكن فوكوياما تجاهل أو تناسى أن الليبرالية وسياساتها التي يدعوها إليها هي المتهم الأول والأخير في وضع نهاية مأساوية للانسان ، إن لم يتدارك الإنسان نفسه قبل فوات الأوان .

قراءة و تحليل

د / أحمد نافع (موريتانيا)



الحقيقة القومية وفق منظور النظرية العالمية الثالثة

يستعرض كتاب الحقيقة القومية وفق منظور النظرية العالمية الثالثة قضية جدلية مهمّة تباينت حولها رؤى و تحليلات المفكرين من شتى فروع المعرفة.

و يتصدى الأستاذ مرعي علي الرمحي لهذا الموضوع بعد أن فشلت - بحسب قوله - كل من الرسمالية و الماركسية في جلاء الحقيقة التي طرحتها النظرية العالمية الثالثة (فكر الأخ القائد العقيد معمر القذافي) . و قد قام الكاتب بتقسيم موضوعه منهجيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، الأول منها عن إشكالية التداخل المفاهيمي مابين القومية و المفاهيم الأخرى ، و الثاني عن نشأة الدولة القومية ، و الثالث عن التأصيل النظري للقومية العربية..

استحالة التعريف الجامع للقومية

يربط المؤلف منذ البداية إنتاج مفهوم القومية ضمن ميكانيزم السياق الحضاري الغربي عموما ، خصوصا بعد بروز بوادر عصر الأنوار و الثورات الفكرية السياسية (الثورة الفرنسية و ما تلاها) ، ولهذا يشير إلى التداخل في مفهوم القومية مع أترابه من المفاهيم الأخرى كالوطنية ، و التابعية ، و العنصرية ، واليمينية، و الإقليمية ،و الاشتراكية ، و الجمود ، والأممية .. الخ.

و يستتبع ذلك تنوع مقومات ، أو عناصر ، القومية من مادية (وحدة الأصل ، وحدة البيئة الجغرافية ، العامل الاقتصادي ، عامل اللغة ..) و معنوية (العامل الديني ، العامل التاريخي ، العامل الثقافي ، عامل التحدى والخطر المشترك) ..

و يرجح المؤلف أن نمو القومية و انتشارها كان وراء انبثاق العديد من الدول الجديدة (الدولة القومية في أوروبا) بعد إيقاظ الشعور القومي للشعوب الأوروبية قريبة العهد بظلامات الكنيسة و القرون الوسطى . ويناقش المؤلف كون المشاعر القومية ، و الدول القومية التي انتشرت كالنار في الهشيم في أنحاء العالم الغربي عموما ، لم تنبعث من فراغ ، فلقد ساهمت فيها جملة ممهدات منها الشعور بوحدة المصير المشترك و التاريخ الواحد ،و اللغة المشتركة ، والهدف الواحد ، ووحدة نمط المعيشة ،،،الخ.

إن توحيد الشعب والأرض - يضيف المؤلف - في دولة ذات سيادة و تقوية الرابط القومي الذي اتخذ من الاتحاد شكلا اجتماعيا ، ساهم في خلق مجالات للفرد يتم من خلالها تحقيق الذات و الكرامة له ، كما أوجدت القومية للفرد أهدافا مقدسة يعيش و يموت من أجلها ، و ربما تكون القومية قد أسدت للفرد نفس الفوائد التي قدمها " الطوطم" ذات يوم للإنسان البدائي ، بل أكثر من ذلك فهناك من يرى أن القومية قد وفرت للفرد الحديث الحماية و المركز الاجتماعي و الأمل بالمستقبل.

القومية العربية ... لماذا ؟

يذهب المؤلف ، و تسنده في ذلك الكثير من الأبحاث بالخصوص إلى أن الوعي القومي العربي قد بزغ من وسط ركام تداعيات أفول نجم الرجل المريض (الامبراطورية العثمانية) التي فرطت في الأراضي العربية الواحدة تلو الأخرى في اتفاقيات مذلة مهينة مع القوى الأوروبية الاستعمارية الصاعدة آنذاك ، فقد احتلت الجزائر في سنة 1830 ، و تونس في سنة 1881 ، و مصر من فرنسا النبليونية في سنة 1882 ،،الخ . و تجسم هذا الوعي القومي العربي مبكرا في بيروت في جمعية سرية تأسست في سنة 1876 ، و في ثورة أحمد عرابي ، و حركة الإمام المهدي في السودان ، و جمعية النهضة العربية في سنة 1903 ، و عصبة الوطن العربي في سنة 1904 ، و جمعية العربية الفتاة في سنة 1909 ، وحزب العهد ...الخ . و قد تنامت الفكرة القومية العربية بعد ذلك ردا على اتفاقية سايكس بيكو التي قننت للتجزئة في الوطن العربي ، ووعد بلفور " الذي أعطى من لايملك (فلسطين) لمن لا يستحق (الصهيونية العالمية).." وهو ما تحقق في النكبة الاولى في سنة 1948 .

و يشير المؤلف إلى أن القوى الرجعية المحلية التقت في تحالف مع المخطط الامريكي الصهيوني الهادف إلى مزيد من توسيع رقعة الشرذمة و التفتيت الداخلية ، مما يعني أن البورجوازية العربية ليست ذات مصلحة في الوحدة القومية من المحيط إلى الخليج ، أما العمال و الفلاحون و الشرائح الوطنية الأخرى و باقي الفئات الشعبية البسيطة فإن لهم مصلحة حقيقية في تجسيد الوحدة القومية العربية و إن كانوا يفتقدون الوعي بها

و وجود التعبير السياسي عنها.
وقد أصبح الوطن العربي يشهد مدا قوميا وحدويا منذ أوائل الخمسينيات و الستينيات يرتكز سياسيا على خوض معركة التحرير الشامل من كافة أشكال الاحتلال المباشر و التبعية و تحقيق الديمقراطية و الوحدة، واقتصاديا على أهمية بناء اقتصاد قومي عربي قادر على توفير احتياجات المواطنين العرب و متطلبات الحرب و السلم .و اجتماعيا على بناء المجتمع العربي على أسس قومية و محاربة كافة أشكال التغلغل الاستعماري . و ثقافيا على محاربة الغزو الفكري والثقافي و ربط الثقافة بمعركة الأمة العربية في الدفاع عن حقوقها المشروعة.

العامل القومي كمحرك للتاريخ ..

ناقش الباحث رؤية النظرية العالمية الثالثة للعامل الاجتماعي (القومي) و دوره كمحرك للتاريخ الإنساني ، باعتبار العامل الاجتماعي يشمل في مكوناته " العادات ، و التقاليد ، الأعراف ، المثل ، التاريخ المشترك ، اللغة ، نمط المعيشة ، المعتقدات القيم ، ..الخ" ، ومايز المؤلف بين آراء الماركسية في تطور التاريخ من خلال المادية الجدلية و نظرة آرنولد توينبي حول حركة التاريخ من خلال " التحدي والاستجابة " ، و بين رأي النظرية التي دعا إليها القائد معمر القذافي و تضمنها الفصل الثالث من كتابه الأخضر التي اعتبر فيها العلاقة القومية علاقة اجتماعية ، و الصراع القومي صراعا اجتماعيا ، وهذه هي طبيعة الحياة نفسها . وحركات التحرر القومي في الوقت الحاضر هي حركات اجتماعية لن تنتهي حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة أية جماعة أخرى.
و يحلل المؤلف ذلك باستفاضة موضحا مصاعب استمرار الدولة إذا تعددت القوميات بداخلها ، فتعدد القوميات في دولة قطرية واحدة يؤدي بالضرورة إلى مشكلات عدم الاستقرار . لذلك فالدولة المستقرة المنيعة هي دولة القومية الواحدة ،و القومية هي واقع طبيعي و الشعور بالانتماء إليها عفوي و عميق عند أبنائها ، بينما الدولة هي شكل سياسي تنظيمي قسري لشؤون تلك القومية.
و قد شرح المؤلف موقف النظرية العالمية الثالثة من القانون الطبيعي و الدين ، و علاقة ذلك بالقومية وتكونها .و أنهي البحث بتناول مرتكزات البعد القومي في السياسة الخارجية للجماهيرية مقدما أمثلة حية شاهدة على ذلك كتوقيع ميثاق طرابلس بين الرئيس جمال عبد الناصر و الرئيس السوداني النميري و الأخ القائد معمر القذافي في 27 دوجمبر 1969 .و اتحاد الجمهوريات العربية في 1971 ، و إعلان الوحدة الاندماجية مع مصر في 1972 ، و المسيرة الوحدوية إلى رأس جدير في 1973 ، و إعلان جربة الوحدوي القومي في 1974 .. و موقف الجماهيرية من القضية الفلسطينية .. الخ.
كانت تلك هي أهم الأفكار التي حاول المؤلف أن يعرضها في كتابه ، وقد وفق في ذلك بشكل عام ، مع وضوح اللغة التي كتب بها البحث و صرامة التحليل البنائي الذي ارتكز عليه في معالجته للموضوع ، ولكن يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات العامة على الكتاب نختصرها في الآتي:
1- بالرغم من أن الهدف الرئيس للكتاب ينحصر تحديدا في معالجة الحقيقة القومية وفق منظور النظرية العالمية الثالثة ، فإن الجانب المتعلق بهذا الهدف لم يتجاوز نسبة 14% من إجمالي صفحات الكتاب (26 صفحة من أصل 175 صفحة هي مجموع الكتاب كله).
2- عند الحديث عن نشأة القومية العربية ، و مع أهمية المراجع التي استفاد منها المؤلف ، إلا أنه أهمل دراسة

و تحليل إنتاج و خلاصات مؤلفات بعض كبار المنشغلين بفلسفة القومية العربية و كتبوا في ذلك كثيرا مما هو متداول و معلوم ، ومن هؤلاء الدكتور الراحل عصمت سيف الدولة ، صاحب نظرية الثورة العربية بأسسها و غاياتها و منطلقاتها .. كما أن المؤلف قد أهمل التركيز على تحليل سنوات التحدي والكبرياء للقومية العربية و ما تعرضت له إجمالا في العدوان الثلاثي و حرب السويس حتى نكسة حزيران في سنة 1967 ، و حرب رمضان التحريرية في سنة 1973 ، كان القارئ يتوقع أن يتعرض الكتاب لهذه اللحظات ذات العلاقة ببزوغ انتصار و ربما انكسار المشروع القومي العربي أو تداعي بوصلته على الأقل في ظروف ذروة الحرب الباردة ، ولكن ذلك كله يبدو أنه لم يلفت انتباه المؤلف فلم يعره ما يستحق من بسطة تحليلية.

3- عدم بلورة النتائج العامة للبحث و توصياته التي يجب وضعها أمام نظر الباحثين لمواصلة المشوار البحثي من النقطة التي انتهي عندها المؤلف ، و من ثمّ كان العرض جسما بلا أقدام ، إن جاز هذا الوصف ، و هو ما حصل مع جهد المؤلف حين قبل هذا الابتسار المخل فانتهي البحث دون نتائج واضحة و توصيات محددة.

4- نقص المراجع البحثية باللغة العربية ، حيث إن (واحدا و سبعين كتابا هي مجموع الكتب التي أفاد منها الكتاب) لم تكن كافية ، خصوصا في ظل وفرة المراجع التي عالجت موضوعه ، تكفي فقط الإشارة إلى أن المؤلف لم يستفد من كتاب واحد لمركز دراسات الوحدة العربية ، وهو المركز المستقل ، وشبه الوحيد في المنطقة العربية ، والمهتم بالقومية العربية و قضايا الوحدة و الاستقلال و ينشر حول هذا المواضيع مئات الكتب إن لم تكن آلافا منذ تأسيسه في سبعينيات القرن العشرين ، علاوة على مجلته البحثية المحكّمة " المستقبل العربي " التي لم يجد فيها المؤلف مما يخص موضوعه - على ما ظهر - إلا عددين فقط ، رغم أنها تصدر شهريا بشكل منتظم منذ النصف الثاني من السبعينيات!!.

5- قلة المراجع باللغات الحية (الانجليزية أو الفرنسية) لم تتجاوز سبعة كتب و مجلة واحدة ، وهو غير معذور في ذلك ، بالنظر لتوفر الكثير من المراجع ذات العلاقة بموضوعات نشأة الفكر القومي و الدولة القومية في الغرب ، و الرؤية الماركسية للقومية وغير ذلك من الأطروحات التي تعتبر من المواضيع المقتولة بحثا و تنقيبا لدى المفكرين و الباحثين في الجامعات و المؤسسات البحثية في الشرق و الغرب والشمال و الجنوب.

6 -عدم الإشارة إلى الحل الذي طرحه الأخ القائد بشأن القضية الفلسطينية و ضمنه كتابه الأبيض و اقترح فيه دولة واحدة ديمقراطية متعددة القوميات و الأديان مع حق العودة للاجئين و تفكيك القدرة النووية الاسرائيلية دولة تحمل اسم " إسراطين " .. و كأن الكتاب كان منشغلا بحقبة لا تتجاوز على أبعد تقدير العقد الأخير من القرن العشرين مع خلو الكتاب مما يشير إلى ذلك بتاتا.

7- الإشارة في قائمة المراجع إلى القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في المادتين 3 و 4 مع عدم وروده في متن الكتاب.

و بالرغم من كل تلك الملاحظات الآنفة الذكر فلا يمكن بحال من الأحوال القفز على حقيقة أن المؤلف حشد في سبيل الوصول إلي دراسة موضوعه معلومات غزيرة و متشعبة لاشك في أنها تصلح مادة للبحث و التأمل للباحثين و المختصين ..



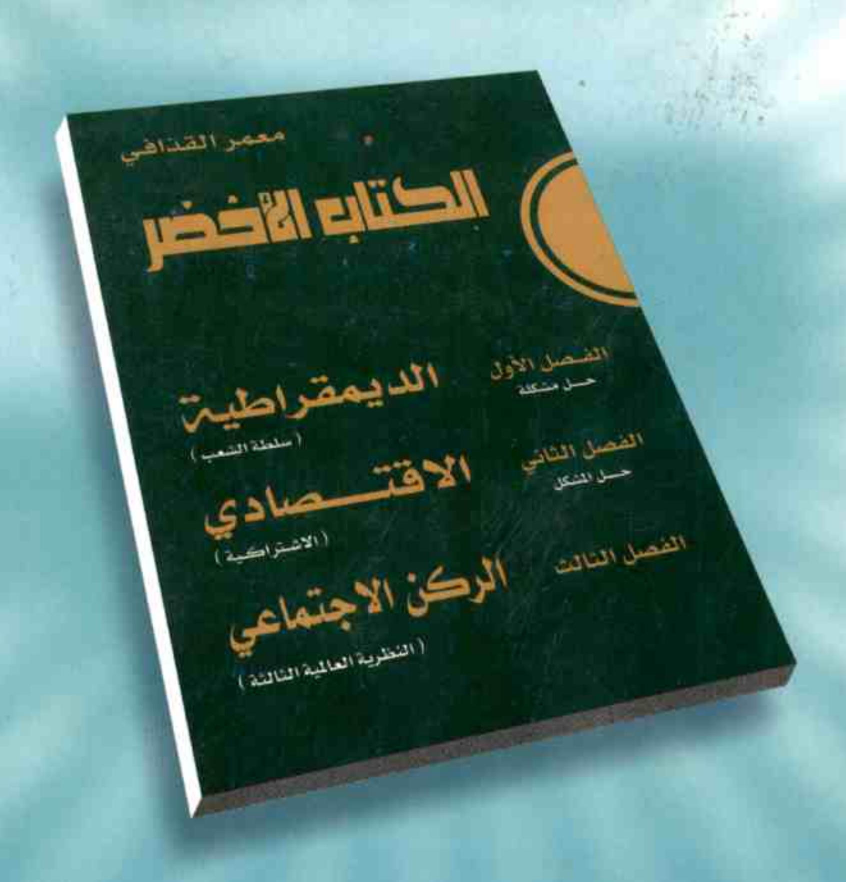


المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

مؤسسة علمية أكاديمية تهتم بشؤون البحث العلمي والدراسات الفكرية ذات العلاقة بفكر النظرية العالمية الثالثة ، تأسس بناء على قرار جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية إيماناً والتزاما منها بضرورة تسخير المعطيات الفكرية والمفاهيم الإستراتيجية والأساليب الديمقراطية الكامنة بفكر النظرية الجماهيرية (الكتاب الأخضر) ، وقد أنشئ بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1485 الصادر بتاريخ 12 صفر 1391 و.ر الموافق 9 من شهر الكانون 1981 ف .

أهداف المركز

- التعريف بفكر النظرية الجماهيرية (فكر الكتاب الأخضر) .
- دعوة الشعوب والأمم للاطلاع على النظرية الجماهيرية والربط والتعاون والتنسيق مع مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية والهيئات والمنظومات الدولية .
- تنسيق الجهود فيما بين مختلف الباحثين والمفكرين والمهتمين بفكر النظرية الجماهيرية (فكر الكتاب الأخضر) والعمل على إيجاد وخلق العلاقات العلمية فيما بينهم بما يتوافق وتحقيق فكر النظرية وأطروحاتها الإنسانية .
- إعداد الدعاة المؤمنين بفكر النظرية الجماهيرية (فكر الكتاب الأخضر) .
- نشر الفكر الجماهيري وتعميمه من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والمحاضرات التوعوية وتوزيع الأدبيات والترجمة إلى اللغات الأخرى والعمل على الاستفادة القصوى من الوسائل الإعلامية في الخارج وتوجيهها في تسليط الضوء على النظرية الجماهيرية .
- تعميق الفكر الجماهيري واتخاذه منهجاً للدراسة والبحث من خلال الموائد المستديرة المتخصصة وتشجيع البحث والدراسة الفردية واشتراط شروط البحث العلمي ووضع الدرجات العلمية ومستويات التخصص العليا والتخصصية .
- إعداد ونشر الدوريات والمجلات والموسوعات والكتب لعرض فكر النظرية عرضاً ميسراً وشاملاً .
- تجميع وترجمة ونشر الدراسات والبحوث والرسائل العلمية حول النظرية الجماهيرية .
- نشر وترجمة الإرهاصات الفكرية المبشرة بالنظرية الجماهيرية .
- متابعة التطبيقات العملية لمقولات الكتاب الأخضر في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقديم النصح والمشورة لأعضاء المؤتمرات الشعبية والهيئات والجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة وكل مهتم بتطبيق النظرية الجماهيرية .



ما يمُيز المفكر معمر القذافي أنه لا يقدم فكره ترفاً ومتعة .. ولا يقدمه لهواة الصالونات حيث يصبح الفكر ألغازاً يتسلى به الفارغون الذين يقفون على رصيف الحياة .

إن فكر مُعمر القذافي يفسر الحياة وينبثق من قلبها .. من قلوب المعذبين والمقهورين والحزانى والمحرومين .. من قلب الواقع المتنامي المتصارع ابداً بحثاً عن الأفضل والأجمل، و هذا ما يفســر لنا تحــول الفصل الأول من الكتاب الأخضر إلى بــداية حقيقــية لعصر الجماهيريات و تحـول الفصل الثاني إلى ثورة اقـتصادية عالمية تدك الأبـنية الاقـتصادية القديمة لتنهار على رؤوس المستغلين ...

والفصل الثالث من الكتاب الأخضر بـدون جدال بـداية لثورة اجتماعية حـيث التفسـير الحقيقي للتاريخ ، وحل مشكلة صراع الإنسان في الحياة البشرية ، و حل مشـكلة الرجل والمرأة التي لم تجد حلاً . كما يتناول حل مشكلة الأقليات والسود ، ليقيم بذلك القواعد الثابتة للحياة الاجتماعية .

إن الفكر الذي يعيش أبداً هو الذي يكون لصيقاً بالحياة .. منبثقاً من قلبها .. وهذا هو فكر معمر القذافي .